

توبي شيلي

التنظف

السياسة، والفقير، والكوكب

نقلته إلى العربية

دينا الملاح

العبيكان
Abekan

ج) مكتبة الميكان. 1430هـ

مكتبة الملك فهد الوطنية - إنشاء النشر

شيللي، توبي

التعامل السياسية والفنر والكوكب / توبي شيللي، دينا عبد الإله ادلاج - الرياض 1430هـ

242 ص: 17

رقم مكتبة: 9 - 802 - 54 - 9960 - 978

1 - البترول - اقتصاديات 2 - الاقتصاد الدولي أ الملاج، دينا عبد الإله (مترجم)

ب. العنوان

1430 / 4793

ديوي: 337.1

رقم الإيداع: 4793 / 430

رقم مكتبة: 9 - 802 - 54 - 9960 - 978

اختيار التوزيع شركة مكتبة الميكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد، مع شارع العربية

هاتف: 4160013 / 4650129 فاكس: 4650129 ص. ب: 628077 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للنشر، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ، الفوتوكوبية، أو التسجيل، أو النسخ والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر

POLITICS, POVERTY & THE PLANET
TOBY SHELLEY

Copyright © Toby Shelley 2005

ISBN: 1 84277 521 9

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published by Zed Books Ltd, 7 Cynbill Street, London N1 9JF, U.K. and

175 Fifth Avenue, New York, NY 10010, U.S.A.

العربية محفوظة للميكان بالتعاقد مع زيد بوكس ليمتد - لندن - المملكة المتحدة، نيويورك - الولايات

© 2009 - 1430

ISBN 9 - 802 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1431هـ، 2010م

الناشر شركة الميكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الفوس للمكتبة

هاتف: 2937574 / 2937581 فاكس: 2937588 ص. ب: 67622 الرياض 1517

حقوق الطبع والنشر محفوظة للميكان الأمريكية

Original Title

Oil

المؤلف

توبي شيللي Toby Shelley مراسل صحفي شملت تقاريره على مدى العشرين عاماً العديد من أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصحراء الأفريقية. وهو يعمل في صحفية «فاينانشال تايمز». وشغل سابقاً منصب المسؤول عن أخبار الطاقة الإقليمي لدى داو جونز. وقام بتغطية العديد من مؤتمرات أوبك وعالج بتوسع أخبار صناعة النفط في بحر الشمال. ويسهم دورياً في مجلة ميدل إيست إنترناشيونال.

أحدث كتبه:

Endgame in the Western Sahara

What Future for Africa's Last Colony? (Zed Books 2004)



المحتويات

- 9 * قائمة بالجداول
- 11 * المقدمة: النفط والغاز الطبيعي: القضايا
- 15 * مقدمة الطبعة العربية
- 21 * الفصل الأول طلب لا يمكن إشباعه وسعي وراء الإمداد
- سعار التغذية - الإنتاج الحالي والمستقبلي - تمويل طفرة الاستهلاك
- 45 * الفصل الثاني الصراع والفقر واللامساواة: الوجه الآخر لنعم النفط ...
- أفغوانية الإيرادات - تمهيد الطريق - حصاد مر من «زراع النفط» -
- المرض الهولندي والأرباح غير المتوقعة المهدورة - النفط والفقر - الاقتصاديات النفطية والسعي للحصول على الفوائد - توزيع الإيجار والفساد: ظلال من اللون الرمادي - النفط والنزاعات الأهلية - الحكومة المحلية في مواجهة الحكومة القومية - النفط والعمالة - التوترات الحدودية.
- 103 * الفصل الثالث أمن النفط والإستراتيجية العالمية
- سنوات الحرب الباردة - المنتجون في المقدمة - وكالة الطاقة الدولية: مواجهة فعل جماعي بفعل جماعي - حماية الشرق الأوسط - «الحرب على الإرهاب»: الاسم جديد والسياسة ذاتها - ضمان أمن منطقة بحر قزوين أم فتح صندوق بندوق؟ - وفرة الأهداف - الصين: فزاعة الغد - الأمن عبر التنوع: ملاحقة الوهم - السيطرة على العراق، واستبدال المملكة العربية السعودية؟
- 149 * الفصل الرابع قومية النفط
- أوبك: المنتجون يشددون على مطالبهم - من الحصول على الجزء إلى المصرف المركزي - عودة الشركات - منظمة أوبك للدول المنتجة للغاز الطبيعي - صعود المستهلكين الجدد.

وتو الصعود إلى قمة التل (والنزول ثانية) — تكلفة تنظيف الانبعاثات
 ألعاب حربية تجابه التسخين العالمي — «البدائل» الأمن المبهمة والطاقة
 سدامة — تقويم «البدائل» اقتصاد الهيدروجين اقتصاد هيدروكربوني

..... طرح السؤال	203 * الخا
..... تمة:	223 * الهو

وتو الصعود إلى قمة التل (والنزول ثانية) — تكلفة تنظيف الانبعاثات
 ألعاب حربية تجابه التسخين العالمي — «البدائل» الأمن المبهمة والطاقة
 سدامة — تقويم «البدائل» اقتصاد الهيدروجين اقتصاد هيدروكربوني

..... طرح السؤال	203 * الخا
..... تمة:	223 * الهو

قائمة بالجداول

- * الجدول (1) الاحتياجات العالمية المثبتة للنفط والغاز الطبيعي 40
- * الجدول (2) أكبر عشرة منتجين للنفط 40
- * الجدول (3) أكبر عشرة منتجين للغاز 41
- * الجدول (4) الطلب العالمي على النفط 41
- * الجدول (5) الطلب العالمي على الغاز الطبيعي 42
- * الجدول (6) الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط 42
- * الجدول (7) النفط ومشتقاته بوصفها جزءاً من عائدات صادرات
الدول الأعضاء في أوبك 43



المقدمة

النفط والغاز الطبيعي: القضايا

تُعَدُّ الطاقة المادة المشكلة للاقتصاديات. ذلك أن توريدها واستخدامها يحددان أساليب الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. كما تحدد مصادر الطاقة ومدى توافرها التطور الصناعي ووسائل النقل وموارد الرزق. وقد أدى الانتقال من الأشكال غير التجارية للطاقة - مثل الحطب والكتل الحيوية - التي ما يزال مليارات من البشر يعتمدون عليها إلى الفحم ثم النفط والغاز الطبيعي إلى التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية ضمن أقاليم العالم وما بين بعضها بعضاً. فمنطقتنا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ما كانتا لتقعاً في عين العاصفة السياسية العسكرية الدولية لولا امتلاكهما لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي. وما كانت القوى اليمينية الضاغطة لتناصر أحقية أمريكا بالسيطرة على أفريقيا الغربية لولا اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المياه العميقة لتلك المنطقة في التسعينيات من القرن العشرين. وإذا ما حصل انتقال كمي من الاعتماد على الهيدروكربون إلى أشكال أخرى من موارد الطاقة، فلا ريب بأن المضامين الاقتصادية والإستراتيجية سوف تكون عميقة، شأنها في ذلك شأن تلك التي رافقت انتقال الدول الصناعية من الفحم إلى النفط في أوائل القرن الماضي.

يسعى هذا الكتاب إلى تحقيق هدفين: أولهما مجرد تزويد القارئ بملخص للمعلومات اللازمة لفهم البنية العالمية لاقتصاد النفط والغاز الطبيعي. فهناك بيانات توضح أماكن تواجد الاحتياطيات، ومن ينتج ماذا، والأنماط التجارية، والاستهلاك، والأسعار. ويبين الكتاب بالاعتماد على دراسات قامت بها هيئات دولية، الاتجاهات والتوقعات لعقدين أو ثلاثة عقود قادمة، بما في ذلك الأهمية المتنامية للصين.

والهدف الثاني، ضمن مجموعة من القضايا العالمية، إلقاء الضوء على القضايا السياسية والاجتماعية الملزمة لقطاع الطاقة العالمية الذي تبقى فيه القوى الفنية في المدة ما بعد الكولونيالية (الاستعمار التقليدي) مسيطرة على الاستهلاك فيما تسيطر

البلدان النامية على تصدير إنتاج النفط. كذلك يتقصى الكتاب أثر الاعتماد على تصدير الهيدروكربونات على الدول المنتجة لها، لا ليجد مشيخات فائقة الثراء كتلك التي تتحدث عنها المجلات الصفراء بكثير من الوهم والخيال، وإنما اقتصاديات مشوهة أصبحت عرضة للنزاعات المدنية بسبب من اعتمادها على السلعة الأكثر تقلباً في الأسعار. وحيث يعمل توزيع الإيرادات على إثراء الطبقات أو الزمر أو العائلات التي تسيطر عليها. فيما يفقر البقية، وقد ثبت أن الاندفاع للسيطرة على الثروة النفطية يعد الحافز الأساسي للصراع داخل البلدان ومصدر التوتر بين الدول.

والمجال الرئيس الآخر المتاح للنقاش في هذا الكتاب إنما هو تلك العلاقة القوية التي لا يمكن فصلها ما بين أمن واردات النفط والغاز الطبيعي وجيوستراتيجية الدول المستهلكة القوية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا نسمع في هذه الدول إلا القليل عن تكلفة الاعتماد على النفط بالنسبة للدول المنتجة، ولكن ما إن ترتفع الأسعار حتى نجد الدبلوماسيين يعملون على جعل موضوع الرعب من الاعتماد على الأجانب «الجشعين»، «الذين لا يستحقون الثقة» في المقدمة. ولقد كانت السيطرة على حرية الوصول إلى الاحتياطات من الهيدروكربون السمة الثابتة للسياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الأولى. واستمرت طوال سنوات الحرب الباردة، وحقبة القومية المعادية للاستعمار، وما يسمى الحرب على الإرهاب وتظهر حالياً في عملية صياغة العلاقات المستقبلية مع الصين وروسيا.

ليس ثمة شك جدي حيال واقعية أو خطورة الضرر البيئي الذي تحدثه أنواع الوقود الأحفوري. ومن الأسئلة المتبقية التي يجب طرحها: ما مدى خطورة أو سرعة ذلك الأثر؟ وأي من الحشرات الناقلة للأمراض سوف تنتقل؟ وأي الدول ستعاني أولاً من فيضان هائل نتيجة ارتفاع مستوى البحر؟ وما هي الاستجابة للهجرة بأعداد كبيرة من الأراضي المتصحرة في الجنوب؟ فيما يطرح تخفيف المشكلة أسئلة أخرى. وبالنسبة للمولعين بالدولارات في وزارات المالية والخزينة والسياسيين النفعيين، فهناك مسألة

ما إذا كان الإنفاق على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة يعادل من حيث النتائج تلك الممارسات الممهودة في أثناء الانتخابات بتقديم الوعود بإجراء تخفيض في الضرائب.

يتجه الطلب على الطاقة للصعود بقوة، ويتولد هذا في معظمه نتيجة الانغماس في النمط الاستهلاكي في الدول الغنية، إلا أن نمو الطلب يزداد قوة بفضل اقتصاديات الدول النامية الأكبر التي تتوسع في توفير الكهرباء، والغاز للطبخ، ووسائل النقل الآلية لمواطنيها، وتساعد إنتاجها الصناعي، الذي يعود بشكل كبير لتغذية الصادرات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تسعى شركاتها نحو الحصول على العمالة الرخيصة وأنظمة ضابطة للتصنيع أخف وطأة. فهل ينبغي إجبار الدول النامية على كبح نموها، أو تقليل التلوث الصادر عنها، بموارد مالية أقل، لإنقاذ العالم من كارثة بيئية أعمق من تلك التي تكونت على مدى القرون الثلاث الأخيرة، والتي تعود في معظمها لأوروبا وأمريكا الشمالية؟

هناك الكثير من الكلام عن مصادر الطاقة البديلة، ولكن غالباً ما لا يكون ذلك لأسباب بيئية، بل لضمان السيطرة على الإمدادات، ولهذا يمكن لرمال قطران الفحم والطاقة الشمسية أن يقفا جنباً إلى جنب عندما يزيد أحدهما من الاعتماد على الهيدروكربون فيما يقلل الآخر منه. ولدى النظر إلى أنواع الطاقة البديلة المفيدة في المعركة ضد انبعاثات غازات الدفيئة، فمن الواضح أن مستقبلاً خالياً من الهيدروكربون لا يزال بعيداً جداً. ومع التقنية الحالية فإن الاقتصاد الهيدروجيني الثمين جداً سيكون مبنياً على النفط والغاز الطبيعي والفحم. ولا يمكن تجنب مسألة كيفية التأقلم مع تعطشنا المتزايد دوماً للنفط والغاز الطبيعي. وتظهر الحوادث السابقة أن الطلب المنخفض والكفاية الأعظم كانا قد نتجا عن الأسعار المرتفعة، وليس بسبب القرارات الوجيهة التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية.

ويجدر بنا الإشارة إلى ما لا يتطرق إليه كتابنا هذا. فهو لا يبحث بأي قدر من التفصيل في طرق الاتجار بالطاقة - تعقيدات بنود العقود والإلغاء والصفقات الفورية والعقود الآجلة غير المباشرة والعقود الآجلة المباشرة والعقود المتعلقة بالفروق. كذلك، فإن هذا الكتاب لا يعالج صناعة النفط الفرعية - التكرير والصناعة البتروكيميائية

والتسويق - وإن يكن هذا القطاع قد ازدادت أهميته في تحديد العلاقات بين بلد معين وبين منتجين ومستهلكين معينين. كما أنه لا يدور حول شركات البترول التي التي جرى عرض تاريخها على أفضل ما يكون في مجالات أخرى.

إن الإجابات في هذا الكتاب قليلة، إن وجدت. فليس القصد منه توفير الإجابات إنما هناك قضايا عديدة تطرح وعلى القارئ أن يبنى استجاباته على الظ السياسية والاقتصادية والبيئية التي أوجدتها وعززتها اقتصادياتنا المعتمدة النفط والغاز الطبيعي.



مقدمة الطبعة العربية

يقول الفرنسيون ما ترجمته: «كلما تغيرت الأحوال ظلت تلك الأحوال كما هي».

وهذا القول يصدق من نواح عدة على ظاهرة النفط. فلقد راحت الأسعار ومعدلات الإنتاج وتقديرات الاحتياطي تتأرجح منذ أن بدأت كتابة هذا الكتاب. لكن لم تحدث أي تحولات ارتجاجية، فقد كان محراث الإستراتيجية الأمريكية يشق الأخاديد ذاتها، وكانت فواتير المحروقات وليس بُعد النظر المحرك للمبادرات البيئية المحدودة، وظل توزيع الدخل الناتج عن النفط يولد النزاع.

وكما كان الأمر في عهد الرئيس نيكسون وكارتر صارت إدارة جورج دبليو بوش يحركها ارتفاع الأسعار بإعلانها عن خطط بعيدة المدى لتخفيض الاعتماد على استيراد النفط. وكان صافي فاتورة النفط المستورد في الشهور العشر الأولى من عام 2005 قد بلغت 189 مليار دولار، في حين بلغت 44 مليار دولار في مدة هبوط الأسعار عام 1998. وكما هي الحال من قبل، لم يكن ما حدا بواشنطن إلى تخصيص الأموال لدعم مشروعات المحروقات الخالية من الهيدروكربون القلق من إلحاق الدمار بالبيئة المتأني عن جشع المستهلك الأمريكي. وإنما كان مبعثه مخاوف تتصل بسعر النفط والاعتماد على الشركاء في التجارة.

وهذا أمر ينطوي على مفارقة. ففي المؤسسات المتعددة الأطراف تكون الولايات المتحدة في الصف الأول من الدول التي تناصر قوى السوق والتجارة الحرة. إلا أن التعلق بالليبرالية الاقتصادية لا يمتد إلى زراعة القطن أو إنتاج الحبوب المعدلة وراثياً، وبالتأكيد لا يصل إلى سلعة حيوية كالنفط.

لم تعد الولايات المتحدة مستعدة لأن تدع منتجي النفط في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر من العالم النامي يتصرفون كما تسمح لهم وسائلهم الآن بأكثر مما كانت قبل خمس سنوات مضت حين كان يتم إعداد الخطط لغزو العراق، أو مما كانت عليه

قبل خمسين عاماً حين أطيح بحكومة مصدق. وما زال احتلال العراق مستمراً. وما زالت إيران تتعرض لحمولات دائمة من الكلام الاستفزازي والتحرش. والانتقال إلى القومية الشعبية في أمريكا اللاتينية يثير المخاوف من قيام الولايات المتحدة بمحاولات دؤوبة لإثارة الاضطرابات وتهديد الحكومات المنتخبة.

وكما برهنا في هذا الكتاب: فالقضية المركزية ليست الملكية، وإنما السيطرة والتحكم. إنها مسألة ظرف ما إذا كانت الولايات المتحدة والأمم الأخرى القوية المستهلكة للطاقة تسعى إلى فرض نفوذها على احتياطيّات وإنتاج النفط عبر شركات النفط التجارية والأنظمة المحلية المنصاعة أو التدخل العسكري المباشر. ذلك أن المسألة المحورية هي السيطرة، وليس الأداة التي تستخدم لفرض هذه السيطرة.

إن السيطرة ليست مجرد مسألة الاطمئنان إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يكون لديهم ما يكفي من النفط بأسعار مقبولة، سواء كان ذلك عن طريق المبيعات المباشرة أم السوق. كذلك هناك القضية المتصلة بحماية النفط من منافسين محتملين. والمنافس الرئيس اليوم هو الصين، ومن غرب أفريقيا مروراً بالشرق الأوسط فآسيا الوسطى، ثم عبر المحيط إلى فنزويلا، حيث تدور المعركة على الحد من نفوذ بكين. وهنا تلتقي المصلحة الاقتصادية الذاتية والتفكير الإستراتيجي.

كتب أحد المراقبين مؤخراً يقول: «لاحظ المخططون الإستراتيجيون أن الصين والهند وبلداناً آسيوية أخرى تعتمد أشد الاعتماد على إمدادات الشرق الأوسط. وليس من المرجح أن تدعم هذه الدول سياسة الولايات المتحدة، أكثر من حلفائها الغربيين، خاصة إذا كان شريان الطاقة لديهم مهدداً. وهذا من منظور التخطيط العسكري العالي الذي مكّن من الفوز في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ومن ثم فإن وضع قوات عسكرية في قلب المنطقة النفطية على امتداد الطرق البحرية المهمة أمر لا يحتاج لعبقرية لإدراكه».⁽¹⁾

وإن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أرست وجوداً مسلحاً واسعاً في العراق. معززة بذلك الشبكة الواسعة القائمة أصلاً من القواعد في المنطقة. لكن ما الذي حققته

العملية حتى الآن؟ فأسعار النفط الاسمية والفعلية كانت الأعلى منذ الثورة الإيرانية. كذلك لم يحقق الإستراتيجيون عراقاً هادئاً تحت حكومة مناصرة لواشنطن، يضح ما يكفي من النفط لتهديد هيمنة الرياض على أوبك. بل إن العراق صار يواجه الآن احتمالات اندلاع الحرب الأهلية والتفكك والطائفية في بلد، قليلون فيه من لديهم الاستعداد الآن لوصف أنفسهم بأنهم أصدقاء واشنطن. ولسنا نجد إنتاج البلد من النفط يرتفع فوق 2.5 مليون برميل في اليوم على مدى السنوات الخمس القادمة، حسب وكالة الطاقة الدولية.⁽²⁾

ولكن ما إن يبدأ تطوير حقول النفط فعلاً في العراق حتى يأخذ بإثارة دواعٍ جديدة للحقن. فالنموذج الأثير يسلم تطوير ما يزيد عن 60% من احتياطي النفط في العراق إلى شركات أجنبية عوضاً عن إحالتها إلى شركة نفط وطنية. فضلاً عن ذلك، فإن النموذج التعاقد الذي يحظى بالرعاية يتعرض للانتقاد، حيث يقدر منتقدوه أنه سوف يمنح تلك الشركات عائدات تتراوح معدلاتها ما بين 42 و62%. وستكون حصة الحكومة العراقية أقل بمقدار 194 مليار دولار مما ستحصل عليه وفق الترتيبات الأخرى⁽³⁾. كذلك تواجه خصخصة الصناعة منذ حين معارضة من نقابات العمال التي انتشرت منذ الإطاحة بصادق [حسين].

إن قابلية الدول الفنية بالهيدروكربون لخوض النزاع الأهلي كجماعات مختلفة المصالح - سواء كانت إثنية أو قبلية، أو عسكرية أو طبقية أو إقليمية أو حتى شخصية - تتنافس على «المال السهل» وهي عنصر ربما يظل يسكن العراق طويلاً، حتى بعد نهاية الاحتلال. هل سوف يمول النفط والغاز في كردستان العراق، حكومة عراقية أم حكومة كردية؟ وماذا عن الاحتياطيات في الجنوب ذي الغالبية الشيعية؟ وعند النظر في هذا السؤال الأخير، أي بلدان أخرى حري بها أن تقلق؟

وفي الطرف البعيد من «العالم العربي» حتى قبل بدء تدفق العائدات أخذ الشقاق في موريتانيا يتسع ويتفاقم بفعل الثروة النفطية، تماماً كما أشار نموذج التوقعات الموصوف في هذا الكتاب. فوجدنا حكومة يطيح بها انقلاب عسكري، ووزيراً للنفط يتهم ببيع البلد بثمن بخس وحشو جيوبه، وشركة نفط تفاوض الحكومة الجديدة

الدول المنتجة. ويقدر أن عائدات صادرات أعضاء منظمة أوبك سوف تكون أعلى بنسبة 43% عما كانت عليه في العام 2004 إذ بلغت 473 مليار دولار مع أرجحية ارتفاع الأسعار بزيادات ذات شأن في 2006. ومع ذلك، فإن عائدات النفط الحقيقية للفرد من السكان كانت أقل بكثير من نصف العائدات التي تحققت للفرد في عام 1980، وكما سنتناول بالنقاش لاحقاً. فإن معدلات دخل الفرد لا معنى لها إلا إذا علم المرء كذلك إن كانت العائدات توزع بالتساوي أم لا.

وفي هنزويلا يدور الكثير من الكلام حول استخدام أرباح النفط غير المتوقعة لإحداث تحول في المجتمع. فكم كان مقدار التغير في العالم العربي؟ تستخدم دبي - التي لا يعتمد اقتصادها على النفط قدر اعتماد اقتصاد بلدان الخليج على النفط - مواردها في مشروع يرمي إلى تحويلها إلى مقصد عالمي للسياحة وفرص الاستثمار العقاري. أما الكويت فقد لجأت إلى تقديم إعانات مالية لمواطنيها. ولقد ازدهرت أسواق العقارات في عدة بلدان عربية، كما في المملكة العربية السعودية، ليكتشف المستثمرون، كل بدوره أن ما يصعد إلى الأعلى يمكن أن يهوي أيضاً. فعلياً أن ننتظر لنرى إن كانت دروس الماضي قد تم استيعابها وجرى توظيف عائدات النفط والغاز الطبيعي في مشروعات من شأنها أن تؤدي إلى تنوع الاقتصاديات المحلية، فتنقلها بعيداً عن مخاطر الاعتماد على الهيدروكربون وتوفر لها مستقبلاً يطيل بقاءها.

للنفط - السياسة، والفقر، والكوكب

18

إعادة النظر في عقدها. وفيما الأمور تجري على الطرف الجنوبي من منطقة الشمال الأفريقي من الشرق الأوسط، انهارت اتفاقية توزيع عائدات نفط التشاد التي جاءت نتيجة ما أحيطت به من وساطات دولية، وحل بالبلاد الخراب حين قامت قوات متمردة بالهجوم على نجامينا، ثم صرحت الحكومة بأنها سوف تطرد شركتي نفط عالميتين وطالبت بدفع ما يبلغ خمس مئة مليون دولار. ثدات تقييد توجيهها في البلدان ذات المؤشرات بأن عالهيدروكربون تكون أفضل

خلق التفاوت والفقر والنزاعات. والمسألة تكمن في معرفة كيف يكون إنشاء مؤسسات ورعايتها والدفاع عنها.

1. The Strategic logic of the Iraq blunder, by Sheila Carapico and Chris Toensing in MERIP issue 239, Washington DC, 2006, p.10.
2. Medium Term Oil market Report, IEA Paris, July 2006, p40.
3. Crude Designs: The rip off Iraq's Oil Wealth, by Greg Muttitt, published by platform, London 2005.



خلق التفاوت والفقر والنزاعات. والمسألة تكمن في معرفة كيف يكون إنشاء مؤسسات ورعايتها والدفاع عنها.

1. The Strategic logic of the Iraq blunder, by Sheila Carapico and Chris Toensing in MERIP issue 239, Washington DC, 2006, p.10.
2. Medium Term Oil market Report, IEA Paris, July 2006, p40.
3. Crude Designs: The rip off Iraq's Oil Wealth, by Greg Muttitt, published by platform, London 2005.



الفصل الأول

طلب لا يمكن إشباعه وسعي وراء الإمداد

يعد النفط والغاز الطبيعي بصورة عامة من صادرات العالم النامي، فيما يتم تكريره واستهلاكه في العالم الصناعي، ويتشاركان في هذا مع حشد من السلع، مثل فلزات الحديد الخام إلى مجموعة البلاتين، ومواد أخرى كالفوسفات أو ثاني أكسيد التيتانيوم، فضلاً عن القطن، والمطاط، والبن، والكافور. ومن بين أكبر عشرة مستهلكين للنفط في عام 2002، كان ستة منهم أعضاء في OECD. كذلك الحال بالنسبة لسبعة من كبار المستوردين. وعلى النقيض من ذلك، فلم يكن سوى اثنين من بين أكبر عشرة مصدرين (ولكن خمسة من بين أكبر عشرة منتجين) أعضاء في نادي الدول الصناعية⁽¹⁾.

وبالرغم من أن اعتماد الدول المنتجة على معظم السلع قد أصبح إما محدوداً أو متراجماً، فإن اعتماد كبار مصدري النفط من الدول النامية على هذا المورد الوحيد يبقى مرتفعاً على نحو استثنائي. وحيث إن الغاز الطبيعي مرتبط بالنفط، لكونه نتاج الظروف الجيولوجية نفسها، فإن تطوره السريع ليفدو الوقود المختار سوف يكرر هذا الوضع.

وهكذا، شكل النفط في المملكة العربية السعودية ما نسبته 99% من دخل الصادرات في عام 1977⁽²⁾، و94% في عام 2002. وحتى بعد عقود من الحديث عن تنويع الاقتصاد والاستثمار فيه. وبالنسبة لنيجيريا، التي كانت فيما مضى مصدراً للسلع الاستوائية، شكل النفط ما يزيد على 93% من قيمة الصادرات في عام 1977 و99% في عام 2002. وفي فنزويلا، التي تبنت السياسة المكسيكية القائلة بـ «زراع النفط» للتوسع بعيداً عن الاعتماد الكلي على تصدير النفط، وكان ثمة بعض الانخفاض، من نحو 95% في عام 1977 إلى 75% في عام 2002.

وفي الجزائر، التي كانت الحكومات فيها قد عرفت منذ زمن أن نسبة الاحتياطيات إلى عدد السكان أشد خطورة بكثير من دول الخليج، حيث كان ينظر إلى النفط طيلة الستينيات والسبعينيات بوصفه الأداة التي يمكن بواسطتها بناء يابان المغرب، انخفضت حصة النفط من الصادرات من 95% في عام 1977 إلى ما دون 70% في عام 2002. ولكن، الجزائر أصبحت في السنوات ما بين هاتين المديتين مصدراً رئيساً للغاز الطبيعي، معززة من جديد اعتمادها على الهيدروكربونات. أما قطر وإيران، فهما كذلك منتجان أساسيان للنفط، حيث إن الغاز الطبيعي (في شكله المسال) قد شرع يعزز دوره بوصفه مورداً للطاقة للاقتصاديات الأخرى. وكانت أندونيسيا إحدى الدول الأكثر نجاحاً في إدارة عوائدها النفطية في أثناء ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، لكن المفارقة أنها الآن العضو الأقل اعتماداً على النفط من بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. إذ يشكل النفط 15% فقط من قيمة صادراتها، وذلك مع نفاذ الاحتياطيات لديها.

على الرغم من القلق العالمي حيال الاحتباس الحراري والذعر المتكرر العائد لأسباب جيوسياسية والذي يسود الدول المستهلكة الكبرى حيال أمن الإمدادات، والوعود بالتوصل إلى تقنية جديدة، فمن المتوقع نمو الطلب الذي أوجد الاقتصاديات المستندة إلى النفط. وبالرغم من أن النفط والغاز الطبيعي هما بالفعل مصدران محدودان، لكن لا يلوح في الأفق القريب حدوث نقص في أي منهما. وبالفعل، وفيما سيتم الحصول على النفط والغاز من أعداد متزايدة من الدول. ومن المرجح أن يقودهم ذلك إلى الأفخاخ التي وقع فيها من سبقوهم، إلا أن العقدين أو الثلاثة عقود القادمة لن تعمل إلا على تعزيز اعتماد العالم الصناعي على تلك المستعمرات السابقة، والمناطق التابعة وتلك التي كانت واقعة تحت الانتداب والعائمة على معظم النفط والغاز الطبيعي للعالم. وبعد، فمع صعود الصين بوصفها عملاقاً صناعياً والهند بوصفها قوة اجتماعية، لا بد وأن تتغير صورة الاستهلاك. وستصبح تجارة النفط والغاز أكثر انتشاراً وتعقيداً.

سعار التغذية

كان الطلب على النفط في عام 2000 يبلغ 75 مليون برميل في اليوم، بالمقارنة مع أقل من 47 مليوناً في عام 1970 و66 مليوناً في عام 1990. وتفترض الحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية IEA (والتي سنورد المزيد منها لاحقاً) ارتفاعاً يصل إلى 120 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030⁽³⁾. ويؤكد هذا الاتجاه مصدراً آخر رائداً في مجال المعلومات، ألا وهو إدارة معلومات الطاقة لحكومة الولايات المتحدة. إذ تفترض الدراسة التي أجرتها عن الطاقة في انولايات المتحدة حتى عام 2025 أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى 123 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية المدة⁽⁴⁾. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الغاز الطبيعي سيرتفع من 2.5 ترليون متر مكعب إلى ما يزيد عن 5 تريليونات بحلول عام 2030. ويمكن جمع نمطي النمو هذين، وذلك بتحويل البراميل اليومية والأمتار المكعبة في السنة إلى مقياس موحد يستخدم أطناناً من معادل/ مكافئ النفط. وباستخدام ذلك المقياس المعياري، قامت وكالة الطاقة الدولية بحساب الاستهلاك السنوي للنفط والغاز الطبيعي في عام 1971 بما لا يزيد عن 335 مليار طن من معادل النفط. وقد ارتفع إلى 96.5 ملياراً في عام 2000 وتتوقع ارتفاعاً لا يقل عن 10 مليارات بحلول عام 2030. كانت حصة النفط والغاز مجتمعين تشكل 69% من إجمالي إمدادات الطاقة في عام 1971 و62% في عام 2000 (بعد نمو الطاقة النووية، وإلى حد أقل بكثير، الطاقة المتجددة اللاهيدروجينية). ووفقاً للحالة المرجعية المعروضة، فإن النسبة ستكون 66% بحلول عام 2030⁽⁵⁾. (وتستثني هذه الأرقام استخدام الوقود من الكتل الحيوية مثل الحطب في البلدان غير المنتجة إلى OECD). تلکم هي حال مصادر الطاقة البديلة إلى يومنا هذا.

تُعدّ الدول الصناعية المنتجة إلى OECD مسؤولة حالياً عن 60% من الطلب العالمي على النفط و55% من الطلب على الغاز الطبيعي. وترى الحالة المرجعية لوكالة الطاقة الدولية انخفاض تلك الأرقام إلى 50% و48.5% بحلول عام 2030. وسيكون معدل نمو طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 0.8% في السنة حتى عام 2030. أما الغاز الطبيعي فسوف يتجاوز 2%.

تُعَدُّ الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط على الإطلاق. ففي عام 2001، كانت الولايات المتحدة قد استهلكت 19.8 مليون برميل في اليوم الواحد. وترى حسابات الدولة أن هذا الرقم سيزداد إلى ما بين 26.9 و31.8 مليون برميل في اليوم في عام 2025، وذلك استناداً إلى السعر ومعدل النمو الاقتصادي. ونظراً إلى حجم الولايات المتحدة، من النواحي الإقليمية والاقتصادية والديموغرافية، فمن المنطقي مقارنة طلبها بطلب الاتحاد الأوروبي، ودول المحيط الهادي الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اليابان وكوريا وأستراليا ونيوزيلندا) عوضاً عن مقارنتها بكل دولة على حدة، وقد حددت وكالة الطاقة الدولية الاستهلاك الحالي لأعضاء الاتحاد الأوروبي بـ 12.3 مليون برميل من النفط في اليوم في عام 2000، ليرتفع إلى 13.9 مليون برميل مع حلول عام 2030. أما استهلاك دول المحيط الهادي الأعضاء في OECD في عام 2000 فقد كان 8.5 ملايين برميل في اليوم، وسيرتفع حسب تقديرها إلى 10.5 ملايين برميل في عام 2030. ووفقاً لهذه الأرقام، تبقى معدلات نمو الطلب في الولايات المتحدة أكبر من الاتحاد الأوروبي ودول المحيط الهادي الأعضاء في OECD. وبشكل عام فالقصة ذاتها تنطبق على الغاز الطبيعي.

يتطلب الاستهلاك الذي بهذا الحجم واردات هائلة ومتزايدة. وإن اعتماد اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الاستيراد في نمو، وهذا لا يعود لازدياد الطلب وحسب، بل كذلك إلى نفاذ الاحتياطي المحلية في الولايات التقليدية المنتجة للنفط على اليابسة والقطاع البريطاني من بحر الشمال. وحتى منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة قد فقدت قدرتها على القيام بدور «المنتج الموجه» ذلك المنتج الذي بمقدوره زيادة أو إنقاص الإنتاج بهدف سد النقص الضروري من الإمداد. وكان صافي الواردات البالغة 318000 برميل في اليوم في عام 1949 قد تضاعف عشر مرات بحلول عام 1970، ووصل إلى 7 ملايين في عام 1976، وتجاوز 10 ملايين برميل في اليوم في 2000 — 2002، أي قرابة ثمن إنتاج العالم. والآن تعمل الشركات الكبرى بثبات وإن كان ببطء على هجران القسم التابع للمملكة المتحدة من بحر الشمال، الذي أصبح في وضع يمكنه من الإنتاج في

أواسط السبعينيات من القرن العشرين، وبعد عقد من الزمن على «اندفاع الغاز» تحولت المملكة المتحدة من مصدر للغاز الطبيعي إلى بلد يعاني من عجز يمكنه أن يهدد إمدادات الطاقة في حال قدوم شتاء بارد بشكل استثنائي.

كانت الولايات المتحدة تعتمد على استيراد نحو 20 في المئة من النفط في الستينيات من القرن العشرين⁽⁶⁾. ووفقاً للسيناريوهات الخمسة التي استخدمتها الحكومة، سوف تكون الواردات ما بين 64.5 إلى 70% مع حلول عام 2025⁽⁷⁾ والحجم الفعلي للواردات يتراوح ما بين 17.8 إلى 22.2 مليون برميل في اليوم. وتحتل اليابان وكوريا الجنوبية المرتبتين الثانية والرابعة في قائمة أكبر الدول المستوردة. ولا تعد أي منهما منتجاً كبيراً للنفط، وتستورد مجموعة دول المحيط الهادي المنتمة إلى OECD نحو 90% من النفط الذي تستهلكه. وسوف ترتفع هذه النسبة أكثر في السنوات القادمة. والدول الأوروبية الأعضاء في هذه المنظمة ومن بينهم أربعة من أكبر عشرة مستوردين — ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا — سوف تشهد نمواً في اعتمادها الذي يبلغ الآن نحواً من 50% إلى ما يزيد عن 80% في عام 2030، ذلك وفقاً للحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية⁽⁸⁾.

وتتوقع الدراسة ذاتها زيادة اعتماد دول شمال أمريكا الأعضاء في OECD على واردات الغاز الطبيعي ليصل إلى 26% في عام 2030 بينما كانت 1% فقط في عام 2000. وفي عام 2003، كانت هناك خمس محطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة؛ وتحدد تقديرات الصناعة عدد المحطات الجديدة المقترح إنشاؤها بثلاثين محطة. ويعتقد أن اعتماد الدول الأوروبية الأعضاء في هذه المنظمة على الواردات سينمو من 36% ليصل إلى 96%. فيما تنخفض واردات دول المحيط الهادي الأعضاء في المنظمة من نسبتها الحالية والبالغة 67% لتصل إلى 50%⁽⁹⁾.

كانت دول الشمال الصناعية الغنية تسيطر على استهلاك واستيراد النفط والغاز الطبيعي، وسوف تظل الحالة كذلك على العموم. بيد أن لاعباً جديداً كبيراً اقترح المسرح، وذلك عندما أصبحت الصين مستورداً خالصاً للنفط في أواسط التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، كان الازدهار الصناعي قد قوى الطلب على النفط والغاز. وبحلول

عام 2002 شاركت الصين اليابان في احتلال المركز الثاني في ترتيب كبار مستهلكي النفط باستهلاكها 5.3 ملايين برميل يومياً، واحتلت المركز الخامس بين أكبر المستوردين باستيرادها 1.9 مليون برميل يومياً⁽¹⁰⁾. وفي شهر تموز من عام 2003، سجل الطلب الصيني رقماً قياسياً بلغ 5.59 ملايين برميل في اليوم، محققاً زيادة سنوية هائلة تجاوزت 19%. بينما كان نمو الطلب في الصين قد تجاوز نمو الطلب في الولايات المتحدة للسنوات الثلاث الماضية، وكان في طريقه لتجاوز نمو الطلب لليابان في عام 2003، ومن المتوقع أن يصل الطلب الإجمالي إلى 10.9 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2025⁽¹¹⁾. ومن المتوقع أن يزيد الاعتماد على الواردات عن 40% الآن ليصل إلى 80% في العقود القادمة، الأمر الذي يضمن ازدياد أهمية الصين في أسواق النفط العالمية. ويُعدّ استخدام الصين للغاز الطبيعي منخفضاً في الوقت الحالي، فقد توقعت الوكالة الدولية للطاقة أنه حتى مع حلول عام 2030 سوف يصل الاستهلاك إلى 162 مليون متر مكعب في السنة، أي أنه ستستورد الصين ما يعادل 30% منها.

كذلك، فإن الهند تُعدّ حالياً مستهلكاً ومستورداً مهماً للنفط. فقد استهكت 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2002، وكان 1.4 مليون برميل في اليوم منها مستورداً⁽¹²⁾. ووفقاً للحالة المرجعية للوكالة الدولية للطاقة، فإن نسبة النمو السنوية ستبلغ 3.3% ليصل الاستهلاك إلى 5.6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030. مما يجعل الهند لاعباً أساسياً في السوق كذلك.

الإنتاج الحالي والمستقبلي

في عام 2002، كان ثلاثة من بين أكبر عشرة منتجين للنفط في العالم أعضاء في أوبك، بينما خمسة منهم كانوا أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهم الولايات المتحدة والمكسيك، والنرويج، وكندا، وبريطانيا. وكانت الولايات المتحدة أكبر المنتجين بمعدل إنتاج يتجاوز 9 ملايين برميل في اليوم. فيما احتلت المملكة العربية السعودية، عماد منظمة أوبك المرتبة الثانية بمعدل إنتاج بلغ 8.5 ملايين برميل في اليوم. فيما بلغ معدل إنتاج كل من إيران وقزويل والعنوين الآخرين المنتمين إلى أوبك 3 ملايين برميل في اليوم. وللوهلة الأولى، يبدو هذا الأمر معاكساً للبدية، حتى

إنه يناقض مقولة: إن تدفق النفط والغاز الطبيعي يكون بشكل أساسي من الدول النامية إلى الدول الصناعية. ولكن ترتيب صادرات النفط تظهر الصورة الضمنية. ويبدو فيها سبعة من بين عشرة أكبر مصدرين للنفط أعضاء في أوبك (المملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا والكويت والعراق) والثلاثة الآخرون هم روسيا والنرويج والمكسيك، والأمر ذاته ينطبق على الغاز الطبيعي. حيث تظهر الإحصاءات أن الولايات المتحدة ثاني أكبر منتج، إذ يبلغ إنتاجها 548 مليار متر مكعب في السنة، وتليها روسيا الاتحادية بإنتاج يبلغ 555 مليار متر مكعب في السنة⁽¹³⁾. كذلك تعدّ كندا والمملكة المتحدة منتجين أساسيين، متقدمين كثيراً على أي بلد في الشرق الأوسط حتى الجزائر الغنية بالغاز الطبيعي. لكن لدى الولايات المتحدة عجز في الغاز الطبيعي يتم تلفيه بواسطة خطوط أنابيب الاستيراد من كندا، ولكن سيتم تعبئتها بشكل متزايد بواردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الدول النامية في حوض الأطلسي. وتتوقع مجموعة (BG) المنتج البريطاني للغاز الطبيعي أن يشهد التبادل التجاري في حوض الأطلسي نمواً أسرع بمعدل 24% عن بقية أرجاء العالم بعد عام 2010 وذلك مع تعزيز أفريقيا الغربية ومصر وترينيداد والجزائر لصادراتها بالمقارنة مع عجز متزايد في الغاز في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وهي ترى أن طلب الولايات المتحدة على الغاز الطبيعي المسال سينمو بمعدل 28% في المرحلة الممتدة ما بين عامي 2003 - 2008، بمقابل نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بمعدل 10%⁽¹⁴⁾. وتخبرنا توقعات الوكالة الدولية للطاقة حيال تدفق التجارة حتى عام 2030 بقصة مشابهة.

وهكذا، يتجه استهلاك النفط والغاز الطبيعي نحو الاستمرار في النمو، وسوف يتمتع اعتماد كبار المستهلكين الراسخين والجدد على الاستيراد، فمن بإمكانه تلبية الطلب الجديد؟ يعتمد الجواب على عاملين اثنين: الاحتياطيات المثبتة، والاستثمارات، وكلاهما عاملان متغيران.

يعد معدل استبدال الاحتياطيات مؤشراً أساسياً لأداء شركة النفط. وقد شهد سعر سهم (شل) انخفاضاً حاداً وخسر مديرون تنفيذيون كبار وظائفهم عندما اضطرت

المجموعة إلى تخفيض تقديرات احتياطياتها في أوائل عام 2004. إذ يشير استبدال الاحتياطيات إلى صورة الإنتاج المستقبلي للشركة. أما بالنسبة لبلد أو منطقة فإنه يحدد العمر المتبقي لتدفق الدخل من الهيدروكربونات ودرجة اهتمام المستثمرين. كان 27 في المئة من النفط المنتج في عام 2003 قد جاء من حقول تعاني من التراجع في مخزوناتهما وظهرت الحاجة إلى استخراج مليون برميل في اليوم من إنتاج جديد، وذلك لتحل محل الاحتياطيات المستنفذة. وهناك توقعات بأن قرابة ثمانية عشر مشروعاً ذات حجم كبير يمكنها أن تنتج ثلاثة ملايين برميل في اليوم سوف تبدأ بالإنتاج بحلول عام 2005 حينما يتم استغلال الاحتياطيات التي اكتشفت مؤخراً، علاوة على مليوني برميل يومياً في عام 2004⁽¹⁵⁾.

يصل تعريف أوبك للاحتياطيات المثبتة إلى عشرين سطرًا، ولكن الجزء الحاسم منها ما يلي:

الاحتياطيات المثبتة: هي كمية مقدرة لجميع أنواع الهيدروكربونات ومحددة إحصائياً على أنها نفط خام أو غاز طبيعي، وتظهر المعلومات الجيولوجية والهندسية بشيء من التأكيد المعقول أن بالإمكان استخراجها في السنوات القادمة من خزانات معروفة وتحت ظروف اقتصادية وتشغيلية قائمة.

فلنتفحص ذلك الموضوع قليلاً، من الواضح أنه إذا لم تكن هناك أعمال استكشافية في مكان ما، فلن يتم العثور على أي احتياطيات، ناهيك عن أن تكون مثبتة. وهكذا لم يكن لدى موريتانيا، على سبيل المثال، أي احتياطيات مثبتة في تسعينيات القرن العشرين، ولكنها ستصبح بلداً منتجاً للنفط في عامي 2005 – 2006 لأن شركات النفط قد اكتشفت مخزونات من النفط والغاز لم تتمكن من إيجادها سابقاً.

إن ما يدفع إلى اتخاذ قرار باستكشاف المياه العميقة، ومن ثم تطوير ما تم إيجادها، عوامل تقنية وأخرى تتصل بالسوق. وقد أصبحت تقنيات الاستكشاف والإنتاج من المياه العميقة التي استخدمت لأول مرة في بحر الشمال وخليج المكسيك، معمرة الآن، وأقل تكلفة بكثير، وهكذا أصبح بإمكان اتحاد مالي من شركات صغيرة ومتوسطة الحجم القيام

بمشروعات كتلك التي قبالة شواطئ موريتانيا⁽¹⁶⁾. وتحدد التقديرات العالمية بإنفاق ما يقارب 56 مليار دولار على مشروعات النفط في المياه العميقة ما بين عامي 2003 و2008، وبزيادة في الإنتاج من 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2002 لتتجاوز 8 ملايين برميل في اليوم قبل حلول عام 2020، وذلك بسبب تطورات تكنولوجيا «غيرت شروط اللعبة»⁽¹⁷⁾. ولكن هل هذا جدير بالاستكشاف أو الإنتاج؟ إن ذلك يعتمد على مقدار تكلفة الاكتشاف والإنتاج لكل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز الطبيعي، وذلك بالمقارنة مع أسعار المبيع المتوقعة. وإن ثقة صناعة النفط بالنسبة ما بين تكاليف الإنتاج إلى سعر المبيع تظهر في مدى استخدامها لأجهزة الحفر، وثمة مؤشرات للصناعة تقوم بتسجيل هذا. إذا تغيرت تعريفات الاحتياطيات المثبتة وفقاً للعوامل التجارية والتقنية. ويكون بعضها مدفوعاً باعتبارات سياسية، وما إذا كانت الدول المستهلكة على استعداد للشراء من منتجين معينين. ففي ستينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد أقنعت أعضاء الناتو بتجنب عقد صفقات طويلة الأمد وواسعة النطاق لشراء النفط من الاتحاد السوفييتي. ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي غدت احتياطيات النفط والغاز الروسية الكأس المقدسة لشركات النفط الغربية؛ وظهرت شركات نفط روسية كبرى، وراحت أموال هائلة تتدفق على مشروعات متعددة المراحل، وأهمها ذلك المشروع المقام في سخالين في أقصى شرق روسيا. وكانت واشنطن أبعد ما تكون عن إعاقة واردات النفط الروسي، بل عملت على تشجيعها، فيما كانت أوروبا الغربية تصرخ مطالبة بالغاز الطبيعي الروسي. وقد ارتفع تقدير احتياطيات النفط المثبتة في الاتحاد السوفييتي سابقاً قرابة 19% ما بين عامي 2001 و2002.

وفي حقبة السنوات العشر ما بين عامي 1993 — 2002 كانت احتياطيات النفط المثبتة للشرق الأوسط قد ارتفعت نحو 5% لتصل إلى 699 مليار برميل، وارتفعت في أفريقيا أكثر من 45% لتصل إلى 94 مليار تقريباً. وارتفعت في الاتحاد السوفييتي السابق بما يزيد عن 53% لتصل إلى قرابة 78 ملياراً. وقد أنهت احتياطيات النفط المثبتة لأمريكا اللاتينية العقد عند 111 مليار برميل، بانخفاض 15% تقريباً، ووفقاً لهذه الأرقام، يمتلك الشرق الأوسط قرابة 65% من احتياطيات النفط المثبتة عالمياً.

ولدى دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك ما يزيد عن 55%. وفي الوقت ذاته، انخفضت حصص أمريكا الشمالية، وآسيا - المحيط الهادي، وأوروبا الغربية، وفي القسم البريطاني من بحر الشمال وأوروبا الغربية تجري عملية انسحاب تقوم بها شركتا النفط العملاقان (شل وبي بي) حيث أصبحت الاحتياطيات المتبقية ذات كثافة إدارية عالية جداً بالنسبة للشركات التي تتطلع لاستغلال حقول أكبر بكثير. وقد أنتجت هذه العملية جيلاً من شركات النفط الصغيرة المستقلة، تعرف باسم «القمامات» التي تقوم بشراء أصول من الشركات الكبرى، وتنتج منها بتكلفة أرخص. ومن المتوقع أن تتكرر العملية في النرويج.

إن مركزية الشرق الأوسط بوصفه منطقة غنية بالغاز الطبيعي ليست بالأمر المذهل تماماً، إذ إنه يشكل 40% من إجمالي إنتاج العالم في عام 2002، ولكنه المنطقة المسيطرة من جديد. ويحتل الاتحاد السوفييتي السابق المرتبة الثانية بـ 32% فيما تقدر نسبة آسيا - المحيط الهادي وأفريقيا بأقل من 10% لكل منهما. فيما تشكل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية معاً 8% أو نحو ذلك⁽¹⁸⁾.

بينت وكالة الطاقة الدولية في كتابها مستقبل الطاقة العالمية World Energy Outlook 2002⁽¹⁹⁾ أنه، فيما قد تعمل تقنيات أفضل على إيقاف معدل الانخفاض الطويل الأمد في أمريكا الشمالية وبحر الشمال. وقد تمكن كندا والمكسيك والنرويج من أن تشهد ارتفاعات قصيرة الأمد في إنتاج النفط، فإن الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك التي ستشهد زيادات كبيرة في إنتاج النفط هي روسيا وكازاخستان وأذربيجان والبرازيل وأنغولا فقط. وسوف تعتمد إمكانيات أول ثلاثة منها على مستويات الاستثمار. فيما يُعد نجاح نشر التقنية عاملاً رئيساً بالنسبة لآخر اثنتين. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج - وليس تصدير - النفط الروسي (بوصفه المقابل للاتحاد السوفييتي السابق) ليصل إلى 8.6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010، حيث أخذ بتسجيل أرقام قياسية جديدة تكاد تكون شهرية طيلة السنوات الأولى من هذا العقد، ليصل إلى 9.5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030.

يمكن نكازاخستان وأذربيجان أن تصلا معاً إلى إنتاج 3.5 ملايين برميل في اليوم بحلول 2010 إذا وجدت الاستثمارات اللازمة. ولكن ماذا يشكل ذلك الرقم بالمقارنة مع 35.9 مليون برميل في اليوم بالنسبة لأوبك التي تشكل أكثر من 40% من إمدادات العالم. وسوف يكون 30% تقريباً من الإمدادات العالمية من دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك. ووفقاً للحالة المرجعية ذاتها، سوف ترتفع حصة أوبك في السوق العالمية من 38.4% في عام 2000 لتتجاوز 54% في عام 2030، وستزداد حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك بسرعة أكبر من المنظمة بشكل عام. وسوف يلزم ذلك انخفاض حصص الدول غير الأعضاء في أوبك، فضلاً عن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعتقد بعض المحللين أن وكالة الطاقة الدولية قد بالغت بشأن هيمنة أوبك - ولكن يبضع درجات وحسب - لكن الاتجاه لا جدال فيه. إذ يفترض أوكوغو، على سبيل المثال، أن حصة أوبك سوف تصل إلى 40% من سوق تبلغ 91 مليون برميل بحلول عام 2020⁽²⁰⁾. وتقترح دراسة في أحد منشورات أوبك إنتاجاً أكبر لروسيا يبلغ نحو 12 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2010، وهو سوف يترجم إلى صادرات تتجاوز 7 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010، إذا ما تم إنشاء خطوط التصدير المقترحة⁽²¹⁾. وكما قال أحد المسؤولين السابقين في أوبك في أحد المؤتمرات التي عقدت في لندن: «إن هذا العقد تمتلكه الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك. ولكن العقد المقبل سوف يكون لأوبك».

إن اتجاهات إمدادات الغاز الطبيعي أكثر اعتماداً على القرب والاستثمارات من اتجاهات إمدادات النفط. إذ لا يمكن للغاز الطبيعي أن يضح بكل بساطة في سفينة الشحن أو يحمل على عربة قطار. بل يجب أن ينقل بخطوط أنابيب أو يعالج لشحنه عبر البحر، وطريقة الشحن الأسرع انتشاراً تكون بشكل غاز مسال. وفي حين أن تكاليف إسالة الغاز وإعادته إلى حالته الغازية آخذة بالانخفاض، إلا أن العملية تظل ذات كثافة في رأس المال. وسوف تغدو روسيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد السوفييتي سابقاً والشرق الأوسط المصدرين الأساسيين لأوروبا الغربية والولايات المتحدة. وكما قال أحد المديرين التنفيذيين لمجموعة بي جي: «سوف يصبح الشرق الأوسط سلسلة الإنتاج المترابطة المتجهة قدماً، والأطلسي في قلبها».

تمويل طفرة الاستهلاك

بعد حجم الاستثمارات المطلوبة في صناعة النفط والغاز الطبيعي كبيراً جداً. وكان الإنفاق الاستثماري المتوقع لشركة بي بي في عام 2003 يتراوح بين 14 - 14.5 مليار دولار، وهو أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 لكل من 83 دولة من بين 163 دولة قام بدراستها تقرير التنمية البشرية لعام 2001 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). في عام 2003، كانت شركة رويال دوتش/شل قد تخلصت من عمليات ذات أداء غير ملائم تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار. وكانت تكلفة المرحلة الثانية وحدها من مشروع شل وميتسوي وميتسوبيشي لتطوير نفط وغاز سخالين في الشرق الأقصى لروسيا 10 مليارات دولار، وهو أكبر استثمار في روسيا على الإطلاق. وفي الشرق الأوسط من المتوقع أن تبلغ تكلفة مشروع دلفين لنقل الغاز الطبيعي في أنابيب من قطر إلى أبوظبي ودبي وعمان، ومن ثم باكستان 10 - 8 مليارات دولار. أما المبادرة السعودية للغاز التي كانت ستفتح حقول الغاز الطبيعي العملاقة في المملكة العربية السعودية أمام اتحاد مالي لشركات إكسون موبيل وشل وبي بي وفيليبس بيتروليوم وأوكسنتال بيتروليوم وماراثون أول و توتال فينا إلف وكونوكو، فقد قدرت تكلفتها بـ 25 مليار دولار. وحتى مشروع تطوير حقل شنتيبي الصغير نسبياً الذي يقع قبالة ساحل موريتانيا، والذي سينتج نحو 75000 برميل في اليوم وسيجعل منها بلداً مصدراً للنفط، فإنه يتطلب إنفاقاً رأسمالياً يصل إلى 400 مليون دولار، أي ما يزيد بكثير عن قيمة إجمالي الصادرات الموريتانية السنوية.

إن متطلبات الاستثمار العالمي الطويل الأجل في قطاع الطاقة بمجمه كبيرة جداً، وذلك إذا أخذنا الكهرباء والفحم بالإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي، وتقوم وكالة الطاقة الدولية كل عامين بنشر كتاب تحت عنوان الآفاق المستقبلية لاستثمارات الطاقة العالمية World Energy Investment Outlook. حيث تقدر طبعة عام 2003، أنه في المدة الممتدة ما بين 2001 - 2030 سيكون هناك حاجة إلى 16 تريليون دولار لتوسيع واستبدال الاستطاعة⁽²²⁾. وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل سوى 1% من الناتج

المحلي الإجمالي العالمي المقدر، لكنه يمثل عبئاً أشد وطأة على بعض المناطق، إذ يبلغ 4% في أفريقيا و5% في روسيا.

وفي الواقع سوف تستهلك الكهرباء 60% من الاستثمارات. ولكن النفط والغاز الطبيعي سوف يتطلبان استثمارات بمعدل 208 مليار دولار في السنة، أي ما يتجاوز 6.1 تريليونات دولار بالإجمال، تشكل حصة الغاز الطبيعي منها أكثر من النصف بقليل. ولسوف ينال الاستكشاف والتطوير نصيب الأسد من الإجمالي.

ووفقاً لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة، فإن 69% من إجمالي استثمارات النفط ستكون خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنها في الوقت ذاته ستتحجج بشكل كبير نحو تزويد الدول الأعضاء في المنظمة. وتعد استثمارات المنظمة مرتفعة بالنسبة للقدرة الإنتاجية بسبب التكاليف الأعلى. وعلى العكس من ذلك، فإن حصة الشرق الأوسط من الإنفاق الرئيس التي تبلغ 20%، تعد منخفضة بالمقارنة مع إنتاجه واستطاعته؛ لأن تكاليف الإنتاج لديه منخفضة، الأمر الذي يمنح الدول المنتجة في الشرق الأوسط ميزة تنافسية. وقد قدرت الاستثمارات الأساسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المدة التي تمتد 30 عاماً بـ 684 مليار دولار، فيما قدرت متطلبات الشرق الأوسط بـ 408 مليار دولار، وروسيا 308 مليار دولار، وأفريقيا 311 مليار دولار، وأمريكا اللاتينية 241 مليار دولار، وجنوب شرق آسيا 87 مليار دولار، والصين 69 مليار دولار.

وكما هو الحال مع النفط، فإن نحو 40% من إجمالي الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي في الدول غير الأعضاء في OECD سوف توجه نحو تصديرها إلى الدول الأعضاء في تلك المنظمة. بينما بالنسبة لروسيا أقل، إذ تصل إلى 31%، وذلك بسبب قربها من الأسواق وبنيته التحتية الراسخة. ولكنها سترتفع لتصل في الشرق الأوسط إلى 70% و65% في أفريقيا. ويفوق الإنفاق الاستثماري للدول الصناعية في مجالات الاستكشاف والتطوير، بالإضافة إلى مشروعات الغاز الطبيعي المسال الذي يتم إنفاقه في تلك المجالات في بقية أرجاء العالم. إذ يبلغ 928 مليار دولار، مقابل 192 مليار تنفقها روسيا، وما بين 140 إلى 168 مليار دولار لكل من جنوب شرق آسيا

وبعد الاستثمار، شأنه شأن الاحتياطات المثبتة، عاملاً متغيراً بدلاً من كونه عاملاً ثابتاً. والمصارف على استعداد للإقراض، وحملة الأسهم على استعداد للاستثمار على أساس العوائد بالنسبة للقطاعات أو المشروعات الأخرى، وعلى أساس ضمان استثمارهم. ويعتمد أول هذين المتغيرين في جزء كبير منه على السعر المستقبلي للنفط والغاز الطبيعي، وبالقدر ذاته على استعداد شركات النفط للاستكشاف والتطوير. فبعد كل أمر، أدى تغيير دولار واحد في سعر برميل النفط في عام 2004 إلى التأثير في العوائد ما قبل الضريبية لشركة بي بي بمبلغ 570 مليون دولار⁽²³⁾.

وفي الواقع، فإنه بالرغم من النقلب الهائل في أسعار النفط (التي ترتبط بها العديد من أسعار الغاز، بصورة مباشرة أو غير مباشرة)، والتي كانت قد تراوحت ما بين 10 دولارات للبرميل الواحد إلى ما يزيد عن 50 دولاراً في المدة الممتدة ما بين 1997 – 2004، وقد اختلف العديد منها بعدة سنوات في اليوم الواحد، إلا أن عوائد الاستثمار في مجالي النفط والغاز جيدة جداً، فقد حققت شركات النفط والغاز الطبيعي المتكاملة التي لديها عمليات أساسية وأخرى فرعية، عائداً على الاستثمار في المدة الممتدة ما بين عامي 1993 – 2002 كان الأعلى بالنسبة لأي صناعة. إذ بلغ قرابة 12% بينما كانت عائدات الشركات التي لديها عمليات استكشاف وإنتاج نفط أقل من 7%. أما الشركات العاملة في مجال التكرير والتسويق، فقد تجاوزت عائداتها 9%، بالمقارنة مع نحو 1% لصناعة البيع بالتجزئة، و9% لمصنعي الحواسيب والآلات، و8% للمعادن الأولية، وأقل من ذلك للاتصالات والعقارات.

وباستخدام مقياس مختلف بعض الشيء، ألا وهو نسبة العائد إلى متوسط الرأسمال العامل، فقد حققت إكسون موبيل أكبر شركة نفط في العالم، عائداً بلغ 17.8% في عام 2001 و13.5% في عام 2002. أما شل و بي بي فقد حققتا نسبة مرتفعة جداً بلغت 19% في عام 2001، لتراجع إلى 14% و13% على التوالي، في السنة المقبلة. كان ذلك في كل العمليات، إلا أن عمليات الاستكشاف والإنتاج تظل جوهر الشركات وأكثر الأسهم تحقيقاً للربح. وقد حققت الأعمال الأساسية لشل عائداً بلغ 28% في عام 2002 من جراء أسعار النفط المرتفعة، في مقابل 26.8%

لاكسون، وحقت بي بي ارتفاعاً في إجمالي العوائد بثلاث نقاط مئوية بحلول عام 2006 حيث ركزت على خمسة مراكز للربح رأت أنها مغرية بشكل خاص، وهي أنغولا وأذربيجان وترينيداد وخليج المكسيك والغاز الطبيعي المسال في الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي (24).

ولكن الأخطار السياسية والاقتصادية يتم تحليلها إلى قرارات في مجال الاستثمار، ويمكن لهذه أن تفسر شهية المستثمرين المحتملين. فقد أدى تأمين أصول شركة بي بي في نيجيريا في عام 1979، والحرب في أنغولا، والنزاعات الأهلية على طول الساحل الغربي من أفريقيا إلى خلق إحساس بالخطر أبعد بعض شركات النفط والمستثمرين، بالرغم من أن الرئيس التنفيذي لإحدى شركات النفط المستقلة العاملة منذ مدة طويلة في غربي أفريقيا كان قد قال: إنه لا يذكر أي مثال عن استيلاء الحكومة على أصول شركة للنفط منذ القضية النيجيرية. ففي أنغولا والجزائر اللتين تعانيان منذ زمن طويل من نزاعات دامية مستمرة، كانت صناعات النفط والغاز الطبيعي على العموم بعيدتين عن الصراع. ويعزى ذلك بجزء منه إلى العزلة الجغرافية للإنتاج، لكن الجزء الأكبر منه إنما سببه أن المجموعات التي تتنازع على السلطة تعلم أنها بحاجة أيضاً إلى العوائد التي تدرها الهيدروكربونات لتعزيز حكمها.

كانت شركة بتروكازاخستان الكندية قد قررت تسجيل اسمها في لندن؛ لأن مجلس الإدارة يعتقد أن فيها تفهماً للأسواق الناشئة والأخطار المرافقة، لا يمكن أن يوجد في نيويورك أو تورنتو.

ثمة مخاطر، بالطبع، للاستثمار في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي. ولقد اشتكت شركات النفط الغربية الأصغر من التحيز ضدها في المحاكم الروسية وتعرضها لضغوط يبدو أن القصد منها أحياناً إبعادها عن المشروعات، لإفساح المجال لدخول الشركات الروسية. عندما أعلنت بي بي أنها ستقوم باستثمار 6.8 مليارات دولار في مشروع مشترك مع تي إن كيه الروسية في عام 2003، تم الترحيب بهذه الخطوة وعُدَّ إعلاناً للحالة الصحية الجيدة لروسيا. وكان من شأن اعتقال رجل الأعمال النفطي الأوليغارشي ميخائيل خودوركوفسكي بعد ذلك

بأشهر قليلة والتعليقات التي أدلى بها وزير الدفاع حول الحاجة إلى الاستمرار في الاحتفاظ بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد، أن أعادت المخاوف حيال التوجه نحو الأسلوب الصيني للتنمية الاقتصادية والسياسية، عوضاً عن كونها صدى للرأسمالية الأوروبية أو الأمريكية الشمالية.

إن حالة عدم الاستقرار المزمعة في الشرق الأوسط، الناتجة عن احتلال فلسطين، والمعبر عنها في سيطرة الأنظمة التي لها خلفيات سياسية مختلفة ولها نفس الاستعداد المشترك للحكم السلطوي تلقي بظلالها على أكثر مناطق العالم إنتاجاً وتصديراً. وتشير وكالة الطاقة الدولية إليها، قائلة:

تتمثل الستارة الخلفية لحالة عدم الاستقرار الدائم في المنطقة باحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة والمباحثات المضنية التي لا نهاية لها حول اتفاقية السلام ما بين إسرائيل وفلسطين، وتلك التوترات السياسية والاجتماعية في كافة أرجاء المنطقة التي تشكل حالة من عدم التوقع السياسي والاقتصادي للمنطقة⁽²⁵⁾.

تتضمن الشكوك الأكثر تحديداً حيال الاستثمار إمكانية الوصول إلى الاحتياجات. ذلك أن كبار المنتجين في منطقة الخليج العربي قد أمموا العمليات الأساسية في سبعينيات القرن العشرين. كما ثبت أن التحرك نحو إعادة إدخال شركات النفط الأجنبية مسألة سياسية حساسة، إذ إن هذا قد ولد في الكويت، على سبيل المثال، استجاباً في البرلمان حيال ما عدواً فقداناً لسيادتهم على الموارد، وثمة تقارير في المملكة العربية السعودية عن خلاف حاد ضمن النظام، وفي إيران هناك جدل حول كيف يمكن إنشاء الصفقات، بحيث تصبح مقبولة من القادة الدينيين. كما اتجهت الحكومات الشرق الأوسطية للتمسك بمواقفها في المباحثات التجارية التي جرت ببطء وامتدت سنوات كما في حالة إيران. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن الافتقار إلى القدرة المحلية على الإقراض وسيطرة الدولة على شركات النفط الوطنية يضعان حدوداً للاستثمار المحلي في صناعتي النفط والغاز الطبيعي. ففي المملكة العربية السعودية يبلغ السقف الأعلى لإقراض المصرف المحلي الوطني لصالح مشروعات الطاقة نحواً من 600 مليون دولار، وهو مبلغ غير كافٍ لتمويل التطويرات المستقبلية

اللازمة. وفي الوقت ذاته، فإن المتطلبات الإجمالية للموازنة الحكومية يمكنها أن تحدّ من رأس المال المتبقي للاستثمار، فعند معدل 20 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2003، كان العجز سيتجاوز 10 مليارات دولار، لكنها ستوازن عند سعر 25 دولاراً للبرميل الواحد. ومع ارتفاع الأسعار في عام 2004، من المتوقع الحصول على فائض في الموازنة يبلغ 30 مليار دولار.

ويشكل اتخاذ كبار المنتجين الأعضاء في أوبك للقرارات الإستراتيجية متغيراً أساسياً آخر. فالأعضاء ذوو الاحتياطات الكبيرة والتكلفة المنخفضة أفراداً وجماعة تبقى أعينهم يقظة على أثر أسعار النفط وسياسات المنتجين الآخرين. إذ تشجع الأسعار المرتفعة على الإنتاج من المناطق ذات التكلفة الأعلى، وهذا يؤدي إلى تآكل حصة المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة من السوق. وهكذا، فهناك على الدوام إغراء لزيادة الإنتاج في محاولة لاستعادة حصة السوق بسعر أدنى، الأمر الذي سوف يبعد المنافسين. وتعد حسابات الربح والخسارة على مدى مُدَد مختلفة من الزمن عاملاً أساسياً في صنع سياسات الدول بشكل فردي وجماعي. فاتخاذ قرار بالاحتفاظ بالإنتاج ورفع الأسعار قد ينطوي على انخفاض في الإنفاق الاستثماري، أما قيام مصدر أساسي أو أكثر، باتخاذ قرار إستراتيجي بالسعي للحصول على حصة في السوق، فإنه يدل على توسع في القدرة، ومن ثم الإنفاق على الاستثمار.

تتمتع وكالة الطاقة الدولية بوجود خطر حقيقي من أن قدرات الإنتاج في المنطقة لن تتطور بسرعة، كما هو متوقع في السيناريو المرجعي. فوفقاً لسيناريو إنفاق استثماري منخفض في الشرق الأوسط، سوف ترتفع أسعار النفط فيزداد التخفيض التدريجي للطلب، ولكن الوكالة تحسب أن الأسعار الأعلى لن تعوض الحصة الأقل في السوق، سواء بالنسبة للدول الأعضاء في أوبك على العموم ودول الشرق الأوسط بشكل خاص. بل سوف يقوم المنتجون الأفارقة غير الأعضاء في أوبك وروسيا بجني الأرباح.

كما ترى الوكالة الدولية للطاقة أن آفاق مستقبل الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي أشد خطورة، حيث تعمل سلاسل الإمداد الأطول في تجارة الغاز الطبيعي، والبنى التحتية للسوق وآليات التسعير جميعها على إدخال الشكوك، مثلما تفعل التكلفة

والحجم والتعقيد المتعلقة بعمليات التطوير التي سوف تجعل التمويل والتنفيذ يقتصر أكثر فأكثر على أكبر الشركات أو الاتحادات المالية. ولما كانت الدول المستهلكة تحصل على مصادرها من الغاز الطبيعي من الخارج، فإن مخاطر البلد تغدو العامل الأهم في قرارات الاستثمار. وتعمل أنابيب التصدير الطويلة المسافة على جعل الأخطار السياسية متسلسلة، وذلك كلما ازدادت الحدود التي تقطعها: «تعد العوامل الجيوسياسية ذات أهمية خاصة لإمكانيات تطوير خطوط أنابيب تمتد مسافات بعيدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»⁽²⁶⁾. ويتم تأكيد وضع روسيا بوصفها «اقتصاداً انتقالياً» بفعل الشك الذي يبقى حول الضرائب الطويلة الأمد والقضايا التشريعية. فعلى سبيل المثال، هناك مخاوف من أن عملاق الغاز الطبيعي، شركة غاز بروم يمكن أن تكون بكرة حلوباً للحكومة، مما يحد من قدرتها على الاستثمار. ثم حصلت تغييرات تشريعية على إطار العمل لإسهام الشركات الأجنبية في المشروعات. ومما يزيد الشك ذلك الانفصال الواضح ما بين السياسات الحكومية المحلية والإقليمية والفيدرالية.

وهكذا، فالدليل واضح. إذ يبقى الطلب على النفط والغاز الطبيعي في اتجاه تصاعدي. ومن المؤكد، أن الطلب قد انخفض وسط الشكوك الاقتصادية في عام 2002. ولكنه بحلول عام 2003 تابع نموه بثبات، وفي عام 2004 كان نمو الطلب قوياً بشكل خاص وتوقعات عام 2005 قوية جداً. وترسم التوقعات الطويلة الأجل استهلاكاً مزدهراً، حتى عامي 2025 و2030. ولطالما كانت القوى الصناعية القديمة تتصدر الاستهلاك، لكن دولاً نامية كبيرة أخذت تتصدر النمو في الاستهلاك بإطراد، ويعود ذلك بجزء منه لنمو قدرتها على الاستهلاك، ولكن بشكل أكبر: لأن وسائل النقل الأسرع والأرخص تعني إمكان قيام المصنعين الغربيين باستغلال عمالتها الرخيصة ذات التكلفة الزهيدة. وتعتقد وكالة الطاقة الدولية، في أول توقعاتها لعام 2005، أن نمو الطلب لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف يكون أقل من 1% فيما سيتجاوز 8% في الصين⁽⁷²⁾.

على الرغم من الكميات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي الذي تنتجه الولايات المتحدة والناجم الكبير لبحر الشمال، وإن كان قصير الأمد، فإن تعطش الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للهيدروكربونات يعني أن تجارة النفط والغاز الطبيعي هي بالدرجة الأولى نقل للموارد من الدول النامية إلى المتقدمة. والاتحاد السوفييتي، الذي لا يصنف في أي فئة، كان معزولاً نسبياً عن التجارة الدولية في معظم تاريخه. وبالرغم من القصص المربعة التي تظهر كل بضعة سنين، لا يزال هناك الكثير من النفط والغاز الطبيعي قابعين تحت الأرض. فالاحتياطيات الحالية وفقاً لتوقعات بي بي لعام 2004، سوف تليي الطلب لما يزيد عن أربعة عقود، ولكن أرقام الاحتياطيات تلك، كما سنرى لاحقاً، لا تأخذ في الحسبان الإمكانات التي توفرها الطرق البديلة للوصول إلى مكونات مناسبة.

إن موقع احتياطيات الهيدروكربونات في العالم النامي وحجم الطلب للبلدان الأعضاء في OECD كفيلاً لاستمرارية العلاقة، ولكنها تبدلت نتيجة النمو الاقتصادي للدول النامية التي تعاني عجزاً في الهيدروكربونات مثل الصين والهند، والتي تضطلع أكثر فأكثر بدور اللاعب المهم في سوق النفط. كذلك، فإن تأثير ما يسمى بالاقتصاديات الانتقالية للاتحاد السوفييتي سابقاً قد أدى إلى تغيير الصورة نوعاً ما، في حين أن دول آسيا الوسطى تُعدّ بلداناً نامية عموماً. بيد أنه بحسب علم التصنيف، لا يمكن تصنيف روسيا ضمن بلدان هذه الفئة، بالرغم من أن مستقبلها بوصفه اقتصاداً رأسمالياً على النهج الذي تقره OECD بعيد جداً عن أن يكون مؤكداً.

وحتى إذا أصبحت روسيا مصدراً للمزيد من النفط والغاز الطبيعي وراحت الدول المستهلكة تستكشف في أماكن أبعد وأبعد وبتقنيات أكثر تقدماً بكثير، فإن هيمنة المناطق المصدرة للنفط تقليدياً ليست موضع شك. ولسوف يتصاعد الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ولكن ما هو أقل يقيناً ما إذا كان التمويل سوف يكون في موضعه الملائم لازدياد الطلب، وذلك بصرف النظر عن تقليل القدرة الإنتاجية التي أصبحت واضحة في عام 2004.

الجدول (1) الاحتياطيات العالمية المثبتة للنفط والغاز الطبيعي

المنطقة	النفط (ملايين البراميل)	الغاز (مليار متر مكعب معياري)
أمريكا الشمالية	27.646.0	6898.3
ما تشكله الولايات المتحدة منها	22.446.0	5.195.7
أمريكا اللاتينية	111.172.7	7.507.4
أوروبا الشرقية	79.190.5	57.492.8
ما يشكله الاتحاد السوفييتي السابق منها	77.832.0	56.943.6
أوروبا الغربية	18.268.5	6.954.6
الشرق الأوسط	698.906.3	71.546.0
أفريقيا	93.549.5	13.207.1
آسيا المحيط الهادي	38.434.0	14.118.0
الإجمالي	1.067.176.4	177.724.2
ما تشكله أوبك منه	847.718.8	86.828.0
النسبة المئوية لأوبك من الإجمالي	79.4	48.9

المصدر: أوبك

الجدول (2) أكبر عشرة منتجين للنفط، 2003

البلد	إنتاج النفط (مليون برميل / اليوم)
المملكة العربية السعودية	9.95
الولايات المتحدة	8.84
روسيا	8.44
إيران	3.87
المكسيك	3.79
الصين	3.54
النرويج	3.27
كندا	2.66
الإمارات العربية المتحدة	2.66
فنزويلا	2.58

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

الجدول (3) أكبر عشرة منتجين للغاز، 2003

البلد	إنتاج الغاز (ملايين الأطنان من معادل النفط في السنة)
الولايات المتحدة	490.8
روسيا	520.8
المملكة المتحدة	92.5
الجزائر	74.5
إيران	71.1
النرويج	66.0
أندونيسيا	65.3
المملكة العربية السعودية	54.9
الإمارات العربية المتحدة	40.0
المكسيك	32.7

المصدر: بي بي BP

الجدول (4) الطلب العالمي على النفط

المنطقة	الإنتاج (مليون برميل / اليوم)			
	2000	2010	2020	2030
أمريكا الشمالية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	22.2	24.8	27.7	30.8
أوروبا OECD	14.1	15.3	16.0	16.4
المحيط الهادي OECD	8.5	9.5	10.3	10.5
إجمالي OECD	44.8	49.6	54.0	57.6
روسيا	2.7	3.1	3.7	4.4
الصين	4.9	7.0	9.4	12.0
الهند	2.1	3.0	4.2	5.6
دول أخرى غير أعضاء في OECD	11.8	22.8	28.9	36.3
إجمالي الدول غير الأعضاء في OECD	27.1	35.9	46.4	58.3
الإجمالي الكلي	75.0	88.8	104.0	120.0
معدل البدائل	-	90 - 83	89 - 107	-
تقديرات الإجمالي الكلي				

المصدر: OPEC, EIA, CGES, IEA

الجدول (5) الطلب العالمي على الغاز الطبيعي

المنطقة/ المجموعات	الطلب (مليار الأمتار المكعبة)			
	2000	2010	2020	2030
أوبك	1.392	1.800	2.161	2.449
الاقتصاديات الانتقالية (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي سابقاً)	609	748	876	945
آسيا	166	296	462	615
أمريكا اللاتينية	105	167	251	373
الشرق الأوسط	201	272	349	427
أفريقيا	53	95	155	239
العالم	2.527	3.377	4.254	5.047

المصدر: IEA

الجدول (6) الأسعار الرسمية والحقيقية للنفط (الأساس 1973)

السنة	أسعار النفط الاسمية (دولار/ برميل)	أسعار النفط المعدلة لسعر الصرف والتضخم (دولار/ برميل)
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.68
1979	17.25	9.04
1981	32.51	15.55
1982	32.38	15.93
1986	13.53	5.50
1990	22.26	6.38
1994	15.53	4.22
1998	12.28	3.19
2000	27.60	7.78
2002	24.36	6.55
2003	28.10	6.53

المصدر: أوبك

بوصفها جزءاً من عائدات صادرات الدول الأعضاء في أوبك

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	صادرات النفط والمنتجات النفطية* (مليار دولار أمريكي)	الصادرات النفطية والمنتجات النفطية (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)
1977	149.2	141.6	95
1980	299.9	282.6	94
1986	98.7	76.0	77
1990	191.5	146.0	76
1995	207.9	133.5	64
1998	196.3	107.4	55
2000	347.2	249.6	72
2002	301.5	206.6	69

* لا يشمل ذلك الغاز الطبيعي

المصدر: أوبك

43

الغسل الأول: طلب لا يمكن إشباعه وسهائي وراء الإمداد

الجدول (7) النفط ومشتقاته

لقد رأينا أن كبار منتجي النفط لم يحققوا سوى نجاح محدود في تنويع صادراتهم، بعيداً عن النفط ومنتجاته التي كانت في عام 2002 تشكل 94% من إيرادات التصدير في المملكة العربية السعودية و99% من إيرادات التصدير في نيجيريا. وقد تمكنت بعض البلدان مثل فنزويلا والجزائر وإيران من تقليل الاعتمادية لديها، ولكن حلول تصدير الغاز الطبيعي الواسع النطاق في البلدين الأخيرين محل النفط قد أعاد إنتاج الاعتماد على الهيدروكربونات. والآن يأتي أكثر من نصف دخل الهيدروكربونات في يتقصى هذا الفصل الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنفط على الدول المنتجة. ويدرس مقدار الدخل الذي يولده النفط والغاز، وما إذا كان ذلك الدخل يفيد السكان على العموم، وهل هذه الإيرادات الهائلة والمفاجئة التي راكمتها الدول قد بدلت اقتصادياتها أو أبقتها على الاعتماد الدائم على الهيدروكربونات. ومن ثم يتطرق إلى مسائل السيادة والاستقرار الإقليمي اللذين يظهران نتيجة للثروة المتأتية من النفط والغاز، ثم ينتقل بعدئذ، ليعالج حوادث كانت صناعة النفط فيها عاملاً في زعزعة الاستقرار الداخلي. وينهي الفصل بالتساؤل عما إذا كان بمقدور المنتجين الجدد للنفط والغاز الطبيعي تجنب المآزق التي وقع فيها المنتجون الذين سبقوهم. يعد النفط والغاز الطبيعي سلعاً ثمينة في الطلب طويل الأمد، ولكن الدخل عن صادراتها ليس نعمة خالصة. وبالفعل، فالدراسات المتعلقة باستخدام الناتج عن النفط مليئة بعبارات مثل «المرض الهولندي» و«لعنة السلعة».

الناشئ الصراع 45 الفصل الثاني

الدخل
الوجه والفقر واللامساواة

الجزائر من الغاز، وترمي لمضاعفة صادراتها ثلاث مرات بحلول عام 2010⁽¹⁾. وحتى عندما تمكنت الاقتصاديات من التنويع، فإن أهمية النفط للعوائد الحكومية استطاعت أن تبقى في مكانها. فعلى سبيل المثال، كانت إيرادات تصدير النفط في المكسيك قد تراجعت من 70% إلى 7% فقط منذ أوائل الثمانينيات. ولكنها تشكل ثلث دخل الحكومة، وذلك لأن الدولة تمتلك شركة النفط الوطنية بيمكس⁽²⁾. ونادراً ما ينظر إلى روسيا بوصفها دولة تعتمد على النفط والغاز. إلا أن النفط والغاز يشكلان 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 وربع الإيرادات الفيدرالية؛ وفيما كانت البلاد تخرج من أزمتها الاقتصادية لعام 1998، كانت إيرادات قطاع النفط تتنامى لتشكل 80% من المكاسب، التي بلغت نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

وفي الدول المعتمدة على النفط، من الطبيعي أن يؤثر إنتاج النفط وأسعاره بقوة على الاقتصاد بأكمله، وألا يقتصر تأثيره على إيراداتها من التصدير، فالأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت في الأسابيع الأخيرة من عام 1997 أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، وهذا ما جعل أسعاره تنخفض بشدة في عام 1998 لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال اثنتي عشرة سنة، ومن ثم انخفاض قيمة النفط الذي صدرته دول أوبك من نحو 163 مليار دولار إلى 107 مليارات دولار. وبلغت نسبة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي 16%، إذ وصل إلى ما دون 663 مليار دولار، بعد أن كان نحو 791 مليار دولار. وفيما يتصل بالموضوع ذاته، فقد كان من شأن العودة التدريجية للأسعار إلى مستوياتها الطبيعية في عام 1999 أن زادت العائدات الإجمالية لصادرات النفط بنحو 45% في المئة، فيما زاد إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة تتجاوز 12%. وبعد تقلب إيرادات التصدير سمة دائمة لمنتجي النفط. وإذا نظرنا إلى الإيرادات على مدى العقدين الأخيرين الماضيين واستثنينا «الصدمات النفطية» التي حدثت في عامي 1973 و1979 عندما ارتفعت الأسعار بصورة حادة، نجد أن هذه الإيرادات قد تفاوتت تفاوتاً كبيراً، فما بين عامي 1982 و1986 كانت الإيرادات تنخفض كل عام، حيث بدأت بـ 204 مليارات دولار لتنتهي بـ 76 مليار دولار فقط، ولم تتجاوز مستواها الذي وصلت إليه في عام 1982 إلا في عام 2000. وكانت إيرادات عام 1990

أعلى من إيرادات عام 1989 بنسبة الثلث، ويعود ذلك للغزو العراقي للكويت، لكن الأسعار انخفضت في عام 1991 بنسبة 13%، وفي عام 1993 حصل انخفاض آخر يتجاوز 10%. وقد تكررت هذه الأنماط ذاتها بشكل واسع في أرقام الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁾.

تشير التوقعات لعام 2003 إلى أن إيرادات التصدير في روسيا سوف تزداد بنسبة 27%، و 21% للمكسيك و 16% لأنغولا⁽⁵⁾، كما أشارت إلى حدوث زيادة بنسبة 19% لدول أوبك، وذلك حتى ولو أخذنا في الحسبان انخفاض الناتج العراقي بسبب الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة، والإضراب المدمر في فنزويلا أوائل السنة والاستنزاف المتواصل لاحتياطيات أندونيسيا⁽⁶⁾. وأخذت الارتفاعات الإضافية في الأسعار لعام 2004 تعد بمكاسب أكبر بكثير، إذ توقع بعض المحللين حدوث زيادة في الأسعار على المدى المتوسط بنحو عدة دولارات للبرميل الواحد.

وتدخل النتائج الاقتصادية لتقلب الأسعار في سياسات الدول المنتجة، إذ ارتبطت الأوضاع المتردية في الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بانھیار عوائد النفط عندما انخفضت أسعار النفط الخام وقيمة الدولار⁽⁷⁾. وأدت الاحتجاجات العارمة والواسعة النطاق في عام 1988 إلى نتيجة إيجابية بإنهاء حكم الحزب الواحد، ولكن ذلك كان مترافقاً مع نمو الإسلام السياسي، الأمر الذي أدى إلى إبطال الانتخابات وعقد من إراقة الدماء. وكان من شأن زيادة عائدات النفط في السنوات الأولى من هذا العقد، التي وصلت إلى 24 مليار دولار في عام 2003، أن مكنت حكومة ابن فليس من الإعلان عن حزمة توسعات يقودها القطاع العام بقيمة 10 مليارات دولار، وهي إستراتيجية رأى بعضهم أنها تكرر لأخطاء استغلال الأرباح غير المتوقعة التي حصلت في الماضي.

وسواء كان ذلك للأحسن أم الأسوأ، فبإمكان الإيرادات غير المتوقعة للنفط أن توفر السند لمواجهة مطالب المؤسسات المالية الدولية، فقد استطاعت الحكومة الأنغولية أن تتجنب وصفات كل من الدول المانحة للمعونات والتعديلات البنوية في معظم الوقت الذي أمضته في الحكم. ولقد أخفق برنامجان كان يشرف عليهما طاقم العمل في صندوق النقد الدولي، وكان الثاني قد ظهر للوجود في أواخر التسعينيات من

القرن العشرين بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط، ثم جاء التخلي عنه بعد أن خفت الضغوط المالية، مع تحسن الأسعار في عامي 2000 - 2001⁽⁸⁾.

يتم تبادل النفط بالدولار الأمريكي، وهذا يعني أنه فضلاً عن تأثير التضخم على القوة الشرائية لإيرادات النفط، هناك أيضاً أثر تغير قوة الدولار على الدخل الحقيقي. وفي الواقع، إن نهاية معاهدة بريتون وودز كانت حافزاً أساسياً للدول الأعضاء في أوبك للبدء بممارسة شيء من التحكم بأسعار النفط. ففي عام 2003، تم استخدام ضعف الدولار وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن ذلك لتبرير قرار أوبك في عدم زيادة الإنتاج، ومن ثم التقليل من فئة أسعار النفط المحددة بالدولار. وحسب التقدير الحقيقي، بلغت أسعار النفط ذروتها في عام 1982 عند 15.93 دولاراً للبرميل الواحد (باعتبار سنة 1973 السنة الأساس). ومنذ ذلك الوقت بلغت الحضيض في عام 1998 عندما وصل سعر البرميل إلى 3.10 دولارات فقط، ونادراً ما كان يتجاوز معدل عام 1973 قبل الأثر الكلي «للصدمة» الأولى للأسعار. ثم بلغ 6.53 دولارات في عام 2002، أي ثلثي سعر عام 1974⁽⁹⁾.

وكانت إيرادات أوبك، في التقدير الحقيقي واتخاذ دولار عام 2000 ليكون أساساً، قد بلغت الذروة في عام 1980 عندما وصلت إلى 598 مليار دولار، فيما كانت أدنى نقطة لها في عام 1998 إذ بلغت إيراداتها 113 مليار دولار فقط، أي كانت أدنى حتى مما حققتها في عام 1986، تلك السنة التي حدث فيها الانهيار السابق في الأسعار. وقد بلغ صافي إيرادات تصدير النفط للدول الأعضاء في أوبك في التسعينيات 1.6 تريليون دولار، أي أقل من نصف إيرادات السبعينيات التي بلغت 3.3 تريليونات دولار. وقد أظهرت المدة الممتدة ما بين عام 2001 ومنتصف عام 2003 تحسناً وصل إلى 20% زيادة عن إيرادات التسعينيات، ولكنها مع ذلك كانت أقل بكثير من إيرادات السبعينيات والثمانينيات⁽¹⁰⁾.

تمهيد الطريق

كفانا حديثاً عن الدخل المستحق للدول، فقد ازدادت أعداد السكان منذ أن أصبح النفط المصدر الأكبر للثروة في الدول المنتجة، وارتفع العدد الكلي لسكان دول أوبك

من 296 مليون نسمة في عام 1977 إلى 532 مليوناً في عام 2002. وهناك دليل على أن دخل النفط يحفز على النمو السكاني، ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كانت المعدلات السنوية للنمو السكاني للدول النفطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتجاوز مثيلاتها لدى الدول غير النفطية في المنطقة بنحو 2.5 نقطة مئوية⁽¹¹⁾. وإن مسألتي انخفاض إيرادات النفط وزيادة السكان تغطيان الحقيقة الأهم والأكثر أساسية، ألا وهي أن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي متناهية. وهذا يعطي مزيداً من القوة للخيارات السياسية التي يحددها حجم الإيرادات التي يمكن استغلالها لأمد طويل عبر الاستثمار أو تبديدها في الاستهلاك القصير الأمد. وأحد خيارات هذه السياسة تأسيس صندوق مالي لإدارة جزء من الإيرادات. وهناك نوعان متميزان من الصناديق: صندوق الاستقرار الذي يُلطف من عدم تساوي الإيرادات الناتج عن تقلب أسعار النفط؛ وصندوق التوفير الذي يهدف إلى نقل جزء من إيرادات الاحتياطيات المتناهية إلى الأجيال القادمة. ومن بدائل صندوق الاستقرار التحوط أو التحوط في أسواق مشتقات النفط والغاز الطبيعي مما يجعل مجرى الإيرادات منسباً من دون عقبات عن طريق «الحجز، أو الاتفاق» على مدى سعري بواسطة عقود تلزم ممثل الحكومة وأطراف المقابل بتبادل النفط بسعر معين، وفي وقت محدد في المستقبل. ويخسر البائع عندما تكون الأسعار الحالية أعلى من السعر المتفق عليه، ولكنه يربح عندما تكون أدنى. وقامت المكسيك بتجارب في التحوط، وتدير الكويت هذين النوعين من الصناديق، وكانت الموارد المالية لهما هي التي سمحت للعائلة المالكة وحكومتها بالعمل في المنفى بعد الغزو العراقي في شهر آب/أغسطس من عام 1990. وقد كان السحب من صندوق التوفير ممنوعاً، لكن في عام 1991 تم إقرار تخطي جزئي عن ذلك الأمر لتمويل أعمال إعادة البناء.

تكمُن مشكلة كلا الصندوقين في أن الأمانة العامة لإدارتهما غالباً ما تكون كبيرة بكبر المؤسسات التي تشرف عليها. وفي معظم الأحوال يتم الاقتداء بصندوق الاستقرار في النرويج بوصفه نموذجاً للشفافية، إذ يجب الحصول على موافقة البرلمان على جميع التحويلات المالية من الصندوق وإليه، وأن تمر التحويلات المالية الخارجة

أعلنت تيمور الشرقية في عام 2003 أنها وضعت خططاً لصندوق هجين، يجمع ما بين صندوقي الاستقرار والتوفير، ويتم استثمار أصوله في الخارج، فقد اقتدت بالنرويج بوصفها نموذجاً تأمل إجراء تحسينات عليه⁽¹²⁾.

وتقف آمال الحكومة في ديلي على النقيض من التقارير الواردة من أشغابات، حيث يعرف أن للرئيس التركماني سيطرة شخصية على صندوق احتياطي النقد الأجنبي، الذي تتم تغذيته بإيرادات الهيدروكربونات والقطن.

وعلى الرغم من المشكلات الواضحة لضمان الشفافية والمحاسبة والمسؤولية في الدول التي لا يتمتع فيها المجتمع المدني والمعارضة السياسية بالقوة الكافية لضمانها، إلا أن المؤسسات المالية الدولية رأت في إدارة الإيرادات وسيلة لتصحيح المشروعات التي قد يكون من الصعب الموافقة عليها بخلاف ذلك.

وكانت الخطة التي تمت الموافقة عليها بالنسبة لتشاد قد روجت لها الشركات والمؤسسات المعنية (وبعض المنظمات غير الحكومية) بوصفها نموذجاً للمستقبل. فخط أنابيب النفط تشاد - كامبيرون الذي كان مثار خلافات شديدة وجدل واسع سوف يزيد ميزانية تشاد بنسبة 50%، وبذلك يدخل كل مخاطر الأرباح غير المرتقبة. وقد فرض البنك الدولي كشرط لتمويل المشروع خطة لإدارة العوائد بإشراف لجنة تضم تسعة أعضاء للموافقة على النفقات. ولكن، كما أشار أحد التقارير الذي قارن ما بين صناديق التمويل لثلاثة بلدان، فإن أربعة أعضاء قد عينهم الرئيس، واثنين آخرين عينهما البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب السياسي للرئيس، فيما قامت السلطة القضائية المشرفة على الحكومة بتعيين عضو واحد. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن تحويل الأموال للصندوق يهدف إلى تمويل قطاعات ذات أولويات محددة، مثل الصحة والتربية والمياه، مع ادخار 10% للأجيال القادمة، فإن القانون الذي يحدد إطار هذه العملية يمكن نقضه بعد خمس سنوات⁽¹³⁾.

ولكن ثمة نقداً آخر يوجه إلى خطة تشاد:

للمرة الأولى على الإطلاق، توافق دولة أفريقية على تسليم جزء من سيادتها فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال التي تحصل عليها من شركة أجنبية، تقوم باستغلال

احتياطات البلاد من النفط، وذلك عبر ضغوط يمارسها البنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة وشركات النفط الكبرى التي تعمل جميعها بانسجام. ووفقاً للاتفاق الجديد سوف يكون للإدارة الأمريكية سيطرة واقعية على الشؤون السياسية والمالية لتشاد⁽¹⁴⁾.

وفي أذربيجان تم استخدام صندوق النفط الحكومي لتمويل جزء من استثمارات الحكومة في خط أنابيب باكو- جيهان المزمع إنشاؤه، وهو مشروع آخر يلقى الخصام الشديد من تحالف من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات بيئية غير حكومية. ويخضع الصندوق للتدقيق السنوي، لكن ثمة نقداً يوجه إلى الهيئة المشرفة عليه لكون الحكومة تسيطر عليها. كذلك يتعرض الصندوق المخصص لكازاخستان لنقد حاد بسبب من السيطرة الحكومية المفرطة عليه.

حصاد مُرّ من «زراع النفط»

تشير الدلائل إلى أن الدول المعتمدة على النفط لم تكن قادرة على تحويل عائداته إلى نمو اقتصادي مستديم. كما يلاحظ الباحثان عابد وداوودي:

في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة، تراجع دخل الفرد في الدول المنتجة للنفط [في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] بمعدل 1.3% سنوياً، وذلك بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت 2% سنوياً في اقتصاديات الدول غير النفطية. وحتى في أثناء سنوات الازدهار في سبعينيات القرن العشرين كان معدل النمو في الدول النفطية يبلغ نحو نصف معدل النمو في الدول غير النفطية في المنطقة، وذلك اعتماداً على الدخل الحقيقي للفرد⁽¹⁵⁾.

وإذا أخذنا الدول النامية مجملها في الحسبان، فإن المقارنة سوف تكون أشد كآبة.

في التسعينيات من القرن العشرين قام الباحثان ساشمس وورنر بنشر بحث مهم⁽¹⁶⁾ يوضحان فيه قيام ارتباط سلبي ما بين موارد التصدير للبلاد، بوصفها تشكل نسبة من الدخل المحلي الإجمالي وبين معدلات النمو السنوية. وقد كانت

الدراسة مضبوطة فيما يتصل بطيف واسع من المحددات والعوامل الأخرى المتنوعة، وشملت خمسة وتسعين بلداً. في المدة الممتدة ما بين عامي 1970 - 1990. ووجدت كذلك أن تلك العلاقة السلبية استمرت إبان مراحل ارتفاع أسعار السلع وانخفاضها. ثم قام الباحثان بدراسة مجموعة من مصدري النفط، ووجدوا أن ذلك الارتباط السلبي أقوى بكثير مما لدى كل مصدري السلع الذين تمت دراستهم. وبالفعل، ففي المراحل التي توافرت فيها المعلومات، كانت الاقتصاديات الإجمالية للعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد تراجعت.

إذا ما نظرنا إلى الدول المنتجة للنفط، فإن الأمر المدهش فيها هو تنوعها من حيث الجغرافيا والسكان والتاريخ. ومع ذلك فإنها تشترك على العموم في فشلها في كسب النمو الاقتصادي الطويل الأمد من سلعة ثمينة يتنامى الطلب عليها.

كانت الأنظمة المشرفة على عائدات النفط في السبعينيات والثمانينيات قد استهدفت على مستويات الإعلانات الخطابية والسياسية تحقيق نسب النمو الاقتصادي الذي تحققه الدول غير النفطية، والتنويع بعيداً عن النفط، وتقوية السيطرة الوطنية على موارد الهيدروكربونات. ويصف وزير الخارجية الجزائري السابق عبد الحميد الإبراهيمي السياسة الاقتصادية للرئيس هواري بومدين بأنها سياسة تهدف إلى خلق بلد صناعي شمال أفريقي، يمكن مقارنته بـ «المعجزة» الاقتصادية لليابان بعيد الحرب العالمية الثانية، ولكنها معجزة مستندة إلى النفط.

وفي فنزويلا والمكسيك كان القصد من شعار «زرع النفط» الوصول إلى التصنيع والتنويع. ويورد تيري لين كارل مقتطفات مما قاله الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريس بيريز: «سوف يقود الأمريكيون السيارات التي يصنعها عمالنا في معاملنا الحديثة، والمصدات المصنعة من الألومنيوم الذي نتجه، والبنزين المكرر من نفطنا، وسوف نبدو مثلكم» (17).

وقد لقي التوجه نحو إقامة صناعات بديلة للاستيراد تشجيعاً جزئياً من المؤسسات الدولية. وتم إقناع لجنة الأمم المتحدة لشؤون أمريكا اللاتينية بـ «فرضية بريبيش»

المقائلة: إن النمو المعتمد على الموارد سوف يتم إحباطه بفعل انخفاض بنوي طويل الأمد في أسعار السلع، وتمضي اللجنة قدماً في طريقها للتوصية بتصنيع محمي بواسطة التعريفات الجمركية.

أدى ارتفاع الأسعار ما بين عامي 1973 - 1974 إلى ازدياد هائل في إيرادات الدول الأعضاء في أوبك. وتبين الدراسة التي أجراها «جيلب» حول أثر استخدام الأرباح غير المتوقعة التي جنتها ست دول منتجة للنفط في عامي 1973 - 1979 بالتفصيل فشلها في تحقيق التحول الاقتصادي. فقد جنت تلك الدول الست (وهي الجزائر، والإكوادور وأندونيسيا ونيجيريا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا)، أرباحاً غير متوقعة بلغت 22.5 مليار دولار في عام 1974، شكلت نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 22.7%. وكانت أندونيسيا وحدها أقل تلك الدول اعتماداً على النفط، وربما حققت الإكوادور تقوية القطاعات غير النفطية في فترتي ازدهار الأسعار. وقد شهدت هاتان الدولتان وحدهما ارتفاعاً في المنتجات الزراعية والغذائية ما بين عامي 1974 - 1983⁽¹⁸⁾، وانخفضت الاقتصاديات غير النفطية الإجمالية للدول الست؛ لتكون أقل بكثير من معدلاتها بالنسبة للدول النامية.

المرض الهولندي والأرباح غير المتوقعة المهدورة

يعد مصطلح «المرض الهولندي» أحد التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون للدلالة على ضعف القطاعات غير النفطية من الاقتصاد. وهناك روايتان مختلفتان لأصل العبارة. تشير إحدهما إلى التحول الجذري الذي طرأ على الاقتصاد الهولندي في أثناء مرحلة ازدهار تجارة زهرة التوليب في القرن السادس عشر، فيما اشتقت الرواية الثانية من أثر تطوير وتصدير الفاز الطبيعي في الستينيات من القرن العشرين، إذ تقول النظرية: إن الأرباح غير المتوقعة في أحد القطاعات تميل إلى رفع أسعار الصرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الأخرى أعلى تكلفة والاستيراد أرخص. وفي تلك العملية، يتم تجفيف الموارد الرأسمالية من الزراعة والتصنيع وامتصاصها في قطاعات الخدمات والمواصلات والإنشاءات وأجزاء أخرى من الاقتصاد التي لا يمكن المتاجرة بها.

وفي الوقت ذاته، وفيما يمكن للأموال المتحققة للحكومة أن تبرز القطاع العام، وتترجم بدورها إلى عقود لشركات القطاع الخاص، فإن الأسعار المرتفعة التي أوجدت الأرباح غير المتوقعة للحكومة يمكن أن تزيد من أساس التكاليف للقطاع الخاص. كانت أرباح النفط غير المتوقعة التي حصل عليها القطاع العام في المكسيك ما بين عامي 1973 و 1981 قد بلغت 51.5 مليار دولار، ولكن القطاع الخاص شهد في المرحلة ذاتها انخفاضاً في دخله وصل إلى 16 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط⁽¹⁹⁾.

كذلك هناك من يجادل بأن الاعتماد على الموارد يفشل في بناء روابط أمامية أو خلفية تعمل على تحفيز الأجزاء الأخرى من الاقتصاد. وقد تصدق هذه الحجة في بعض الظروف، ولكن من الواضح أنها لا تصدق في ظروف أخرى. إذ دعمت صناعة النفط والغاز الطبيعي لبحر الشمال الكثير من الصناعات الأخرى من إنشاء المنصات وصولاً إلى الصناعات الهندسية والحاسوبية المتطورة جداً، وفي عام 1999 قامت صناعة النفط في فنزويلا بشراء سلع تم إنتاجها محلياً بقيمة 1.2 مليار دولار، وفيما قامت 4500 شركة، بما في ذلك 250 شركة هندسية واستشارية و 2750 مصنعاً وموزعاً، بإمداد الصناعة، التي وفرت بشكل غير مباشر عملاً لما يقارب مليون شخص⁽²⁰⁾. وشجعت حكومة الرئيس لولا دي سيلفا في البرازيل الشركات المحلية للمنافسة على إعادة بناء منصات النفط: لتكون جزءاً من المجهود الرامي إلى زيادة المحتوى المحلي⁽²¹⁾. وعلى النقيض من ذلك، ففي دول الخليج العربي تعد الروابط الخلفية للتصنيع جديرة بالإهمال؛ إذ هناك روابط أمامية نحو التكرير والمنتجات البتروكيميائية، على الرغم من أن معظم العمالة في هذه الصناعات كانت تقليدياً من المغتربين. ففي عام 2002 كان هناك 10 ملايين عامل واحد في دول مجلس التعاون الخليجي. وتكاد تحويلاتهم البالغة 27 مليار دولار في السنة أن تساوي رصيد الحساب الجاري للدول الأعضاء. وعلى مدى ثمانية وعشرين عاماً تم تحويل قرابة 413 مليار دولار عوضاً عن استثمارها في الاقتصاديات المحلية، وقد شكلت على العموم نعمة للدول الأفقر التي يتحدر منها الوافدون، ولكنها كانت كذلك مقياساً لفشل الاقتصاديات المحلية⁽²²⁾.

كان من شأن طبيعة الأرباح غير المتوقعة لعائدات النفط في السبعينيات من القرن العشرين (وربما السنوات الأولى من هذا العقد) أن أوجدت مشكلات خاصة بها، فقد كانت العوائد الإضافية هائلة، وفورية واستمرارها غير معروف سلفاً. وهذا ما جعل الاقتصاديات التي حصلت على تلك العوائد تواجه مشكلات في امتصاصها وشجع على الإنفاق التضخمي والتبذير. فعلى سبيل المثال، راكمت الأعمال الخاصة في المملكة العربية السعودية ثروات هائلة في السبعينيات من العقود الحكومية. وقد أدى ضعف غربة المشروعات إلى جعل كفاءة الاستثمارات أسوأ. وفي نيجيريا بلغ معدل استغلال الطاقة في التصنيع 77% في عام 1975، وكان معظمه ملكاً للدولة، ثم تراجع إلى 50% في عام 1983 وانخفض منذ ذلك الوقت ليصل إلى 35 - 40%، الأمر الذي يوحي بأن نحو ثلثي الاستثمارات قد تم إهدارها⁽²³⁾. وفي المكسيك، كانت الاستثمارات الحكومية غير الحكيمة قد تركت الدولة، وهي لا تملك معامل لازارو كارديناز للفولاذ والأسمدة فحسب، بل وتملك أيضاً ملهى ليلياً ومعملاً للدراجات الهوائية وآخر للبسكويت. وازدادت أعداد المشروعات التي تملكها الدولة بشكل مفرط لترتفع من 504 مشروع في عام 1975 لتصل إلى 1155 مشروعاً في عام 1982.

ولقد نتج عن عدم القدرة على امتصاص الإيرادات غير المتوقعة تكوين كبار المصدرين لثروات هائلة، استخدمت لتأسيس صناديق للاستخدام المستقبلي⁽²⁵⁾. وبالطبع، فإن معظم المكاسب غير المتوقعة ذهب إلى مشروعات مهمة لتطوير التعليم والنقل والاتصالات والإسكان والصحة. وشكل الإنفاق على البنية التحتية وتنمية الرأسمال البشري نحو ثلثي الإنفاق في الدول التي قام «جيلب» بدراساتها. ولكن معظم ما تبقى ذهب إلى الصناعات الهيدروكربونية وصناعات أخرى مبنية على الموارد. وهذا ما وفر في بعض الحالات حماية في مواجهة انخفاض أسعار النفط في المستقبل.

ركزت الجوائز المدركة لمحدودية احتياطيات النفط لديها على بناء صناعاتها المعتمدة على الغاز الطبيعي والمواد الكيميائية والأسمدة، حيث إن النفط الخام كان

بشكل 68% من صادراتها من الهيدروكربونات في عام 1986، فيما شكل 25% فقط في عام 1984 (26). ومع ذلك، وقعت الصناعة في الجزائر في حالة مزمنة من عدم الكفاءة، إذ كانت الصناعة غير الهيدروكربونية تعمل باستطاعة تبلغ 43% فقط في أوائل التسعينيات من القرن العشرين (27).

وشجعت أندونيسيا الاتجاه نحو إدارة العائدات غير المتوقعة، فحققت قواعدها الزراعية والصناعية نمواً قوياً عبر مزيج من الحظ الطيب وإمدادات وفيرة من العمالة متناسبة ودخل النفط، والسياسات الحكومية التي قبلت بالحاجة إلى سعر صرف مرن. وشددت على برامج لرفع الدخل في المناطق الريفية، وتجنب بذلك المرض الهولندي.

ومع تراجع إيرادات النفط في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أخذ أثر الأرباح غير المتوقعة يصبح عكسياً، فانخفض نمو الإنتاج غير النفطي، وتم تقليص الاستثمارات، وارتفعت الأسعار حينما اضطرت الحكومات إلى التخفيض التدريجي للإعانات المالية التي كانت تقدمها في سنوات الازدهار. ولما كانت الحكومات غير قادرة على تحديد المدة الزمنية التي ستستمر فيها الإيرادات المرتفعة أو كانت تعتقد أنها ستدوم إلى الأبد، فقد وقعت تحت إغراء الاستدانة مقابل الإيرادات المستقبلية، وذلك لتمويل الإنفاق. ومع بدء انخفاض الأسعار في عام 1981، كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري وصل إلى 3.7 مليارات دولار بسبب من استيرادها للسلع الرأسمالية ونصف الجاهزة (28). ولجأت فنزويلا إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها بقرض بلغت قيمته 20 مليار دولار.

يبدو أن هذه المشروعات غالباً ما تم التخطيط لها وإدارتها على نحو سيئ، وكانت أكبر من اللازم. فكان معمل فولاذ أجاكوتا (الفيل الأبيض الضخم) الذي ظل يطارد نيجيريا عقوداً من الزمن، ممثلاً صورة مصغرة للتجارة والفائض في الوقت والميزانية. وعندما انخفضت أسعار أسواق النفط والبتروكيميايات والمعادن في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أثبتت تلك القطاعات أنها لم تستثمر فيها ضعفاً.

وإذا تحدثنا عن الماضي القريب، فليس هناك الكثير مما يشير إلى أن حكومات الدول المعتمدة على النفط قد حسنت أداء اقتصادياتها منذ الدروس القاسية في أوائل الثمانينيات. إذ كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سلبية على العموم طيلة التسعينيات (وإن لم يصل الأمر إلى هذه الدرجة بالنسبة للربع الأخير من القرن العشرين). فيما كانت تلك المعدلات في تزايد بالنسبة للدول النامية عموماً والدول النامية في كل منطقة باستثناء الصحراء الأفريقية⁽²⁹⁾.

وبالنسبة لنيجيريا، «كان النمو راكداً ويقدر بأن الدخل الفردي قد انخفض من نحو 800 دولار في أوائل الثمانينيات إلى نحو 300 دولار في يومنا هذا»⁽³⁰⁾. أو كما تعبر عن ذلك دراسة أخرى.

في عام 1965، عندما كانت عوائد النفط للفرد الواحد تبلغ نحو 33 دولاراً، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يبلغ 245 دولاراً. وفي عام 2000، عندما كانت إيرادات النفط تبلغ 325 دولاراً للفرد الواحد، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند مستواه في عام 1965. وبعبارة أخرى، يبدو أن إيرادات النفط كافة — التي وصل مجموعها إلى 350 مليار دولار — لم تؤد إلى رفع مستوى المعيشة على الإطلاق⁽³¹⁾.

ولقد تسارع التراجع في دخل الفرد الواحد في فنزويلا منذ عام 1985 إلى عام 2000. وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل نمو القطاع غير النفطي 1.2% فقط في التسعينيات من القرن العشرين⁽³²⁾. وانخفض دخل الفرد في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي — البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة — ما بين عامي 1981 و 2001 من 18000 دولار إلى 6000 دولار فقط.

والمؤشر الآخر الدال على الفشل في الوصول إلى التنوع، إنما هو الافتقار إلى التكامل ما بين المناطق المنتجة للنفط. ووقعت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 اتفاقاً اقتصادياً يدعو لإقامة منطقة تجارة حرة وتحقيق الانسجام في خطط التنمية. ولكن في هذا العام، وباستثناء العلاقات الخاصة ما بين البحرين

(التي تنتج كميات قليلة جداً من النفط والغاز الطبيعي) والمملكة العربية السعودية، كانت التجارة البينية لا تشكل إلا 4% فقط من تجارة تلك الدول، وكان معظمها إعادة تصدير للسلع من خارج المنطقة⁽³³⁾. وفي عام 2001 كانت التجارة البينية لا تزال تشكل 6% فقط من التجارة الإجمالية⁽³⁴⁾. وبعد انفجار مفاجئ في المشروعات البتروكيميائية المتنافسة فيما بينهما بدلاً من أن تكون متكاملة - وهي في الواقع جزء من قطاع النفط والغاز الطبيعي - كان التنوع محدوداً للغاية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى معدلات الإنفاق الاستثماري المنخفضة جداً. وفي جزء ثانٍ إلى انخفاض إسهام القطاع الخاص، وفي جزء ثالث إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول الأعضاء في المجموعة، وفي جزء آخر للتقلب في النمو الاقتصادي الذي تمليه أسعار النفط المتقلبة. وقد سجل مجلس التعاون الخليجي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ -0.7% في عام 1998، و +20.3% في عام 2000 وتراجع إلى 6% عام 2001⁽³⁵⁾. وفي تلك الأثناء أدارت الدول الأعضاء محطات تكرير ومعامل بتروكيميائية ومعامل صهر للألمنيوم وشركات طيران وعمليات تخزين للنفط تتنافس فيما بينها.

وتعدّ دول اتحاد المغرب العربي ذات تنوع اقتصادي أكبر. فالمغرب المستورد للطاقة أحد الأعضاء الأساسيين في هذا الاتحاد الذي يضم أيضاً الجزائر وليبيا. ومرة أخرى، ظلت التجارة والتعاون الاقتصادي ما بين هذه الدول من الأدبيات الميّنة.

وفي العديد من البلدان النامية التي تعتمد اقتصادياً على تصدير النفط والغاز الطبيعي، يظهر الافتقار للتنوع ويتميز بقنوات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي. ففي عام 2003، كان الزخم في الجوائز لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI يعود لأعمال الاستكشاف المتزايدة. وفي أذربيجان، كانت الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجاوزت خمسة أضعاف، تعود في جزء كبير منها إلى الزيادة في تدفقها إلى قطاع النفط التي بلغت 700%. وكان تضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بروناي قد هيمنت عليه الأموال التي ذهبت إلى صناعة النفط والغاز الطبيعي⁽³⁶⁾.

النفط والفقير

قد تدل اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عما إذا كانت الثروة المتاحة للمجتمع في تزايد أو تراجع، مع الأخذ في الحسبان النمو السكاني، إلا أنها لا تبيننا بشيء عن توزيع الثروة أو مستوى معيشة السكان. وتتشتر الأمم المتحدة تقريراً سنوياً للتنمية البشرية تحاول فيه قياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن الدول، ومن ثم تقديم تصنيف تراتبي لهذه الدول ضمن مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره.

وثمة افتقار للمعلومات المتعلقة بتوزيع الدخل في العديد من الدول، وأبرزها دول الخليج العربي المنتجة للنفط، ولكن الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وجميعها قليلة السكان بالمقارنة مع احتياطياتها من الهيدروكربونات تقع ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث تصنف بين أفضل 48 بلداً، وهذا ينطبق على بروناي أيضاً. ويدل ذلك على تحقيق إنفاق هائل على البنية التحتية الاجتماعية منذ السبعينيات من القرن العشرين، فيما تأتي المكسيك وفنزويلا وليبيا وكولومبيا جميعها في المراتب العليا من فئة التنمية البشرية الوسطى. أما بالنسبة لمنتجي النفط الآخرين، فإن النتائج أقل إبهاراً، إذ تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة 68، وإيران في المرتبة 90، والجزائر في المرتبة 100 (بعد سنوات من النزاعات الأهلية)، ونيجيريا في المرتبة 136، وأنغولا (بعد عقود من الحرب) في المرتبة 146.

وتشير المعلومات القليلة المتوافرة عن توزيع الدخل في الدول النفطية إلى أن الدخل المتولد عن النفط قد فشل في تقليل التمايزات الاجتماعية، وتخليص الفقير من فقره. ففي روسيا الاتحادية تبلغ النسبة العديدة للأفراد الأكثر ثراء 20% من السكان ومعدل استهلاكهم 53.7% فيما نسبة أفقر الفقراء والبالغة 20% معدل استهلاكهم 4.4%. وفي فنزويلا تصل نسبة الاستهلاك [للأغنياء] 53.7% و 4.1% [للفقراء]. وفي الجزائر 42.65 و 7%، وفي نيجيريا 55.7% و 4.4%. ومن بين الدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى في مؤشر التنمية البشرية نجد أن النسب في الولايات المتحدة الأمريكية 46.4% و 5.2% للأغنياء، و 20% للأفقر من السكان على التوالي، وتعد هذه فجوة أكبر بكثير من الدول الـ 19 الأخرى.

وبالفعل، ثمة نقاش بأن الثروة النفطية يمكن أن تزيد من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر، الأمر الذي يطفئ على الآثار الإيجابية للزيادة الإحصائية في الدخل الفردي، وقد وجد روس أن الدول التي كانت في عام 1970 تعتمد على سلعة أساسية قد ارتبطت بمعدل حياة منخفض بشكل غير اعتيادي. ومعدلات مرتفعة من سوء تغذية الأطفال والفقر في أواخر التسعينيات من القرن العشرين⁽³⁷⁾. وتسري هذه الصلة على الدول المعتمدة على المعادن والنفط، ولكن ليس بالنسبة لتلك الدول المعتمدة على الزراعات الغذائية وغير الغذائية. ويتوقع النموذج الذي طوره روس أن الانتقال من دولة قليلة الاعتماد على المعادن مثل بنغلادش إلى دولة كثيرة الاعتماد على المعادن مثل زامبيا سوف ينتج عنه انخفاض في متوسط العمر يبلغ 8.6 سنوات، وارتفاع في وفيات الرضع يصل إلى 32 وفاة لكل ألف، بالإضافة إلى معاناة 12 طفلاً بالألف من سوء التغذية، وارتفاع بنسبة 40% في معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للنموذج، فإن أثر اكتشاف المعادن سوف يكون أكبر كلما كان البلد أصغر وأكثر فقراً. وهكذا، فبالنسبة لدغشقر أو النيجر، من شأن مشروع لتصدير المعادن بقيمة مليار دولار أمريكي أن يزيد الفقر بشكل ملحوظ، حيث إن الآثار السلبية لتوجههم نحو الاعتماد بشكل أكبر على صادرات المعادن ستفوق الآثار الإيجابية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وفي بلد أكثر غنى مثل المملكة العربية السعودية والأرجنتين، فإن الآثار الإيجابية والسلبية سوف تتعادل تقريباً.

ويشير روس إلى أن الآثار السلبية للاعتماد على النفط والمعادن تتجلى في عدة طرق مختلفة. وبالنسبة للدول المصدرة للمعادن، فإن كبح النمو الاقتصادي هو ما يحدث الضرر. ولكن بالنسبة لمصدري النفط فإنه يبدو أن انخفاض نمو التصنيع وإعاقة الديمقراطية، هو ما يزيد من الفقر.

الاقتصاديات النفطية والسعي للحصول على الغنائم

تعد الإحصائيات المحبطة المتعلقة بالفشل الاقتصادي للدول المصدرة للنفط جزءاً لا يتجزأ من البنية السياسية لتلك الدول. وقد حدد الأساس الاقتصادي للدول الوسائل التي يتم فيها السعي إلى السلطة السياسية والثروة والحصول عليهما. وعندئذ، يكون

من شأن الحفاظ على السلطة والثروة أن يحدد توزيع جزء من عائدات النفط، وتقدم نتائج ذلك التوزيع التغذية المرتدة للحياة الاقتصادية والسياسية. وفي جميع الدول في العالم تقريباً - وتشكل الولايات المتحدة الاستثناء الأساسي⁽³⁸⁾ - تكون الثروة التي تنتجها الأرض ملكاً للأمة بواسطة الحكومة المركزية. وتجبي الدولة من المنتجين - وفي هذه الحالة شركات النفط والغاز الطبيعي - «إيجاراً» مقابل حق استخراج الموارد الطبيعية المحدودة. وسواء أخذت الأموال المدفوعة شكل رسوم امتياز، أو ريعاً حسب الكميات التي يتم إنتاجها، أو ضريبة على الأرباح، أو حصة الدولة من اتفاقية المشاركة في الإنتاج. فإن الإيرادات تظل في جوهرها إيجاراً، ويعرف الاقتصاديون الإيجار بأنه الأرباح المتأتية من المزايا التفاضلية للإنتاج مثل عوائد الموارد الطبيعية النادرة. ذلك أن ندرة الموارد تتيح لصاحبها أن يفرض سعراً يزيد كثيراً عن تكلفة استخراجها. كما يمكن الحصول على الإيجار من البنية التحتية للمعبور، الأمر الذي يبرر اعتبار مصر دولة من أصحاب الإيجارات النفطية، ويعود ذلك للعوائد التي تحصل عليها من عبور ناقلات النفط لقناة السويس.

وسواء كان البلد يستقر فوق احتياطيات من المعادن أو طرق المرور، فإن ذلك كان على العموم مسألة حظ طيب؛ نظراً لأن الحدود قد رسمت إلى حد بعيد قبيل العلم بوجود احتياطيات هيدروكربونية أو أخذها في الحسبان (وإن كانت هناك محاولات عديدة لإعادة رسمها حالما يتم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي). وفي ذلك النطاق، تبدو الثروة المتأتية من إيجار النفط والغاز الطبيعي، وكأنها ما يطلق عليه بعض الملحقين منة من السماء، أي المال السهل.

ولما كان استخراج النفط والغاز الطبيعي يستلزم كثافة في رأس المال لا في العمال، ولأن تصديرهما إلى البلدان المستهلكة لا يتطلب سوى القليل ليمكن ربطهما بباقي الاقتصاد المحلي، فإن الإنتاج ينزع إلى خلق صناعات معزولة (وكانت الحملات الحسنة النية للتصنيع عبارة عن محاولات لهدم جدران العزلة). وعندما يكون البلد المنتج بلداً نامياً تكون صناعة الهيدروكربون لديه قد ازدهرت قرابة تخلصه من الاستثمار، ومن ثم فإن الصناعة تنمو، وهي مرتبطة بصلات قوية مع شركات

عندما تحصل الدولة على دخلها من الأنشطة الإنتاجية الخاضعة للضرائب لسكانها، فيمقدورها أن تتوقع من مواطنيها أن يطالبوا بفرض شيء من المحاسبة على توظيف العائدات. ومن المرجح في لحظة ما، أن يرفع أحدهم شعار: «لا ضرائب من دون تمثيل» وألا يعاد انتخاب الحكومات إذا لم يرضَ الناخبون عن مستوى الضرائب أو استخدامها. ويتعين على الحكومات غير المنتخبة - باستثناء الحكومات التي تنزع إلى النهب القصير الأمد - أن تزواج ما بين القمع وإرضاء الناخبين إذا أرادت البقاء.

بيد أن عائدات النفط والغاز الطبيعي، لكونها عبارة عن إيجارات، يتم الحصول عليها عموماً من خارج البلاد، وتمريرها عبر قطاع من عزل ذي توجه خارجي. وغالباً ما يتم تمويله من الخارج. لذلك فإنها بعيدة جداً عن فرض الكثير من الضوابط. وهكذا فإن «من السماء» موجود هناك ليأكله من يتدافعون نحو المائدة، أو كما عبرت عن ذلك إحدى الدراسات: «تعمل الإيجارات على إعادة توجيه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس للحصول عليها» بعيداً «عن الأنشطة الإنتاجية، وبشكل خاص في البيئات عديمة الشفافية التي تتسم بالتستر السياسي وحقوق ملكية غير واضحة»⁽⁴⁰⁾.

أما الفتات فيذهب للقلة المحظوظة من العمال المحليين الذين استطاعوا الحصول على عمل في القطاع. وقد سمحت بنية الصناعة لشركات النفط: «شراء عمال النفط بالأجور المرتفعة وخلق نوع من أرستقراطية العمل»⁽⁴¹⁾. بيد أن الجزء الأساسي والأكبر من الوليمة المجانية يكون متاحاً ليقوم بتوزيعه العاملون في الحكومة أو المسيطرون عليها. وحينما تكون الحكومة غير خاضعة إطلاقاً للمحاسبة تكون النتيجة توزيع حصص للأتباع، وإساءة استخدام وهدر وفساد. وعندما يكون هناك شيء من المحاسبة، يتم استخدام العوائد لمكافحة الأنصار الأوفياء، وإرضاء الآخرين، إذا كان ذلك ضرورياً.

وفي روسيا كان الانتقال من الحكم السوفييتي إلى الرأسمالية قد تميز بتحول بارونات الإدارة المدنية المتفذين إلى أوليفارشيين [حكم الأقلية] يسيطرون بمناوراتهم على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. ويقول أحد المعلقين عن روسيا:

وعلى الرغم من أن الخصصة ربما لم تعمل على تقوية قطاع الطاقة، فإنها أدت إلى إثراء الذين يشرفون على العملية. إذ إن العديد من أعضاء الحزب الشيوعي العاملين في وزارة الطاقة المشكلة حديثاً قد أدركوا الفرص الهائلة المتاحة أمامهم للحصول على مكاسب شخصية، فأخذوا يضعون جانباً جزءاً على الأقل من الأصول النفطية التابعة للوزارة لتتم خصخصتها، بينما يضمنون لأنفسهم مناصب إدارية عليا، ويصبحون من كبار حملة الأسهم في الشركات الجديدة التي سيطرت على تلك الأصول⁽⁴²⁾.

وهكذا أصبح وزير صناعة الغاز الطبيعي فيكتور تشيرنوميردين المدير التنفيذي لشركة غاز بروم، وقد أعقبه في ذلك المنصب معاونه السابق في الوزارة ريم فياخيرف. وعمل فاجيت اليكبيروف على تشكيل شركة لوك أويل العملاقة التي اعتمدت أساليب النهب وسعت إلى الاستيلاء على العمليات المستقلة في سيبيريا الغربية.

ولقد سلطت الأضواء على اللعبة السياسية المعقدة التي يمارسها حفنة من اللاعبين، والتي تذكرنا بمؤامرات البلاط في العصور الوسطى، عندما تم اعتقال ميخائيل خودوركوفسكي، رئيس مجلس إدارة شركة يوكوس، في أواخر عام 2003 بتهمة الاحتيال والتهرب الضريبي على نطاق واسع جداً، وهي تهمة يعتقد أنها وجهت له: لأنهم يعدونه يشكل خطراً سياسياً على الرئيس بوتين. وكان من بين التهم الموجهة ضد خودوركوفسكي ارتكابه انتهاكات فادحة في الحصول على رخص حقول النفط في أوائل التسعينيات من القرن العشرين في أثناء مرحلة حكم الرئيس يلتسين. وكان خودوركوفسكي، وهو عضو بارز في جناح الشباب في الحزب الشيوعي الروسي سابقاً، قد اشترى يوكوس عندما تمت خصخصتها في عام 1995، باستخدام مصرف مينا تيب الذي يملكه في أحد المزايدات المرتبطة بتلك الصفقات المغزية لتقديم القروض مقابل الأسهم التي تم بوساطتها وبضربة واحدة تمرير صناعة النفط والغاز الطبيعي الروسية لتصبح ملكاً للقطاع الخاص بأسعار بخسة جداً. وفي المرحلة ذاتها حصل بوريس بيروفسكي على شركة سيبنيفت، وكان من المقربين ليلتسين والمطلعين على ما يجري في الكرملين، ثم جاء سقوطه عندما تولى بوتين الحكم بعد يلتسين، فحلّ رومان

إبراموفيتش مكانه في إدارة سيبينفت، وقد أصبح إثر ذلك حاكم إقليم تشيكوتا الروسي النائي، الذي كان مؤخراً ملجأاً للتهرب من الضرائب، مما يؤكد أكثر وأكثر على التفاعل ما بين السلطة السياسية وجني إيجارات النفط والغاز الطبيعي. ويعد إبراموفيتش ضليعاً في لعبة التسعير في عملية النقل والتحويل - شراء النفط بأسعار مضبوطة محلياً، ثم تصديره بأسعار السوق الأعلى.

وإذا انتقلنا نزولاً في سلسلة المستفيدين، نجد أن شركة النفط الأنجلو - روسية سيبير المسجلة في لندن قد استطاعت تجنب ما تواجهه الشركات الغربية المستقلة العاملة في روسيا من عراقيل، وذلك عبر تحالفها مع مطور الملكية تشالفا تشيجيرينسكي، وهو شخص ذو نفوذ سياسي، ومن كبار حملة الأسهم. ولكن هذا التحالف قد أسقط شركة سيبير في أتون حرب ضروس ما بين الشركات الروسية.

تورط الأوليغارشيون الروس في صراع لتحديد التوجه السياسي للبلاد. وقد قاوم بعضهم، أمثال بيرلوفسكي الذي سقط، دخول الرأسمال الأجنبي إلى المشروعات الإستراتيجية. وكتب محللو دويتشا بنك مؤخراً، قائلين: «لدى شركات النفط الروسية ثروة نقدية متجددة. فالتكاليف لديهم منخفضة، وعتبة أسعار النفط متدنية، ولا يملكون سوى القليل من الخبرة في الشراكة ولا يرحبون بالشركاء الأجانب على العموم باستثناء ما يتعلق بالمشروعات الأكثر تعقيداً وتكلفة»⁽⁴³⁾. ولكن ذلك لم يمنع الأحزاب القومية الروسية من إطلاق حملات في الانتخابات النيابية في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2003 تعهد فيها بالانقضاء على الأوليغارشين عن طريق رفع الضرائب لتصل إلى مليارات الدولارات. وبذلك «تعيد ثروة البلاد إلى الشعب»، وهذه إشارة على أن توزيع إيجارات النفط والغاز لم يكن منتشرأ بما فيه الكفاية لتهدئة حالة عدم الرضى. وبالفعل، فقد رأى بعضهم في النزاع الطويل الأمد حيال تبني نظام مالي جديد للصناعة بأنه صراع للحصول على النفط بين وزارة الطاقة والشركات من جهة، ووزارة المالية من جهة أخرى. وتشير القرارات التي اتخذها بوتين فيما يتعلق بالأوليغارشين إلى أي مدى ستسيطر الدولة على التطورات الرأسمالية الروسية، كما في الصين، وإلى أي حد سوف يقودها الأوليغارشيون الذين حصلوا على ثرواتهم من تفكيك القطاع العام.

وفي بلد نفطي كانت السلطة ومن يحيطون بها يحصلون على أفضل جزء من إيجارات النفط. ويوضح سعيد أبوريش⁽⁴⁴⁾ أنه كان يتم نشر ميزانية السلطة حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، وكانت تبين بجلاء أنها تتراوح ما بين 15 - 17% من الميزانية القومية. وهو يؤكد بشدة أن النسبة الحالية مشابهة لتلك. ويتم تخصيص كميات من النفط لبعض أفراد السلطة للإفادة من حصيلة بيعها، بوصفهم وكلاء بالعمولة. ويقول: إن المخصصات الخاصة يمكن أن تصل إلى مليون برميل في اليوم الواحد. وفي هذا يورد العديد من الأمثلة. والواقع، أنه يؤكد على أن تخصيص امتيازات نفطية لأفراد مهمين في النظام قد أدى إلى توتر العلاقات بين السلطة ووزراء النفط. وعلاوة على ذلك، فإن إتاحة المجال لإنتاج وبيع كميات إضافية من النفط الخام من أجل تمويل صفقات أعمال مشكوك فيها، وذلك من شأنه تقويض تعهداتها لأوبك. وقد أشارت دراسة قام بها البنك الدولي إلى أن انهيار أسعار النفط في أواخر التسعينيات الذي قلص ميزانيات الطبقات الحاكمة لتلك الدول، كان معناه

تنامي حالة من عدم الرضى حيال البطالة وتراجع دخل الفرد، فيما راح ينظر إلى المجموعات «صاحبة الامتياز» على أنها تنعم باستهلاك مريب لا ينسجم مع القيم التقليدية، ويتم تمويله باقتناص حصة مفرطة من الإعانات الحكومية المتبقية⁽⁴⁵⁾.

وفي أمريكا اللاتينية، حيث تُعدّ العصب الاجتماعية والطبقات أكثر رسوخاً نوعاً ما وأعداد السكان أكبر فيما يتعلق بالاحتياجات الهيدروكربونية، فإن التنافس للسيطرة على إيجارات النفط أكثر تعقيداً. وليس الأمر مجرد تقديم رشوة للسكان المحليين قليلي العدد بتوفير رعاية مجانية وضمان راتب من وظيفة مكتبية في جهاز إداري بيروقراطي متخم بالموظفين فيما يبقي العمال المهاجرون عجلة الاقتصاد دائرة. بل ثمة ناخبون من عمال ورجال أعمال، ومتطلبات ريفية ومدنية، ومطالب إقليمية، ناهيك عن الحاجة للحفاظ على مساندة كافة قطاعات الجيش. كما اقتبست هذه الدراسة ما قيل سابقاً عن فنزويلا: «لقد عملت إيرادات النفط على

تشكيل سياسة فنزويلا لعقود عديدة من الزمن، منشئة دولة تحصل على دخلها من الإيجارات، وتستمد شرعيتها من المحسوبيات والأنصار المدافعين عنها بقوة والذين يرتبط ولأولهم المستمر مباشرة بإنفاق الدولة الممول بإيجارات النفط.. وتبدو مظاهر مشابهة للدولة التي تحصل على مواردها من الإيجارات في كل من كولومبيا والإكوادور.

وفي فنزويلا يأتي نصف إيرادات الحكومة الفرعية من النفط بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا ما يؤدي إلى قيام توترات سياسية ومالية، نتيجة لرغبة الحكومة المركزية في إعادة إحكام سيطرتها. ولقد أصبحت الإدارات المحلية معتمدة على الحكومة المركزية بما يتجاوز 50% من إيراداتها، إذ اختارت عدم ممارسة سلطاتها في جمع الضرائب على نحو كامل (46).

وكان من شأن قدوم هوغو شافيز للسلطة في فنزويلا، بناء على أصوات الناخبين من القطاعات الأفقر في المجتمع الفينزويلي، والمراتب الدنيا والوسطى في الجيش، أن أدى إلى إدخال منافسين جدد للحصول على إيرادات النفط. وقد شرع شافيز في محاولته لزيادة إيرادات الحكومة من الشركة الوطنية للنفط بيدفسا PdVsa، بزيادة نسب الإيجارات التي يتم تحصيلها بشكل حقوق امتياز مقابل الضرائب على الدخل (التي يُعدّ تدقيقها أمراً أكثر صعوبة). وقد تضافر هذا مع إصرار شافيز على وضع مرشحيه في مجلس الإدارة الذي كان يسيطر عليه حتى ذلك الوقت، مديرون وثيقو الصلة بشركات النفط متعددة الجنسيات، الأمر الذي وضع الرئيس في صدام مع هرمية السلطة في بيدفسا التي انضمت عندئذ إلى إضرابات المعارضة ضد الحكومة.

ولقد صدر مؤخراً تقرير عن تركمانستان التي تعتمد كثيراً على صادرات الغاز الطبيعي عبر روسيا، يقول: «إن معظم الفوائد من هذه الصادرات تمر إلى الحسابات المصرفية الخاصة بالرئيس وزملائه المقربين، ولا يصل إلى الأشخاص العاديين سوى القليل» (47).

وتقع نيجيريا ضمن فئة «الأتوقراطية» (الحكم الفردي) المعتمد على النهب، وذلك وفقاً لتصنيف أيفرت وجيلب وتولروث للدول التي تعيش من إيجارات النفط، والتي يتألف معظم تاريخها في مرحلة ما بعد الاستعمار من سلسلة من الانقلابات العسكرية التي تهدف إلى ضمان حصة إيرادات النفط في وقت قصير من الزمن قبل إفساح المجال أمام الرجل القوي المقبل في الجيش. ولما كانت البلاد بصدد البدء بتصدير احتياطياتها من الغاز الطبيعي، فليس ثمة من سبب للاعتقاد بأن الدخل الذي تولده لن يكون بالقدر نفسه من الجاذبية. وكتب أوكونتا ودوغلاس قائلين:

تعد الانقلابات العسكرية في نيجيريا لعبة ليس فيها رابع أو خامس. فإذا ما نجحت، فالجائزة الوصول الفوري إلى مليارات الدولارات من الإيرادات السنوية للنفط المستخرج من دلتا النيجر. أما إذا فشل الانقلاب وقبض عليك حياً، فإن العقاب محاكمة عسكرية سريعة وتنفيذ حكم الإعدام على الفور. ولكن جائزة النفط البراقة برهنت على الدوام أنها عامل جذب لا يقاوم بالنسبة للضباط النيجيريين الطموحين والكسالى على العموم، والذين على استعداد إذا ما أوتوا الحظ للسير إلى وادي الموت للاستيلاء عليه⁽⁴⁸⁾.

في سنوات حكم الجنرال إبراهيم بابانغيذا التي امتدت ثماني سنوات تم توزيع نحو 12 ملياراً بشكل سري، خارج الميزانية. وحل محله الجنرال ساني أباشا الذي يحتل المرتبة الثانية في قيادة الجيش. ويقدر أن الثروة التي جناها تتراوح ما بين 3 إلى 10 مليارات في غضون خمس سنوات فقط.

وفيما كان الإثراء الشخصي جلياً بشكل خاص في نيجيريا، ويعود ذلك بجزء منه لكون الحكومات العسكرية كانت مشخصة بقائد واحد للانقلاب، لكن الواقع كان أكثر تعقيداً، إذ إن لكل حكومة، سواء كانت عسكرية أم مدنية، أنصاراً يجب إرضائهم. وبالفعل، فإن الانقلاب بعد ذاته ليس سوى آلية تقوم من خلالها مجموعة جديدة من الأفراد باستبدال المجموعة الحالية ضمن سلسلة من العلاقات السياسية والتجارية المترابطة.

وكانت تيريسا تيريز قد انكبت أكثر من عشرين عاماً خلت على دراسة طريقة عمل الشريعة التي ضمن الوصول إلى إيجارات النفط، وبرهنت على أن شريعة من الكومبرادور (وكلاء الدول الأجنبية) والوسطاء الذين ينظمون وصول التجار الأجانب للسوق المحلية، كانت تسيطر على الدولة النيجيرية. حيث يشغلون المناصب ضمن الحكومة والجهاز الإداري البيروقراطي، وبذلك يحصلون على عمولات وإتاوات على العقود الحكومية التي يتم دفع ثمنها بأموال النفط⁽⁴⁹⁾.

وكانت محاولة إدخال التوازن إلى الدوائر الانتخابية الإقليمية جزءاً من الخدمة المستخدمة لضمان السيطرة على إيجارات النفط، وتتركز احتياطات نيجيريا من النفط على اليابسة في دلتا النيجر في الجنوب. وكان من شأن توسيع الإدارة المدنية بتوظيف الشماليين في دوائر الدولة والتوسيع العام للحكومة مع ارتفاع دخل النفط، أن مهدا الطريق أمام سعي الشمال لفرض سيطرتهم على الموارد الموجودة في الجنوب. ويعد استياء سكان المناطق المنتجة للنفط الذين يعانون من التلوث ومصادرة الأراضي والقمع المرتبط بصناعة النفط في نيجيريا مسألة تثير الاهتمام الدائم.

أما في أنغولا، ففي عام 2000 وحده، كان قرابة مليار دولار من إيرادات النفط قد خرجت من البلاد لتذهب إلى حسابات خاصة في المصارف، وذلك وفقاً لتقرير أعده الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين، ففي هذا العام كانت الدولة قد صدرت ما قيمته 6.9 مليارات دولار من النفط الخام⁽⁵⁰⁾. وفي صيف ذلك العام، قامت شركة النفط الحكومية سونانغول وبواسطة حسابها في أحد مصارف جيري بدفع مبالغ إلى شركة حراسة أمنية خاصة يملكها وزير سابق، وإلى مؤسسة خيرية يديرها الرئيس، وإلى مصرف خاص أيضاً. ويشير هودجيز إلى قائمة من الوظائف العامة النافذة في قطاع النفط التي يشغلها أعضاء في الحزب الحاكم ونظام يكون بموجبه «تحويل جزء من إيجار النفط إلى الأسر البارزة في النظام، وعبر تلك الآليات توزع حصص دعم الاعتماد الذي تمنحه المصارف الحكومية والفرص المتاحة للحصول على الإتاوات على العقود التي يمولها النفط لشراء معدات عسكرية»⁽⁵¹⁾. ويضيف: إن المستفيدين

نادراً ما يستثمرون مكاسبهم في استثمارات طويلة الأمد، إذ يفضلون عليها الربح السريع المتحصل من عمليات الاستيراد أو صفقات صرف التعامل الأجنبي.

توزيع الإيجار والفساد: ظلال من اللون الرمادي

عندما يسيطر على الاقتصاد قطاع يولد إيجاراً، فإن التنافس على ذلك الإيجار يهيمن على السياسة، وعندما تكون المؤسسات الحكومية غير راسخة تغدو عرضة للخضوع الكامل لمصالح الأشخاص المسيطرين عليها. ولكن متى نتوقف عن الإشارة إلى هذه العملية باستخدام عبارات أكاديمية لطيفة مثل «التنافس على الإيجار» ونسميها فساداً؟

يتيح لنا التفويض الانتخابي للرئيس شافيز أن نصور التفسير في الحكم في فنزويلا على أنه انتصار لشريحة اجتماعية معينة على الشرائح الأخرى في التنافس على الإيجار الذي يجري حتى النهاية في الانتخابات التي تترتها الشوائب على نحو أكثر أو أقل. وفي روسيا، وضع الرئيس بوتين مسألة استيلاء الشركات، التي يسيطر فيها الأوليغارشيون، على موارد النفط والغاز تحت غطاء قانوني بوصفها جزءاً من إستراتيجيته السياسية، ولكن على الرغم من كافة الظروف المريبة التي جرت فيها بعض المزايدات العلنية، فقد سارت العملية قدماً بشيء من الشرعية الظاهرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأنظمة الانقلابية في نيجيريا تُعد بتعريفها غير شرعية، ويتطلب القانون الأنغولي أن تمر جميع الإيرادات بالعملة الصعبة والإيرادات الحكومية عبر المصرف المركزي. وهكذا، فإن دور سونانغول بوصفها وسيطاً في الأعمال الحكومية يجعلها تكاد تكون دولة داخل الدولة، إذ إن معظم الأموال - في حالة أنغولا - التي دفعتها سونانغول من إيرادات النفط قد ذهبت لخدمة قروض مدعومة بالنفط استخدمت لتمويل الحرب ضد متمردي يونيتا وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، والأنشطة المشروعة للحكومة المعترف بها دولياً (ناهيك عن القول: إن أموالاً هائلة كان قد حصل عليها أفراد في الحكومة أو مقربون منها).

لا بد أن تكون حالة نيجيريا أوضح: فبعد حصول الحكومة على 350 مليار دولار من عائدات النفط منذ عام 1965، نجد أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد تضاعفت من 36% في عام 1970 إلى 70% في عام 2000، فيما أغار الموظفون الحكوميون في عهد الجنرال غوون على الخزانة العامة للدولة وضاعفوا رواتب الجيش، ومن ثم راح رجال أقوياء دميون وفاسدون مثل أباشا يدخرون المليارات.

ومع ذلك، حتى لو كان باستطاعتنا استخدام الحجة بأن الحالة النيجيرية أشد تعقيداً، فإن كلاً من شابال والوز يوظفان مصطلح «الفساد» ويسلمان بأن الممارسة «شنيعة» بالنسبة لتنمية الاقتصاديات الوطنية. لكنهما يفسران تلك الممارسة (دون أن يعرفاها بشكل كامل) بوصفها وسيلة أساسية مفيدة للمجتمع أكثر من كونها اختلالاً وظيفياً، إذ يقولان على سبيل المثال:

يوجد في أفريقيا تردد واضح بالنسبة للالتزام بالقواعد المجردة والشاملة للنظام القانوني البيروقراطي التي تعد أساس أنظمة الحكم الغربية. فشرعية الأنظمة الرسمية للسلوك التي تميز الدولة الحديثة قد فشلت حتى الآن في الحلول محل الموائيق غير الرسمية المستمدة من روابط التضامن الإثني أو العصبي أو العشائري⁽⁵²⁾.

ويتابعان القول، مستشهدين بتعليق الناشط الأوغوني كين سارو ويوا الذي قام أباشا بإعدامه: «سيصفق المؤيدون طواعية عندما يقوم أحد قادتهم السياسيين بتخصيص الملايين للعاصمة، ولكنهم يتوقعون منه في الوقت عينه أن يكون نزياً إلى أبعد الحدود في إدارة الشؤون المالية لقريته. «يمكن إعادة صياغة عدم النزاهة، الظاهرية بوصفها نتيجة لقواعد سلوك اجتماعية معينة. وبعبارة أخرى، وفيما قد لا يكون الإيجار الذي يمرر عبر حلقات اجتماعية منتجاً من الناحية الاقتصادية، لكن يمكن القول: إنه قانوني، شأنه في ذلك، مثلاً، شأن تخصيص الأموال من صندوق النفط النرويجي إلى جزء من جمهور الناخبين عبر المنح الحكومية. ومن المؤكد أن الفكرة هنا ليست الدفاع عن هدر الإيرادات أو الحسابات غير الشفافة التي تغطيها، وإنما التأكيد ثانية أن عملية الوصول إلى إيجارات النفط والغاز الطبيعي، ومن يكون

بمقدوره الحصول عليها إنما تحددها المؤسسات السياسية للبلد المنتج التي إذا كانت قوية فإن الوصول إلى تلك الإجراءات يكون مضبوطاً ومتوقفاً. ولكن هل العملية أكثر عدلاً، فمسألة أخرى.

وإن التفاعل ما بين الشركات والدول الأجنبية من جهة، واللاعبين في البلدان المنتجة من جهة أخرى يُعدّ من أوجه الفساد الأخرى. وقد تمت معالجة هذا الموضوع بإسهاب في تقرير رائع قدمه القائمون على الحملة التي قادتها منظمة غلوبال ويتنس⁽⁵³⁾. وفي السنوات الأخيرة أدت حملات مثل قم بنشر ما تدفعه إلى تخلي شركات النفط عن موقفها الذي يتمثل في اعتبار العمولات والإتاوات واستخدام النفوذ كلها جزءاً من القيام بالأعمال في العالم النامي. والآن تقوم شركات مثل شل وبي بي بنشر قوائم ضخمة لموظفين تم صرفهم بتهم الفساد. وفي عام 2000 قام صندوق النقد الدولي بافتتاح نظام «تشخيص النفط» لتحديد وتعقب الإيرادات النفطية للحكومة الأنفولية باعتبار ذلك جزءاً من برنامج الإصلاح اللازم للبلاد. وعندئذ أصبحت بي بي على خلاف مع الحكومة في لواندا عندما قامت بنشر تفاصيل المنح التي دفعتها (وهي بشكل مبلغ دفع مقدماً للحصول على رخص للاستكشاف والإنتاج، وكانت قد وجهت لها انتقادات لكونها خاضعة للتحريف بشكل خاص).

ولكن على الرغم من هذه المبادرات، فإن شيئاً من الضبابية يلف الصناعة. ففي شهر سبتمبر/أيلول من عام 2003، استقال المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية النرويجية ستات أويل إثر بدء الشرطة النرويجية والسلطات الإيرانية بتحقيق يتعلق بصفقة بلغت قيمتها 15 مليار دولار مع شركة يملكها مستشار إيراني. ووفقاً لستات أويل، كان الإيراني قد عرف مسؤولي الشركة إلى أشخاص نافذين في طهران، حيث كانت ستات أويل تسعى لتظيم مجموعة من عقود التنمية الخاصة بالنفط والغاز.

وفي السنة ذاتها، كانت إكسون موبيل تخضع للتحقيقات في الولايات المتحدة حول ادعاءات بأن موبيل (قبل اندماجها مع إكسون) دفعت مبالغ هائلة كرشاوى بلغت 60 مليون دولار للرئيس الكازاخستاني نور سلطان نازارباييف. ويقال: إن الدفعات قد

تمت عبر وسيط، كانت الحكومة الكازاخستانية قد وظفته بصفة مستشار على الرغم من إدانته في نيويورك.

وفي تلك السنة، وصلت فضيحة شركة إلف إلى الذروة، إذ كان بين الذين سجنوا ثلاثة من كبار المديرين التنفيذيين السابقين، وهم ليوك لوفلوش - بريجنجنت الذي سبق له أن شغل منصب رئيس مجلس الإدارة، والمدير السابق الفريد سيرفين، ومدير الشركة في أفريقيا أندريه تارالو. ويرتبط العديد من التهم بالإثراء الذاتي الضخم كما هو الحال في أي مكان من العالم. وقد تبين أن الثلاثة اختلسوا نحو 350 مليون يورو ما بين عامي 1989 و1993 لتمويل أسلوب حياة باذخ. وعلاوة على ذلك، فقد قاموا بذلك بمعرفة وحماية الرئاسة في عهد ميتران، وذلك وفقاً للوفلوش. وفي الوقت ذاته، قدمت الشركة دعماً مالياً لأحزاب سياسية. ولكن هذا التذكير القاسي بأن الإثراء الشخصي على نطاق واسع لا يمكن أن يلقي على عاتق «الحكام المستبدين في العالم الثالث» وحدهم ما هو إلا شيء فرعي بالنسبة للقصة الأساسية، وإن كان هو الجانب الذي ركزت عليه المحاكم الفرنسية.

كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول قد أسس شركة إلف بعد الحرب العالمية الثانية لتكون شركة نفط حكومية. وكان دورها المعلن المتمثل في الحفاظ على استقلالية وصول فرنسا إلى موارد الطاقة قد انسجم مع أهداف أخرى للدولة، وأصبحت الشركة ذراعاً غير رسمي للسياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة. وقد شهد تارالو بأن مبالغ هائلة من الأموال قد دفعت لرؤساء حكومات أفريقية، وعائلاتهم حيث كانت إلف ناشطة بشكل خاص. وكانت الغابون (وهي مصدر مهم للأرباح الأساسية لإلف) وأنغولا والكاميرون والكونغو برازافيل من بين الدول التي ذكرت أسماءها. وانطوت أهداف المبالغ التي دفعت على أمرين: ضمان ميزة لإلف والحفاظ على قبول البلاد بالأنشطة العسكرية والجاسوسية الفرنسية في أفريقيا.

وفي أنغولا اضطلمت إلف بدور في كلا جانبي الشارع المتقاتل في الحرب الأهلية، إذ دفعت أموالاً لشخصيات حكومية، وكذلك إلى زعيم متمردي يونيتا جوانس سافيمبي. وفي الغابون كان يقال: إن لإلف يداً في إيصال بونغو إلى السلطة. وفي الكونغو برازافيل

كانت هناك اتهامات بأن الف قد رتبت قرضاً مدعوماً بالنقطة لتمويل شحنات للأسلحة في عهد الرئيس باسكال ليسويا قبل أن يطيح به دنيس ساسونفيسو⁽⁵⁴⁾.

سرعان ما أثار الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق أسئلة حول الصلة ما بين منع العقود والتبرعات السياسية وعملية التوصل إلى القرار الدبلوماسي. وقد أثبت مركز النزاهة العامة حصول ما يزيد عن سبعين شركة وشخصية على عقود بقيمة 8 مليارات دولار عن أعمال في أفغانستان والعراق، وقد فاقت الأموال التي تبرعوا بها لصالح الحملة الرئاسية لجورج دبليو بوش ما حصلت عليه أي شخصية سياسية أخرى طيلة الاثنتي عشرة سنة التي مضت. وتمكنت شركات هندسية وشركات خدمات ذات جذور عميقة في قطاع الطاقة، ومن بينها شركة كيلوغ براون أند روت التابعة لهاليبورتون وشركة بيكتل من الحصول على أعمال تربو قيمتها عن 3.3 مليارات دولار⁽⁵⁶⁾. وقد لاحظت وكالة كريستيان إيد أن من بين العقود التي أبرمتها واشنطن عبر مؤسسة (يوا إس إيد USAID) لإعادة إعمار العراق، كان هناك عقد بقيمة مليار دولار حصلت عليه بيكتل⁽⁵⁷⁾. يفترض للعملية التنافسية مما حرم الشركات العراقية من فرصة تقديم عروض لتلك الأعمال.

ومع نهاية عام 2003، كان من الواضح أن ثمة عاملين مختلفين يتجاذبان سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق: أحدهما ينادي بتوزيع تكاليف إعادة البناء عن طريق إقناع الدول الأخرى بالاستثمار والتخلي عن الديون التي تراكمت في عهد نظام صدام، فيما كان الآخر يرى حصر العقود الممنوحة في البلدان التي شاركت في الغزو والاحتلال. وكان التفاعل ما بين المصالح التجارية وجدول الأعمال السياسية لجورج دبليو بوش ومستشاريه الأساسيين، ومن بينهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ووزير التجارة دون إيفانس الموضوع الذي يناقشونه ويفكرون فيه. وقد برهن معهد وشبكة الطاقة المستدامة والاقتصاد للدراسات السياسية⁽⁵⁸⁾ بالوثائق التي تجدد «الباب الدوار» ما بين بيكتل والإدارة في عهد ريفان. وإن اللاعبين الأساسيين في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين قد أصبحوا في المقدمة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، مشكلين صفاً مناصراً للحرب.

النفط والنزاعات الأهلية

هناك علاقة تبادلية - كما سبق أن ذكرنا - بين الظروف الاقتصادية للدول النامية المصدرة للنفط، وبالتبعية الغاز الطبيعي، وبين البنى السياسية لتلك البلدان. وبالفعل، فإن ذلك يظهر في آليات التوزيع للدولة المالكة للأراضي التي تحصل على الإيجار كما هو الحال في أي نظام سياسي - اقتصادي آخر. ولكن، في حالة الدولة النفطية تكون النتائج متطرفة. إذ هناك ميل نحو الحكم الشمولي الذي لا يخضع للمحاسبة، واحتمال قوي لاندلاع نزاعات أهلية مسلحة. ومع أنه ليس ثمة إلا القليل من الأدلة التي تظهر بوضوح أن النفط يثير الصراعات الطبقية، لكن هناك الكثير من القرائن التي توحى بأنه يحرض على قيام الحركات الانفصالية ضمن الدول المنتجة واندلاع توترات عبر حدود الدول المتجاورة.

في مقال لروس (Ross) بعنوان: «هل يعيق النفط الديمقراطية؟»⁽⁵⁹⁾ كان قد أشار إلى أن الفرضية القائلة: إن النفط يعترض سبيل الديمقراطية يؤديها المحللون في منطقة الشرق الأوسط منذ زمن طويل. ولكن ضمن المنطقة وليس خارجها، وهذا مؤداه أن الخلفية التاريخية والثقافية للمنطقة لم تستبعد من بين التفسيرات. وشرع يستقصى ما إذا كانت هناك صلة ما بين النفط والحكم المعادي للديمقراطية، وهل تقتصر تلك الصلة على الشرق الأوسط، وما إذا كان للنفط خصائص تقتصر عليها السلع الأخرى؟

وكانت نتائج التحليل الارتدادي لروس مدهشة، إذ أشارت إلى أن كلاً من النفط والثروات المعدنية الأخرى مرتبط بالنزاعات المعادية للديمقراطية في الحكم⁽⁶⁰⁾. ولا يقتصر التأثير السلبي للنفط على الشرق الأوسط، ولكن «ربما جعل إدخال الصبغة الديمقراطية في الحكم أمراً صعباً في دول مثل أندونيسيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا»، وإذا تطلعنا إلى المستقبل، «فقد يكون له الأثر ذاته على الدول الغنية بالنفط في آسيا الوسطى» (وربما في دول منتجة جديدة أخرى في مناطق مثل أفريقيا الغربية).

وهكذا، فإن نموذج روس المتعلق بأثر النفط على الفقر وجد أن الآثار السلبية للنفط تفوق بدرجة عالية الآثار الإيجابية المتمثلة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

للفرد الواحد الناجم عن اكتشاف النفط في الدول الأفقر والأقل سكاناً. كذلك، فإن نموذجاً عن أثر النفط على الديمقراطية يوحي بأن الآثار السلبية تكون أكبر على الدول الأفقر والأقل سكاناً. ومرة ثانية، فإن المضامين المتوقعة للنموذج بالنسبة لدول مثل تشاد وموزامبيق وغينيا الاستوائية وموريتانيا مقلقة.

قام روس بدراسة ثلاث آليات سببية متممة اقترحت بوصفها تمثل الصلات ما بين النفط والحكم الشمولي: وهي آثار أصحاب الإيجار، والقمع، والتحديث. ويمتد أن آثار أصحاب الإيجارات ربما تشمل أثر الضرائب الذي ذكرناه آنفاً. بالإضافة إلى أثر الإنفاق - تحول إيرادات النفط لتصبح إحساناً وتفضلاً - وأثر تشكيل الجماعة الذي بموجبه يكون من شأن توظيف النظام للناس على أساس المحسوبية لا الكفاية إعاقة تطور المجتمع المدني، سواء كان ذلك متعمداً أم لا.

وتقول نظرية الأثر القمعي: إن النفط يقود إلى تشكيل قوات عسكرية أكبر، إما للدفاع عن النظام في وجه السكان أو للاستجابة للنزاعات الإثنية أو الإقليمية التي تولدها الثروة النفطية. وينص جوهر فرضية أثر التحديث على أن الديمقراطية تأتي عبر مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي تشتمل على التخصص المهني ومستوى أعلى من التعليم. ولكن الثروة النفطية قد تعيق أو تشوه هذه التغيرات.

وقد أشارت نتائج بحث روس إلى صحة تلك الآليات الثلاث، ووجود علاقة بين مستوى الضرائب ومستوى الديمقراطية (وإن كانت الدول ذات الإيجار لا تحصل إلا على مقدار قليل نسبياً من الضرائب الشخصية أو ضرائب الشركات). وارتباط مستوى صادرات النفط بمستوى الإنفاق العسكري (على الرغم من أن الأمر نفسه لا يصدق بالنسبة للصادرات المعدنية غير النفطية) ولكن يبدو أنه لا يتصل بالتقسيمات العرقية أو القومية أو اللغوية ضمن الدولة. ويعد الدليل على أثر التحديث أكثر تشويشاً، إذ تعكره المعونات الحكومية في بعض الدول العربية في منطقة الخليج.

ويظهر التلازم بين النفط والغاز الطبيعي والنزاعات الأهلية بشكل بدهي، إذ سرعان ما يتبادر إلى الذهن السودان وأنغولا واليمن والعراق وكولومبيا وبورما/

ميانمار وأندونيسيا ونيجيريا والجزائر والكونغو برازافيل. لكن في كل حالة ثمة عوامل أخرى - إثنية، ولغوية، وقبلية، ودينية، وخبرات استعمارية - لها حضورها، كما أن الكثير من النزاعات الأهلية منذ الستينيات من القرن العشرين قد نشبت في أماكن لا تعد الهيدروكربونات فيها عاملاً واضحاً، مثل ليبيريا وساحل العاج وسيراليون ورواندا وكشمير وناغورنو كاراباخ، ولبنان والسلفادور ونيكاراغوا ويوغسلافيا سابقاً. ولقد وفرت الصلة ما بين اندلاع النزاعات والثروات الطبيعية - النفط بشكل خاص - الكثير من العمل للصناعة المنزلية من المحللين والاقتصاديين، ويحتل بول كولير مركز الصدارة من بين هؤلاء المعلمين، حيث لقيت تفسيراته الاقتصادية الرفيعة المستوى حول النزاعات الأهلية رواجاً كبيراً عندما نشرها البنك الدولي في عام 2000⁽⁶¹⁾. وربما كان الاهتمام بها قد تولد جزئياً نتيجة الحملة للسيطرة على «ماس الدم» الذي غذى الحروب في أفريقيا.

ويناقش كولير مسألة أن الشكاوى السياسية التي تظهرها الأحزاب المتصارعة في الحرب الأهلية لا تتمتع بقوة تفسيرية كبيرة يمكننا من أن نتنبأ أين ستحصل الثورات ومتى، ولكن وجودها إلى جانب انخفاض الدخل وضعف النمو ووجود أعداد كبيرة من الناس في الشتات والاعتماد على تصدير السلع الأساسية، تتمتع بتلك القوة التفسيرية، ويناقش قائلاً: إن التمرد هو ذروة الجريمة المنظمة عوضاً عن أن يكون ذروة الاحتجاجات السياسية. إنه محاولة لصوصية للوصول إلى الثروة، ويتحدد خطر حدوث الصراع بمدى جدوى عملية النهب. ويتابع القول: إن انفصال المناطق الفنية بالموارد هو طريقة لإقفال إمكانية الوصول إلى الإيجارات، مشيراً إلى بيافرا وكاتانغا بوصفهما مثالين على ذلك. وكان كولير وزميله أنكيه هوفلير قد حددا اندلاع 73 حرباً أهلية ما بين عامي 1965 و1999 ووجدا ما يكفي من المعطيات لتحليل 47 منها.

وقد وجدا أن البلد العادي، المتوسط في كافة السمات التي تمت دراستها، قد يتعرض لحدوث حرب أهلية بنسبة تصل إلى 14% خلال خمس سنوات، وأن عامل الخطورة الأقوى يتمثل في أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي يتم الحصول

هناك العديد من الامثلة التي تشكل سندا قويا للحجة القائلة: إن النفط والغاز كانا محددين أساسيين في اتخاذ قرار القتال. فالقرار الذي اتخذته قائد الانقلاب العسكري النيجيري غوون بالتخلي عن اللامركزية يعود بجزء كبير منه إلى القلق حيال فقدان السيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية. وهذا ما دفع قادة إيغبو Igbo العسكريين إلى إعلان دولة بيافرا، مما أدى إلى اندلاع الحرب وحدث مجاعا على نطاق واسع. وأوكونتا ودوغلانس قد أشارا إلى أن أولى الخطوات التي قام بها غوون عندما استولت قواته على المناطق المنتجة للنفط بإعلانه أن جميع إيرادات النفط سوف تعود للحكومة الفيدرالية. كما أن الحرب الأهلية القصيرة الأمد التي اندلعت في اليمن عام 1994 قد حدثت بُعيد إعادة توحيد البلاد في عام 1990. وكانت لاحقا وقد رُوجع رفض كولبير باعتبار المظالم السياسية عاملاً في النزاعات الأهلية. بالفعل، فإن عمله يبين أن عوامل مثل الفقر ومستوى التعليم والتقسيمات الإثنية ذات لالة بالنسبة لتوقع حدوث النزاعات. وإن الانخفاض الاقتصادي قد خدم الغرض، إذ أظهر أن السعي للحصول على الإيجار، وفي بعض الأحيان إمكانية الوصول إلى إيجار من أجل التمويل مهم جداً في العديد من حالات التمرد والثورة، ولكن البنية لفوقية للخطاب السياسي حاسمة في صياغة التحركات وتحديد إستراتيجياتها. وقد شار كولبير في توصياته السياسية إلى أنه ليس من المرجح أن ينضم الناس إلى الثورة إذا بدا أن جزءاً كبيراً من إيرادات الموارد الطبيعية يذهب إلى التعليم المحلي، وليس إلى الحسابات في المصارف السويسرية، وذلك لأن أفعال الحكومة وسلوكها مسألة مهمة. —

بليها من تصدير السلع الأساسية، وأن مستوى الخطورة الأعلى للاعتماد — وجدا نه يصل إلى 26% (وفيما بعد عُدِّل ليصبح 32%)⁽⁶²⁾ — وأن نسبة الخطر في اندلاع حرب أهلية ترتفع لتصل إلى 23% (وعُدِّلَت لتصبح 22%). وربما يكون الأمر الأكثر شارة للانتباه أن إلغاء الاعتماد على تصدير السلع الأساسية يقلل من الخطر لبلن 0.1% (ورُوجع ليصل إلى 1%). ومن شأن زيادة الاعتماد على الضغط في مقابل لسلع الأخرى أن يرفع درجة الحظر بصورة أكبر.

لإدراك النخبة السياسية الجنوبية (ويظهر أن المملكة العربية السعودية تدعمها)، وقد كانت منضوية تحت لواء «شركائها» الشماليين، بحيث إن الموارد النفطية في حضرموت سوف تمول دولة أكثر قابلية للحياة من تلك التي تخلوا عنها للتو.

إقليم آتشيه

كان اعتماد الجزيرة على تسييل الغاز الطبيعي للتصدير القوة الدافعة وراء حدوث سلسلة من الثورات الانفصالية في إقليم آتشيه الإندونيسي⁽⁶³⁾. ومنذ البداية، في عام 1976، أكدت غام GAM (حركة تحرير آتشيه) على أن ثروة آتشيه (وهي جزء مزدهر نسبياً من الأرخبيل الإندونيسي) كانت تهدر على يد أهالي جاوة الذين يسيطرون على أندونيسيا ككل. وقد عارضت غام دفع رسوم الامتياز لإنتاج الغاز الطبيعي للحكومة المركزية، كما كان هناك استياء حول مستويات توظيف العمال التي ولدها مجمع الغاز الطبيعي المسال. وثمة أدلة منذ عام 1977 وما بعد على محاولة أعضاء غام جباية الأموال من المجمع على نحو مباشر، وذلك عن طريق الإغارة على أموال الرواتب.

ومع حلول المرحلة الثانية من العصيان في عام 1989، كان الغاز الطبيعي والنفط يشكلان 70% من اقتصاد آتشيه، وكان هناك اضطراب في الطرق التقليدية للحياة على نطاق واسع. ومع حلول المرحلة الثالثة بعد عقد من الزمن، كان إسهام الناتج المحلي الإجمالي لا يزال نحو 65% بالنسبة لصناعة توظف 0.3% فقط من القوة العاملة.

ولقد اضطربت الحكومة في جاكرتا بسبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وخسارتها لتيemor الشرقية نتيجة عملية التصويت على الاستفتاء المؤيد للاستقلال، ولما رأت الحكومة أن الاستجابة الاعتيادية للهمجية المفرطة قد أدت إلى تقوية الحركة الانفصالية في آتشيه عوضاً عن إضعافها تبنت تشريعاً جديداً تضمن السماح للحكومات الإقليمية بالاحتفاظ بـ 30% من صافي دخلها من الغاز الطبيعي. وهذا وفر درجة عالية من الاستقلال الثقافي لإقليم آتشيه. وبحلول عام 2001، كانت جاكرتا قد منحت الإقليم 70% من إيرادات

الهيدروكربونات مدة ثماني سنوات، إلا أن الاقتتال استمر وشنت القوات الأندونيسية هجوماً كبيراً في عام 2003.

وكانت دراسة قامت بها جامعة بيل بالتعاون مع البنك الدولي قد أشارت إلى أن نهب الموارد لم يكن الدافع الذي حرك غنام، بالرغم من أن الابتزاز ربما ساعد على استمرار العمليات. ولكن الشكاوى المتعلقة بالوظائف والإيرادات المتأتية من إنتاج الغاز الطبيعي ومرافق الغاز الطبيعي المسال كانت هي العوامل المؤثرة، وكان وجود مرفق لإنتاج الغاز الطبيعي المسال مؤداه استجابة وحضوراً أمنياً أكبر (متزامناً مع تدخل عسكري في المحطة)، وكان الحجم الكبير جداً للإيرادات المتأتية من الغاز الطبيعي المسال قد ولد شعوراً عاماً بعدم الثقة في الوعود التي أطلقها جاكارتا حيال الاستقلال المالي للإقليم.

وفي جزء آخر من إمبراطورية جاكارتا، كانت شركة بي بي تقوم بجهود شاقة لتحويل دون أن يتورط مشروع تانغو للغاز الطبيعي المسال الذي تقوم بتشغيله في بابوا/إيريان جالياً في الصراع للاستقلال الذي سبق أن دخلت في مستتقه صناعات راسخة تقوم على استخراج النحاس والذهب من المناجم. حيث كانت الحكومة والمصالح العسكرية والتجارية للمركز تتأمر وتتصادم مع النخبة المحلية والاستياء الشعبي. وقد كرر تقرير ثانٍ تقدمت به الهيئة الاستشارية للشركة القول: «إنه لأمر حاسم أن تؤسس بي بي بنية يمكنها البقاء عبر التغيير السياسي الذي يفيد جميع العناصر السياسية الأساسية، وبذلك تقلل الحوافز التي تدفع أي جماعة للتدخل في المشروع»⁽⁶⁴⁾. وسيتم الاعتماد على المجتمع لتوفير الأمن حول المحطة، ولكن ثمة قلقاً من أن جاكارتا ربما تعلن مشروع تانغو «أصولاً قومية حيوية»، وهذا سيتطلب واجبات أمنية محددة يقوم بها الجيش، ومن المفروض أن يثير هذا الأمر المخاوف من أن المشروع سوف يبدو للسكان المحليين كما هو حال المحطة في آتشيه. وأوصت الهيئة بما يلي ثمة حاجة كبيرة لوجود منافع ظاهرة لأنصار «مشروع بابوان» فيما يتقدم العمل في المشروع. وقد خلق الحوار توقعات يمكن أن تنقلب إلى «فقدان للصبر» إذا تشبع.

أنغولا

وفي أنغولا، شكل الوصول إلى إيجار النفط الأساس لقيام صراعين منذ انسحاب البرتغال في أواسط السبعينيات من القرن العشرين: الصراع الأساسي من أجل السيطرة على الحكومة المركزية، وكانت القوات المتصارعة فيه تقتصر على حزب إم بي إل أيه (MPLA) الحاكم وقوات يونيتا المتمردة، وصراع انفصالي ثانوي في إقليم كابيندا المنتج للنفط.

أخذ إغراء الفوز بالجائزة ينمو ويكبر مع تضخم إيرادات البلاد نتيجة للتوسع في إنتاج النفط من المياه الضحلة قرب الشاطئ، وصولاً إلى حوض الكونغو، وتلك الاكتشافات الهائلة في المياه العميقة.

وفيما كانت يونيتا تحصل على تمويلها من القوى الخارجية وبيع الماس الآتي من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن النفط قد مول الجهد الحربي للحكومة وضمن لها النصر. ولما كانت الحكومة متخلفة عن سداد ديونها وذات ترتيب ائتماني منخفض، فلم يكن باستطاعتها الحصول على القروض من المصارف، لكنها تمكنت من الاقتراض بواسطة إيرادات النفط، وقروض مدعومة بالنفط وبمنح حقوق ملكية في مشروعات نفطية لشركات متورطة في عقد صفقات السلاح وتمويلها. وقد ألقي القبض على جان كريستوف ميتران، ابن الرئيس الفرنسي الأسبق، لتورطه في صفقة للنفط مقابل السلاح مع أنغولا في عام 1973.

كان إقليم كابيندا يصدر 500000 برميل من إنتاج أنغولا لعام 2000 والبالغ 746000 برميل في اليوم. ويقع الإقليم الساحلي ضمن منطقة الكونغو برازافيل، وهو منطقة أنغولية مئة في المئة؛ لكونه يبعد ثلاثين ميلاً إلى الجنوب. وحتى مع تطوير حقول النفط الواقعة في المياه العميقة، فإن إيرادات كابيندا سوف تظل أساسية وذات أهمية. حيث إن هودجينز يجادل بقوة بأن إيرادات النفط ستظل الدافع الأساسي وراء الحركة الانفصالية الكابندية.

كذلك، فإن السبب القوي جداً الذي يجعل الحكومة، سواء كانت بيد MPLA أو يونيتا أو أي حزب آخر لا ينتمي إلى إقليم كابيندا، لا تدرس أبداً مسألة السماح

للإقليم بالانفصال. وسوف تكون المنافع المادية لانفصال الكابينديين مذهلة... وإذا كان الإقليم دولة مستقلة، فستغدو كابيندا واحدة من أغنى دول العالم النامي من حيث دخل الفرد الواحد.. أي دولة أشبه بكويت أفريقية مصغرة⁽⁶⁵⁾.

السودان

في بعض الحالات، قد لا يكون النفط والغاز عاملاً مهماً في البدء بالعمليات العدائية، ولكن لا ريب بأنهما يضيفان الشرعية على الصراعات القائمة أو يوفران مبررات جديدة لاستمرارها. ويشكل السودان تلك الحالة بعينها. وكما تقول وكالة كريستيان إيد:

لم يكن النفط السبب الأساسي للحرب الأهلية في السودان، إذ إنه صراع يعود، بشكل أو بآخر، إلى 50 سنة مضت، ولكن النفط كان أحد أسباب تجدد الحرب في عام 1983 وقاد إلى تصاعد الاقتتال، مع ازدياد أهمية الاحتياطيات والأراضي الواقعة فوقها بالنسبة للحكومة السودانية. وتعد حقول النفط في الوقت الحالي الإقليم الوحيد في البلاد الذي يوجد فيه نزاع مهم⁽⁶⁶⁾.

أو حسب قول مراسل صحفي دائم للصراع:

حتى اكتشاف النفط، لم تكن منطقة غربي النيل الأعلى تعد ذات أهمية إستراتيجية. وكانت تعاني باستمرار من الطوفان والجفاف، وكانت مستنقعاتها تحد من العمليات القتالية. ولكن مع اكتشاف النفط في عام 1998، في مناطق تصل إليها حكومة الشمال بدأت قواتها في «تنظيف» المناطق التي يسكنها الجنوبيون، وذلك مقدمة لإنشاء طرق تهدف لتحقيق وظيفة ثنائية: فتح الطريق لاستكشاف النفط وتسهيل تقدم الجيوش⁽⁶⁷⁾.

وفي الحرب الأهلية الدمية في أنغولا كان لإنتاج النفط كل العلاقة، لكنه لم يتضرر في الصراع؛ لأن النفط كان يقع في البحر قبالة الشاطئ. وفي الجزائر، تقع حقول وأنابيب النفط والغاز الطبيعي في عمق الصحراء. أما في السودان فيقع النفط في مناطق تتنازع عليها الحكومة في الخرطوم، وجيش التحرير السوداني SPLA. وقد

ولقد أدى الضغط الذي مارسته مجموعات الضغط، وتهديد الولايات المتحدة بفرض العقوبات، وصعوبة العمل في منطقة حربية إلى اقتناع شركات النفط الغربية تدريجياً بالانسحاب من البلاد. فباعت شركة أراكيس إلى زميلتها شركة تاليسمان الكندية الجزء الذي تملكه من المساحة التي تخلت عنها شيفرون في عام 1985. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2002، باعت تاليسمان أصولها في السودان إلى شركة (أو إن جي سي ONGC) الهندية بمبلغ 758 مليون دولار. وقد حذت حذوها شركتا لودين السويدية و (أو إم في OMV) النمساوية. ولكن ذلك لم يكن ليضايق الحكومة السودانية. فقد تحول الميزان التجاري منذ عام 1999 ليصبح إيجابياً، إذ إن النفط يشكل الآن قرابة 70% من إيرادات التصدير، وقد وصل الإنتاج في عام 2003 إلى 300 ألف برميل في اليوم، وما يزال في مسار صاعد. وفضلاً عن ذلك، بل والأهم منه استعداد شركات أوروبية وكندية إضافية للاستثمار في السودان فيما وقد أنكرت شركات النفط اشتراكها في جرائم الإبادة الجماعية والقتل والاعتصاب والاختطاف في المناطق المنتجة للنفط في جنوب السودان، لكن الإنكار جوبه بالوثائق في بعض الأحيان، كما كان الحال في عام 2002 عندما ظهرت وثيقة من دائرة أمن النفط في الخرطوم. وفيها تطلب شركة النفط الكندية تاليسمان من القوات المسلحة إجراء عمليات إخلاء حول حقل النفط هيغلينغ⁽⁶⁹⁾. ويوفر تقرير ضخيم نشرته مؤسسة هيومن رايتس ووتش «الدليل على تواطؤ شركات النفط في انتهاك حقوق الإنسان»⁽⁷⁰⁾.

نتج عن هذا وضع غالباً ما توافقت فيه حاجات الجيش التابع للحكومة مع شركات النفط، أو حتى أصبح لا يمكن التمييز بينهما. وهكذا قامت شركات النفط بإنشاء طرق تسمح لها بالعمل، وفي الوقت ذاته تسهل نشر الجيش. وللأسف ذاته، قام الجيش بالتفضل على شركات النفط بإخلاء مناطق كاملة من سكانها المحليين الذين يحتمل أن يسببوا مشكلات لها. وقد أشار مسؤولو (يوايس أيد) إلى العدوان الذي شنته القوات الحكومية في ربيع عام 2003 بوصفه يهدف إلى جعل غربي النيل الأعلى منطقة آمنة بما فيه الكفاية؛ لتتمكن شركة النفط السويدية لوندن من متابعة أعمالها⁽⁶⁸⁾.

كان القتال مستمراً، وانتقال شركات هندية وصينية وماليزية منتجة للنفط للعمل داخل السودان.

ومن الطبيعي أن إيرادات النفط قد مولت الجهود الحربية للخرطوم. حيث استهلك الجيش قرابة 60% من إيرادات النفط التي بلغت 580 مليون دولار في عام 2001⁽⁷¹⁾. وقد تراكمت الأهمية المتزايدة لشركات النفط الآسيوية مع الاستعداد لتأمين الدعم العسكري للحكومة السودانية، وذلك في حالة الهند على الأقل. وفي 14 ديسمبر/ تشرين الثاني في عام 2003، وردت أنباء بأن الهند قد عرضت توفير التدريب العسكري والمعدات للجيش والقوات البحرية والجوية، وحتى فيما كان النظام في الخرطوم يتفاوض مع خصومه⁽⁷²⁾. وردت الأخبار في اليوم المقبل، بعزم وزير النفط الهندي زيارة السودان؛ لمناقشة عدد من المشروعات⁽⁷³⁾.

وفي يناير/ كانون الثاني من عام 2004، قامت الحكومة السودانية وجيش التحرير السوداني بتوقيع اتفاقية عدت مباشرة بتسوية سلمية شاملة. وكان البند الأساسي في الاتفاق الأولي ينص على أن يتم تقاسم صافي إيرادات النفط المتأتية من الإنتاج في جنوبي السودان مناصفة في أثناء المرحلة الانتقالية التي تمتد ست سنوات. ذلك أنه نظراً لإقرار الطرفين بعدم تمكن أي منها من الفوز. وكون الخرطوم توافقة لرأب الصدع مع واشنطن، فقد توصل الزعماء الأساسيون إلى توزيع إيجار النفط بينهما.

الشعوب القبلية في كوتومبيا

كان الصراع السوداني متسعاً ودموياً، وربما أودى بحياة مليوني إنسان في العقدين الأخيرين وأدى إلى نزوح مئات الآلاف من المناطق المنتجة للنفط في السنوات القليلة الأخيرة. وكانت الأعداد أقل بكثير في أماكن أخرى، ولكن آثارها المبدئية على المجتمعات كانت مدمرة بالقدر نفسه. فلنأخذ على سبيل المثال، شعب اليوا (U'wa) الذي يسكن جبال الأنديز الكولومبية، وهو مجتمع يتم التعامل مع صراعه في سبيل البقاء بوصفه أمراً ثانوياً بالنسبة لقصة الصراع الأساسي ما بين الحكومة الفاشية التي تدعمها فرق الموت ومجموعات العصابات اليسارية. وذلك حسب شبكة عمل الغابة المطرية التي تقول:

هناك صلة قوية بين النفط والعنف في كافة أرجاء كولومبيا. وتتنظر مجموعات المصائب اليسارية الكولومبية إلى منشآت صناعة النفط بوصفها أهدافاً إستراتيجية في حرب دامت ثلاثة عقود ما بين فصائل العصابات والحكومة. واستجابة لذلك قامت الحكومة بجعل أماكن إنتاج النفط وأحيائه مناطق عسكرية، الأمر الذي جعل تجهيزات صناعة النفط أرضاً محروقة في الحرب الأهلية الكولومبية الدائرة. ولقد كان للعديد من مشروعات النفط أثر سلبي على العديد من الشعوب الأصلية الكولومبية. بما في ذلك شعوب الياريق والكوفان والسيكوي⁽⁷⁴⁾.

ولما كان أبناء شعب اليوا يجابهون شركة أوكسيدنتال بتروليم الأمريكية من جهة، ويعتقدون أن أرضهم مقدسة من جهة أخرى، فقد هددوا بالقيام بانتحار جماعي إذا تم الاستمرار في عمليات الحفر. وفي هذه الحالة، وبدعم من حملة عالمية كبيرة، فازت الشعوب الأصلية، على الأقل، بمدة تأجيل. وفي شهر مايو/ أيار من عام 2002، قرر اجتماع حملة أسهم شركة أوكسيدنتال التخلي عن المساحات التي تغطي أرض شعب اليوا بعد أن فشل بشر واحد في العثور على النفط أو الغاز الطبيعي. وفي الوقت ذاته، استمر خط أنابيب كانوليمون العائد لشركة أوكسيدنتال في تسريب النفط إلى الأنهر والبحيرات الواقعة إلى شمال أرض اليوا وجذب هجمات مجموعات العصابات، التي بلغت 500 في السنوات الاثنتي عشرة الأولى من عملياتها.

نيجيريا

تُعدّ نيجيريا البلد الأفريقي الأكبر من حيث عدد السكان. وتتألف مناطق إنتاج النفط والغاز الطبيعي الأساسية على اليابسة من خليط من المجتمعات المختلفة الأحجام، وينتمي بعضها إلى مجموعات لغوية وإثنية أكبر، فيما بعضها الآخر ليس كذلك. ويبلغ عدد سكان نيجيريا مئة مليون نسمة، وينقسمون إلى مئتي جماعة إثنية. وفي عام 1995، كان إعدام كين سارو-ويوا، زعيم حركة بقاء الشعب الأوغوني (موسوب MOSOP)، وثمانية من زملائه قد جذب الانتباه إلى أحد أوجه النزاع ضمن نيجيريا حول الوصول إلى إيرادات النفط. ذلك أن مناطق الشعب الأوغوني تعرضت للاستغلال الشديد من أجل النفط. وكان إنتاج شل يتدفق بمعدل 30000

برميل في اليوم في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. وقد تأسست موسوب في عام 1990، وفي عام 1992 طالبت شل وشيفرون والشركة الوطنية النيجيرية للنفط بأن تدفع 6 مليارات دولار مقابل رسوم تعود إلى ما سبق، بالإضافة إلى 4 مليارات للتعويض عن الدمار المؤكد الذي لحق بأرضهم، كما طالبوا بالتوقف عن إشعال الغاز. وأن يتم طمر أنابيب النفط.

أدت المظاهرات الهائلة والصلوات الجماعية ومقاطعة الانتخابات إلى دعم مطالب موسوب. ولكن القائدين العسكريين بابانغيذا وأباشا (مع مرحلة انتقالية في أثناء حكم إرينيست شونيكان) لم يقدموا أي تنازلات. ومنذ أواسط عام 1993، بدأت المجتمعات الأوغونية تتعرض لهجوم القوات العسكرية. ويقول المتعاطفون مع موسوب: إن وحدات الشرطة التي تمولها شل وتزودها بالسلاح قد استخدمت سفن الشركة في بعض الهجمات. ووفقاً لأوكونا ودوغلاس، فقد قتل 1000 أوغوني في ثلاث قرى، وأصبح 20000 منهم بلا مأوى في أول أسبوعين من شهر سبتمبر / أيلول من عام 2003 (75).

أوقفت شل عملياتها في المنطقة الأوغونية في أثناء ذروة الاحتجاجات الأوغونية، ولكنها الآن توافقه للعودة إلى المناطق التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج فيها، إذ تصل إلى 3 دولارات للبرميل الواحد (76).

وليسست احتجاجات الشعب الأوغوني سوى أشهر الاحتجاجات التي قامت بها مجتمعات المناطق النيجيرية المنتجة للنفط، ويحاول ناشطون من مجتمعات دلتا النيجر العمل معاً لتشكيل جبهة للضغط لتلبية مطالب مشتركة. وفي أواخر عام 2003، خططت عدة مجموعات نسائية لعقد اجتماع ضخم في عام 2004 يضم ممثلين عن كل المجتمعات، وذلك لتنسيق الأنشطة. وفي عام 2002 و 2003 تصدرت النساء من البلدة النفطية في واري عناوين الأخبار، عندما قمن باحتلال إحدى منشآت النفط في إيسكرافوس وحاصرن موقعاً لقاعدة بحرية مزعم إنشاؤها؛ وذلك احتجاجاً على مستوى المنافع التي يحصل عليها مجتمعهن من عمليات النفط في المنطقة.

وكانت أدبيات بعض منظمات مجتمع الدلتا قد بدأت تثير موضوع الانفصال، وهو أمر لم تكن للسلطات الفيدرالية - وفي الواقع - النخبة الشمالية لتقبل البحث فيه في أي ظرف من الظروف. وفي شهر فبراير / شباط من عام 2003 أوردت جريدة إبيستريم الناطقة باسم صناعة النفط أقوال زعيم المجموعة التي تدعى رابطة مجتمعات دلتا النيجر، وقد هدد فيها بالانسحاب من الاتحاد، وبأنه ربما يسعى للانضمام إلى دولة الكاميرون المجاورة (التي على خلاف مع حكومة أبوجا حول مسائل إقليمية). وبعد بضعة أشهر اقتبست الجريدة نفسها أقوال ناشط آخر: «هناك شعور بأن الاتحاد النيجيري يقترب من نهايته فيما الانفصال يلوح في الأفق. وإنني لا أرغب في ذلك، ولكننا سوف نصل قريباً إلى مرحلة يتعين علينا فيها أن نناقش ما إذا كان ينبغي على نيجيريا البقاء متحدة» (78).

ويعد الخصام ما بين مجتمعات الدلتا من جهة، وشل (وشركات نفط أخرى بدرجة أقل) والحكومة النيجيرية (التي تُعدّ شل وكيلاً محلياً، بوصفها مشغلاً لمشروع مشترك مع شركة النفط الحكومية) من جهة أخرى، أمراً غير معقد نسبياً. وكانت بيئة الأرض والمياه في كثير من أجزاء دلتا النيجر قد دمرت بفعل إنتاج النفط. ويريد السكان المحليون الحصول على تعويض وإيقاف الأنشطة المدمرة، إذ يعتقدون أنهم لا يحصلون على حصة عادلة من الثروة التي يتم إنتاجها عبر استغلال الموارد الطبيعية الواقعة تحت الأرض والمياه التي عاشوا عليها جيلاً بعد جيل.

بيد أن التنافس على الوصول إلى إيرادات النفط جعل المجتمعات في مواجهة بعضها بعضاً. مما ولد الصراعات التي تتسم بالدموية والتعقيد أو فاقمها. وكانت نقطة ارتكاز العنف منذ عام 1997 ولاية الدلتا التي تنتج 40% من نفط نيجيريا. وهناك تقاتل الميليشيات التابعة لمجموعات الإيجاو والإتسيكيري والأوروهوبو الإثنية للسيطرة على مَورِدَين للإيرادات: أولهما الذي يأتي من الحكومة المركزية التي تعيد إلى الحكومة المحلية 13% من عائدات الإنتاج، مما يعني أن المواقع التي يتم الحصول عليها عبر الانتخابات تعد وسائل قوية للمحسوبية. وثانيهما الإيرادات التي يتم الحصول عليها من سحب النفط بشكل غير شرعي بكميات ضخمة من أنابيب

النفط التي تخترق المنطقة. حيث يتم سحب ما بين 150000 و300000 برميل في اليوم، وتحملها على مراكز كبيرة وتهريبها خارج نيجيريا لبيعها في الدول المجاورة، بما في ذلك بنين وساحل العاج. وإذا أخذنا المعدل الوسطي لهذه التقديرات، فإن هذا الإجراء المربح يشكل 10% من الإنتاج الوطني، ويقدر ثمنه بمئات ملايين الدولارات سنوياً. وقد تسامحت أنظمة الاتحاد والولاية المتعاقبة مع هذه الممارسة، ويعتقد أنها ستستمر بسبب التواطؤ المباشر لشخصيات عليا.

وتعمل المنافسة والغيرة ضمن الجماعات على تغذية التنافس للسيطرة على أعمال «تهريب النفط»، وهكذا:

إن الاقتتال من أجل السيطرة على فرص تهريب النفط غير الشرعي قد صعد العنف في ولاية الدلتا، وعمل على جعل انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب أسوأ. فأضحي النفط فعلياً وقوداً للعنف على الرغم من أنه ينبغي أن يكون من السهل إيقاف سرقة من الناحية النظرية (إذ إن من الصعب إخفاء ناقلة، ومن السهل معرفة مالكيها). ويبدو أن بعض المناوشات في الخلجان الصغيرة لا تحتوي على مكون سياسي أياً كان، ولكنها وبكل بساطة اقتتال صريح على فرصة لسرقة النفط؛ وفي حالات أخرى، كانت الدوافع مختلطة⁽⁷⁹⁾.

وفي عام 2003 وحده، أدت المناوشات إلى وقوع مئات الوفيات، فيما تم تشريد آلاف الأشخاص. وعندما يصل العنف درجة كبيرة أو يتطور ليشمل خطف موظفي شركات النفط أو المتعهدين، ستكون النتائج معاكسة لرغبة القائمين على رعاية الميليشيات. فعلى سبيل المثال، بحلول أواخر شهر مارس/ آذار من عام 2003، كانت شيفرون تكساكوشل وتوتال فيينا إلف قد أوقفت إنتاجها الذي وصل إلى 800000 برميل في اليوم، فيما تم إجلاء طاقم العمل. وكما يعلم العاملون في وكالة الأنباء المالية، غالباً ما تؤدي التقارير الأولى التي تفيد بوجود اضطرابات في نشاط الإنتاج أو التحميل في نيجيريا إلى حدوث تحركات في عقود البيع الآجلة غير المباشرة في

الحكومة المحلية في مواجهة الحكومة القومية

إن السيطرة على حصة الحكومة المحلية من عائدات النفط، كما سلفت الإشارة، تمتحن في المناطق النيجيرية المنتجة للنفط بطرق حاذقة، وغالباً ما تكون غير قانونية. ذلك أن قيمة ووسائل توزيع العائدات الرسمية عرضة للتدقيق والتغيير في العديد من الدول المنتجة، حيث يطالب سكان المناطق المنتجة للنفط بالحصول على تعويض عما حدث لحياتهم من اضطراب، أو يصرون على أن يكون لهم حق في الإيرادات أكبر مما للحكومة المركزية. وهذا الإصرار الأخير مكرر؛ لأنه يثير تساؤلات وشكوكاً سياسية أعمق حيال حقوق الحصول على الإيجار، وشرعية الحكومة المركزية، وفي الواقع، حول الحدود القومية والمحلية القائمة. فالمناطق الواقعة في أندونيسيا ضمن خمسة أقاليم ستحصل على قرابة 80% من العائدات إذا ما تم توزيعها على أساس المنشأ، فيما يتقاسم 25 إقليماً بقية العائدات. وفي روسيا في عام 1997، حصلت المناطق الخمس الأغنى التي لا تزيد نسبة سكانها عن 5.5% من مجموع السكان، على 55% من جميع الإيرادات المحلية من الموارد الطبيعية⁽⁸⁰⁾. وفي المملكة المتحدة يقع الجزء الأكبر من النفط على مسافة من ساحل أسكوتلندا، مما وفر للقوميين الأسكوتلنديين سلاحاً مهماً يمكنهم من أن يشيروا بوساطته إلى الحيف الذي يلحق بهم - فالنفط الأسكوتلندي يمول الحكومة في لندن - كما أنه مصدر الدخل بالنسبة للمنادين باستقلال أسكوتلندا، وكما أوضحت إحدى الدراسات: «كذلك، فإن اقتسام الإيرادات لن يخفف النزعات الانفصالية، نظراً لأن الحكومات المحلية المنتجة للنفط سوف تكون بحال أفضل إذا ما احتفظت بكامل إيراداتها من النفط»⁽⁸¹⁾.

وفي الوقت الراهن - في نيجيريا - يذهب قرابة 13% من إيرادات النفط الفيدرالية شهرياً إلى الولايات المنتجة عبر الحكومة المحلية أو هيئة تنمية دلتا النيجر التي ورثت فريق مهمات النفط، وهيئة تنمية المناطق المنتجة للنفط والمعادن الفاسدين وسيئتي السمعة. وذلك بالإضافة إلى الإيرادات المخصصة لتلك الولايات باستخدام المعادلة المطبقة على كل ولايات الاتحاد. وتحاول بعض الولايات المنتجة للنفط أن تبرهن على أن كافة الإيرادات التي يتم الحصول عليها من مناطقها، إنما هي حق شرعي لها،

فيما تطالب الولايات الأخرى بالحصول على حصة من إيرادات حقول النفط والغاز الطبيعي الجديدة الواقعة في المياه العميقة.

إن الحاجة لإيجاد طريقة للخروج من حالة عدم الكفاية واللامساواة والفساد والعنف التي تولدها المنافسة للحصول على إيرادات النفط على مستوى الولاية في نيجيريا لها الأولوية. نظراً للإمكانات المتوقعة من استثمار الاحتياطيات الهائلة التي تملكها البلاد من الغاز الطبيعي، وإلا فإن مصدر الدخل الجديد سوف يطيل عمر المشكلات التي أوجدها إنتاج النفط. وفي السنوات القليلة الماضية، تم التقدم باقتراح مثير للجدل لتوزيع العائدات للأفراد الراشدين، عوضاً عن الوحدات الحكومية حين التعامل مع مسائل مثل التعويض عن الأضرار البيئية للمناطق المنتجة من خلال أساليب الإنفاق والضرية العادية⁽⁸²⁾. إلا أن إمكانية التطبيق العملي للاقتراح موضع نقاش مفتوح للجميع.

يمثل اقتسام الإيرادات ما بين الحكومتين المركزية والمحلية مشكلة على المستويين المالي والسياسي. سواء نظر المرء إلى المثال المتطرف الذي تمثله نيجيريا أو إلى مدى أكثر اتساعاً، إذ يميل على المستوى المالي إلى تقديم درجة عالية من التقلب في إيرادات الحكومة المحلية، مع كافة المشكلات القائمة بالنسبة للتخطيط ومخاطر الديون. كما أنه يمتد إلى المشكلات المرتبطة بالاعتماد على صادرات السلع الأساسية التي تدخل في النسيج الاقتصادي، مما يشكل شريحة ثانية من الحكم تعيق جمع الضرائب والمحاسبة. وعلى المستوى السياسي، فمن شأن قيام الحكومة المركزية بتوزيع الإيرادات والمستويات المنخفضة لتحصيل الضرائب على الصعيد المحلي أن يزيداً من اعتماد الحكومة المحلية على الحكومة المركزية، مما يدل ضمناً على وجود علاقات محسوبية.

النفط والعمالة

بقدر ما يؤدي الاعتماد على صادرات النفط والغاز الطبيعي إلى إعاقة تنمية القطاعات الأخرى من الاقتصاد، فإنه قد يعيق كذلك الظروف اللازمة لتنمية

أوسع للحركة العمالية، حتى ولو أصبح القطاع نفسه منظماً بموازاة مجالات تقليدية. وإذا ما شكل القطاع ذاته قطاعاً منعزلاً، يتميز بانخفاض العمالة فيه وكثافة الرأسمال، ضمن اقتصاد مضيئ يتزايد تخلفه أو فساد، فمن المحتمل أن تكون قدرته على عدوى القطاعات الأضعف الأخرى بأفكار التنظيمات العمالية الصناعية محدودة للغاية.

ومن شأن وصف عمليات القطاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يوضح بشكل جيد الطبيعة الانعزالية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي:

لا يكفي هذا القطاع بالتزود من وقوده الخاص وتوليد كهربائه. ولكنه يحمل نفطه بواسطة أنابيب ويشحنه على ناقلات النفط بواسطة أنابيب تحت سطح البحر، وهذا شكل من وسائل النقل لا يمكن استخدامه لأي غرض آخر، ويؤدي إلى عدم تكوين اقتصاديات خارجية. وكان من شأن وجود حقول النفط في مناطق قاسية وغير مأهولة إلى حد كبير عزل الصناعة عن المجتمعات والاقتصادات المحيطة بها. وقد تعزز هذا بفعل الحالة المتخلفة لتلك المجتمعات والاقتصادات، الأمر الذي يقلل كثيراً من الصلات التي تربطها بالصناعة. ويشكل هذا الوضع النقيض التام لما تشهده الدول المتقدمة، حيث يشكل النفط صلات وثيقة أمامية وخلفية، مع بقية الاقتصاد (83).

إن تحديد حجم العمالة التي يولدها القطاع ليس واضح المعالم. فشركة النفط الوطنية النيجيرية تقوم بتوظيف نحو 13000 موظف فقط، على الرغم من أن الشركات المشغلة توظف أكثر من ذلك، وتوظف شركة أرامكو السعودية، المنتج الوحيد في المملكة العربية السعودية، 56000 موظف فقط. وتشكل شركة بيدفسا الفنزويلية التي كانت توظف نحو 80000 موظف ومقاول مباشر في عام 1999. ما بين 1 و3% من الموظفين في البلاد. وفي الجزائر وفر القطاع نحو 50000 وظيفة مباشرة فقط.

تتبع تعقيدات إحصاء الأفراد من تقرير ما إذا كنا سنضيف مقاولين، وفي تلك الحالة هل ينبغي أن يكونوا مقاولين مرتبطين بشكل مباشر بالقطاع. أي أولئك الذين يعملون لصالح شركات الحفر على سبيل المثال — أو يشمل الذين في أحواض السفن

أو مقدمي الأطعمة، الذين توفر لهم الصناعة بعض الأعمال؟ هل ينبغي أن نأخذ في الحسبان حراساً محليين توظفهم شركات تعمل في اليمن؛ ليضمنوا لها الوقوف في وجه عمليات اختطاف وسائل النقل والطرق الأخرى لتحصيل حصة صغيرة جداً من الإيجار؟ وفي أثناء الثورة الإيرانية عام 1979، ولدت مشكلة التحديد هذه تقديرات لعدد العاملين في صناعة النفط والغاز تتراوح بين 19000 و78000⁽⁸⁴⁾.

ويقدم جيوستي الرئيس السابق لشركة بيدفا العدد الذي ذكر آنفاً والبالغ 80000، ولكنه ربما كان يبالغ عندما يقول: إن ما يزيد عن مليون وظيفة، أي ربع إجمالي الوظائف في فنزويلا، كان المسؤول عنها الطلب الذي تولده صناعة النفط والغاز الطبيعي⁽⁸⁵⁾.

والأمر الذي لا ريب فيه أن قوة العمل المركزية التي تشغل الحقول والأنابيب ومحطات التكرير والتصدير للدول المعتمدة على التصدير، تشكل نخبة صغيرة تتلقى أجوراً جيدة ضمن الطبقة العاملة المحلية، وهي قادرة على إيقاف أحد المصادر الأساسية لإيرادات الحكومة. ولما كانت هذه هي الحال، فمن المفاجئ أنه لم يتم إنجاز سوى القليل نسبياً على صعيد دور العمالة المنظمة في الدول المنتجة. هل يميل العاملون في القطاع إلى استخدام قوتهم فقط للدفع بمطالبهم في مكان العمل، مثل الأجور وظروف العمل؟ هل تضيف الأهمية الإستراتيجية للصناعة التي يعملون فيها على المطالب الاقتصادية بعداً سياسياً؟ هل سيتجه العاملون في النفط نحو القيام بعمل سياسي علني، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تصنيفه؟ هل يمكن إجراء مقارنات مفيدة ما بين مقاومة العمال الجزائريين للمقترحات المتعلقة بإصلاح الصناعة وتلك التي يبديها أقرانهم في نيجيريا؟ لا تجيب الفقرات الآتية عن هذه الأسئلة، ولكنها قد توضح لنا مجال البحث على نحو أفضل.

يتم في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، إما حظر منظمات الاتحادات النقابية، كما في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو وضع حد لها يصل لدرجة المنع، كما في المملكة العربية السعودية، أو وضع ضوابط صارمة عليها، كم

في دولة الكويت. وعلى الرغم من ذلك، فإن بحثاً سريعاً في أرشيف مجلة إستريم التي تصدرها الصناعة لعام 2003 سرعان ما يظهر قصصاً تتحدث عن احتجاجات عملية في الجزائر وفنزويلا ونيجيريا والهند والإكوادور وباكستان وكولومبيا وأندونيسيا والنرويج.

ولقد جاءت بعض هذه الأفعال نتيجة هموم نقابية تقليدية، مثل تلك التي جرت في أغسطس/ آب من عام 2003، عندما احتج العمال الهنود من شركة النفط والغاز الطبيعي بعد حادث تحطم مروحية مميت جرى في البحر على مسافة من ساحل بومباي، أو التهديد بإضراب إبريل/ نيسان في كالفسك بآسيفيك أندونيسيا، رداً على محاولات الشركة تغيير جدول العمل، أو قيام عمال النفط في كولومبيا بالإضراب عندما قالت شركة إيكوبيترو: إنها سوف تنشئ محكمة بعد انتهاء الزمن المحدد للمفاوضات.

وانطوى بعضها الآخر على الدفاع عن الحقوق المجتمعة أو التمثيل النقابي. وهكذا، قام عمال صناعة الغاز الطبيعي في باكستان بالإضراب في شهر إبريل/ نيسان، قائلين: إن أرباب العمل قد تخلوا عن الوعود التي سبق أن أطلقوها بتوفير وظائف ومنافع، بما في ذلك توفير مساكن وغاز طبيعي وكهرباء للقرى القريبة من الحقول. وفي كولومبيا، أخطر بلد في العالم بالنسبة لأنشطة الاتحادات العمالية، قام العمال بإضراب مدته 24 ساعة احتجاجاً على صدور مذكرة اعتقال لقيادي في الاتحاد، قيل: إن له صلات بإحدى فصائل الجماعات المسلحة، وسبق أن كان هدفاً لإحدى محاولات الاغتيال التي قامت بها الميليشيات اليمينية.

استمرت الاتحادات النقابية النيجيرية - اتحاد نيوبينغ للعمال اليدويين وبينغاسان للعمال الإداريين - بشن الاشتباكات القتالية، بالإضافة إلى اتحاد الموظفين الذي يقوم بدور ناظر الإضراب المرابط أمام أبواب توتال فينا إلف، لمنع الدخول إليها، على سبيل المثال، وأخذ أعضاء نيوبينغ مئة عامل مغترب رهائن، كانوا يعملون على أربع حفارات في سلوك متهور، وذلك في أثناء النزاع مع مقالو الحفر ترانزأوشن.

للاتحادات النقابية النيجيرية تاريخ من الاشتباكات القتالية التي تمتد بقوة إلى المجال السياسي. وفي عام 1993، رُجِّحَ بقيادةي نيوينغ وبينغاسان في السجن وتم استبدالهم بإداريين عينتهم السلطة الحاكمة في عهد بابانغيديا في أثناء إضراب يتعلق ببطالان الانتخابات. وفي عهد أقرب من ذلك، قامت أقسام من عمال النفط المنظمين في نيجيريا بالاحتجاج على إلغاء الدعم الممنوح لبيع النفط بالتجزئة. وبعدئذ، ونظراً لفوزهم بالتأجيل في تلك المسألة، قام مؤتمر العمال النيجيري NLC الذي له صلات بنويبة وثيقة بالاتحادات النفطية، بمهاجمة خطط الحكومة لخصخصة محطات التكرير الأربع للبلاد، والإشارة إلى أن انخفاض استطاعتها الاستخدامية قد أتاح للأشخاص الأقوياء في شركة النفط والسياسيين الإفادة من استيراد مشتقات النفط. وقال رئيس المؤتمر: «إننا بحاجة إلى وضع أهداف تتعلق بالإمداد، وليس الأسعار، إذ لن نصل أبداً إلى السعر الصحيح؛ نظراً للأسواق المتقلبة والضغط التخفيضي الذي يمارس على النيرة [عملة النيجر]، ولهذا فإننا بحاجة إلى جعل محطات التكرير تعمل؛ حتى تُصدَّر الإنتاج»⁽⁸⁶⁾. وتابع حديثه قائلاً: إن الإصلاحات في العمليات الإنتاجية الفرعية تحتاج إلى بيئة تنظيمية أفضل، وبذلك كان يتجه بوضوح وعزم نحو السياسة ودعت الاتحادات النقابية كذلك لتأسيس مؤسسة لادخار المكاسب غير المتوقعة الناتجة عن زيادة أسعار النفط. كما أن التحركات التي قامت بها شل لنقل بعض الوظائف الإدارية إلى الخارج قد جلبت اتهامات النقابات لها بانتهاج سياسات عنصرية تهدف إلى تهميش المهنيين المحليين، كما أنعشت النقابات القضايا المحيطة بفشل سياسات الاعتماد على النيجيريين «النيجرة» التي انتهجتها الحكومات السابقة.

ولقد أشارت خطط الخصخصة انتقاداً شديداً من اتحادات العمال في الدول لأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام 2003. وكنا قد ذكرنا آنفاً مسألة محطات التكرير النيجيرية. وفي الجزائر، جاء شهر فبراير/ شباط بإضراب عام امتد يومين، وشمل العمال في قطاع النفط والغاز الطبيعي على الرغم من أن خطط وزير الطاقة المتعلقة بالاستغلال التجاري لشركة

العمال تحمل الشعار: «سوناتراش ضعيفة يعني أن الجزائر ضعيفة» وكان الخوف المحرك يتمثل في ذلك الخوف المعتاد من أن الاستغلال التجاري سوف يؤدي إلى فقدان الوظائف الذي نراه في صناعة الأغذية الزراعية عندما تمت خصخصتها وفقد 60% من العمال وظائفهم⁽⁸⁷⁾. وفي منتصف ذلك العام شهدت الإكوادور إضراباً استمر تسعة أيام احتجاجاً على خطط الحكومة بالسماح للشركات الأجنبية بزيادة إسهامها عبر عقد صفقات مشتركة، بعد أن فشلت عقود الخدمات البسيطة في زيادة الناتج الضعيف للبلاد. وفي كل من تلك الحالات كانت الإجراءات الدفاعية للاتحادات النقابية العمالية قد تحدث بوضوح قدرة الحكومة أو امتيازها في تحديد سياسة صناعية إستراتيجية.

ومع ذلك، فإن تحركات عمال النفط في فنزويلا في عام 2003 كانت الأكثر وضوحاً من الناحية السياسية. فقد تم حسم جولة الأجور عندما انضم قرابة 30000 موظف في بيدفسا بقيادة مديرين من الحلقتين الوسطى والعليا، إلى إضراب المعارضة الذي يهدف للإطاحة بهوغو شافيز من الرئاسة. واقتبست مجلة إسترديم ما كان قد أدلى به روجير ديوان المحلل لدى شركة بيتروليوم فاينانس. حين قال: «إذا ما عرينا المسألة لنصل إلى جوهرها، فيمكننا القول: إن الشركة تحاول الإطاحة بالحكومة، وتلك مهمة عسيرة»⁽⁸⁸⁾.

ولقد أدى هذا الإضراب إلى إيقاف صادرات فنزويلا من النفط البالغة 2.7 مليون برميل في اليوم، وكذلك كانت حال ناتج محطات التكرير لديها، التي تنتج عادة مليون برميل في اليوم. وقد اعترض كبار المديرين في الشركة على خطوة شافيز في تعيين أشخاص في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية. وكذلك، فإن سياسته الرامية لإقامة تعاون وثيق مع الدول الأعضاء في أوبك لدعم الأسعار كانت تخالف سياسات الحكومات الفينزويلية السابقة وسياسة بيدفسا التي كانت تسعى لإضعاف الصلات ما بين البلاد والسياسة التي تنتهجها أوبك.

النفط، وكان من نتائج الإضراب إلحاق الأذى بإيرادات الحكومة وإيقاف تدفق

التي تضم الفقراء. وعلى أثر ذلك، تم طرد العديد من موظفي بيدفسا، ووردت أنباء عن وضع أسماء على القائمة السوداء. وفي الوقت ذاته. لجأ العديد من منظمي المعارضة إلى كولومبيا والسلفادور وكوستاريكا. وأنكرت واشنطن تدخلها في محاولة الإطاحة بالحكومة التي تعارضها. وتبعاً للظواهر، فإن الأرستقراطية العمالية، المكونة من قسم كبير من موظفي بيدفسا، قد ألقوا بثقلهم مع معارضة ترعاها المصالح التجارية الفينزويلية الخاصة وطبقة وسطى تتمتع بامتيازات وتدعمها واشنطن، على الأقل، ضمناً.

قبل ربع قرن من الزمن، اضطلع عمال النفط بدور رئيس في الإطاحة بحكومة شاه إيران. وكانت إسهاماتهم (وإسهام القطاعات الأخرى من تنظيمات الطبقة العاملة في الصناعة، مثل عمال الفولاذ والسكك الحديدية) قد جاءت متأخرة عن القطاعات الأخرى من السكان⁽⁸⁹⁾، إلا أنها كانت حاسمة، إذ أدت إلى إيقاف الإنتاج الوطني البالغ 5.7 ملايين برميل في اليوم، محدثة بذلك صدمة أسعار النفط الثانية. وكانت مطالب عمال النفط سياسية، ومن بينها إنهاء العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق السجناء السياسيين، وتفكيك جهاز المخابرات سافاك. واستهدف المضربون الصادرات إلى أفريقيا الجنوبية العنصرية وإسرائيل. ووفقاً لروايات معاصرة، كان عمال النفط قد انتخبوا ممثلين راديكاليين، لكن سرعان ما وجدوا أنفسهم على خلاف مع القيادة الدينية المنبثقة من أجزاء أخرى من الثورة الإيرانية. وكان الأمر بالنسبة لبعضهم أن عمال النفط قد أوقفوا الصناعة بالنيابة عن مجموع السكان، وبذلك بددوا الخرافات حول اتباع الأرستقراطية العمالية النهج المحافظ والبروليتارية الحديثة للنهج الاقتصادي⁽⁹⁰⁾.

التوترات الحدودية

إن العلاقات الاجتماعية والسياسية ضمن الحدود الوطنية المعترف بها تُعد مقدسة نسبياً - وهو جوهر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية - وهي النتيجة الطبيعية لعدسة الحدود نفسها التي غالباً ما كانت مفروضة من الاستعمار. ويكون الاستثناء عندما تتفوق قوة القانون الدولي. وهكذا، فقد أتاح دعم الولايات المتحدة

احتلال أفريقيا الجنوبية لناميبيا، على الأقل عندما كان ذلك ملائماً، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، واحتلال المغرب للصحراء الغربية، واحتلال أندونيسيا لتيমور الشرقية.

يؤدي إشراف الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ومحكمة العدل الدولية، على العلاقات ما بين الدول إلى التخفيف من النزاعات الحدودية بشأن موارد النفط والغاز الطبيعي أو التوسط فيها، ولكنه لا ينزع فتيل الصراع.

وحيثما تندفع أوروبا نحو الموارد الطبيعية في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين يتولد الصراع مع الشعوب المحلية، وما بين القوى الاستعمارية المتنافسة، لكن منذ التحرر من الاستعمار، تتحول تلك النزاعات لتغدو نزاعات محلية ما بين الدول الوريثة للكيانات الاستعمارية. إذ إن إغراء الإيجار المتولد من الصادرات إلى الشمال يولد التنافس على الموارد الطبيعية ما بين الدول الوريثة ويعززه.

وعندما احتلت المغرب وموريتانيا الصحراء الغربية في عام 1975 عند انسحاب أسبانيا، كان الفوسفات يشكل الثروة الأساسية للمنطقة، مما أثار الشكوك بأن المغرب يريد جعل نفسه المنتج المهيمن عالمياً والمحدد لأسعار السوق المزدهرة في ذلك الوقت. وبعد أكثر من سنتين ونصف، مع اكتشاف النفط قبالة ساحل

شهدت السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين اندفاعاً نحو النفط والغاز الطبيعي في خليج غينيا على مسافة من ساحل أفريقيا الغربية. ونتج عما تبعه من تدافع للحصول على حقوق في المساحات البحرية ما يزيد عن ثلاثين نزاعاً إقليمياً، معظمها تم حلها أو سوف يتم حلها سلمياً. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئة مشتركة بأعمال الاستكشاف على طول الحد البري للسنگال وغينيا بيساو. ولكن حينما أصدرت محكمة العدل الدولية في هاغو حكمها في عام 2002 بأن شبه جزيرة باكاسي تعود إلى الكاميرون وليس إلى نيجيريا، رفضت حكومة أبوجا الحكم وتمت إشارة المشاعر الشعبية وتطوع آلاف الشبان من المناطق المتنازع عليها للانضمام

موريتانيا باتجاه الجنوب، ومرة أخرى، لما كانت المملكة تعاني من مشكلات مالية نتيجة اعتمادها الكلي على استيراد النفط والغاز الطبيعي، فقد منحت المملكة لتوتال فينا إلف الفرنسية وكيرماغي الأمريكية امتياز التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية للصحراء الغربية كلها. ونشأ خلاف دبلوماسي كبير وقرار قانوني من الأمم المتحدة بعدم قبول استكشاف القوى الخارجية لموارد المناطق التي لا تحكم ذاتها، ومع ذلك تم جمع معلومات هائلة وأدى احتمال وجود النفط لمنح المغرب حافزاً جديداً للاستمرار في احتلالها.

وفي بحر الصين الجنوبي، تخضع سلسلة الصخور التي تمتد نحو 500 ميل، وتعرف باسم جزر سبراتلي لادعاءات إقليمية لما لا يقل عن ست دول تبدي اهتمامها في التراكبات الطبيعية غير المثبتة من النفط والغاز الطبيعي الواقعة تحتها. وتدعي كل من الصين وفيتنام وتايوان سيادتها على كامل السلسلة، فيما تدعي الفلبين وماليزيا وبروناي سيادتها على جزء منها. وقد حصل صدام بين البحرية التابعة للصين وفيتنام في عامي 1974 و1988 وتم تطبيع العلاقات في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، لكن مشكلة سبراتلي لم تحل، ونشب الخلاف ثانية في عام 1992 عندما أصدر كلا البلدين تصاريح استكشاف متداخلة لشركات النفط الأمريكية. وكلما تنامي نهم الصين للنفط والغاز الطبيعي، ازداد تصميمها على ألا تتنازل عن مزاعمها بالنسبة لما يمتدده الجيولوجيون الصينيون بوجود احتياطيات تبلغ مليارات البراميل.

وفي منطقة بحر قزوين، أدى النزاع الحدودي ما بين إيران ودول أخرى مطلة على البحر مثل أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وروسيا إلى تأخير أعمال شركات النفط وجعل مؤسسة هيرتيج الأمريكية اليمينية التي تضم بعضاً من كبار المفكرين تدعو جورج دبليو بوش للتدخل دبلوماسياً وعسكرياً عن طريق توسيع قدرات أذربيجان وصلاتها بحلف الناتو⁽⁹²⁾. وتشكك إيران بالحدود البحرية الموضوعة، وتلك المتعلقة بالبحوض البحري الذي يخص قطاعها من بحر قزوين، وكانت قد أثارت كذلك مسألة ما إذا كان قزوين بحراً أم بحيرة؛ لأنهما بذلك يخضعان لأنظمة قانونية مختلفة،

سعد إلى السطح بين الحين والآخر: فهناك خلاف ما بين الإمارات العربية المتحدة
يران، وخلافات حول الحدود المشتركة ما بين المملكة العربية السعودية واليمن؛ وتم
يُخراً تسوية نزاع ما بين قطر الغنية بالغاز الطبيعي والبحرين التي تفتقر للثروة
هيدروكربونية حول جزر حوار بعد معركة قضائية استمرت عشر سنوات.

وكان هجوم القوات العراقية على الكويت في شهر أغسطس/ آب من عام 1990
شهد الأكثر درامية. ففيما كان العراق يزعم سيادته على جارته الجنوبية الصغيرة
نذ أوائل الستينيات من القرن العشرين، وكسب بعض التأييد الشعبي لهذا الأمر
من القوميين العرب، إلا أن الدافع لغزو عام 1990 كان مالياً بصورة عامة. إذ إن
حرب العراقية الإيرانية التي امتدت قرابة عقد من الزمن قد جعلت العراق يرزح
حت أعباء الكثير من الديون للأنظمة العربية الأخرى، وبشكل خاص المملكة العربية
سعودية والكويت. وفي تلك الأثناء، كانت أسعار النفط تتراجع على نحو لا يرحم
زاد من انخفاضها ذلك الإنتاج الزائد لدولة الكويت. وفي الواقع، إن العراق كان
دفع أوبك لمحاولة رفع الأسعار في الأشهر التي سبقت الغزو.

99

الحقل الثاني: العراق والفقر والامساواة الهجه الآخر للنفط

تدعي طهران سيادتها على نحو 20% من بحر قزوين، فيما كان قطاعها قبيل انهيار
اتحاد السوفييتي، يشكل ما بين 12 إلى 14% من الإجمالي. وفي عام 2002، وافقت
رييجان على وقف استكشاف حقل آراز ألوف شارغ المتنازع عليه؛ وقبل عام كانت
سفن الحربية الإيرانية قد أبعدت سفينة تعمل لصالح شركة بي بي على مسافة من
لك الحقل.

وفي الوقت نفسه، كان هناك نزاع ما بين العراق والكويت حول حقل رميلة
حدودي. وقد رفض العراق مناقشة اقتسام تكاليف وإيرادات الإنتاج. وبعد انتهاء
حرب العراقية الإيرانية، رفضت الكويت البحث في أي من موضوع الديون أو
تياطيات النفط. في أثناء تلك الحرب، كان العراق قد وضع الألغام على القسم
أكبر من الحقل الواقع ضمن الحدود؛ للحيلولة دون وقوعه في أيدي الإيرانيين، ولكن
كويت زادت من إنتاجها من حقل رميلة، رابطة بذلك مسألة الحقل بقضية زيادة

ساب ثرواتهم، كما لو أن شعب بلد يفتقر للموارد يتمنى عبثاً أن تكون له ثروا
 لك. ويعد إبطال سحر «لعنة السلعة» مشروعاً سياسياً. ولا يمكن تحقيقه إلا م
 لال إنشاء مؤسسات اجتماعية تفرض الشفافية على جمع الثروة الهيدروكربون
 زيعها. وتعني طبيعة الإيجار أنه لا يمكن تحقيق ذلك الأمر إلا من خلال إسها
 بي واسع النطاق في عملية صنع القرار. وبلوغ هذا يطرح مشكلات تختلف باختلاف
 نتمعات، فقد تعني المشكلة لبعضهم مواجهة الانقسامات الإثنية، ولسواهم معالج
 نايا إقليمية، ولآخرين تقاليد حكم الأسر أو السلطة العسكرية. وفي بقاع آخر
 وف يكون التعبير عن المسألة بالمعيار الطبقي. وكان هذا كله لا يشكل تحدياً كافياً
 فإذا استطلعنا كل الدلائل هذه بشأن التوترات وعدم المساواة والظلم الذي واك
 اعتماد على صادرات النفط التي من المرجح أنها ستلازم الاعتماد على صادرا
 از، فإن مبررات الصياغات اللغوية الرنانة التي استشهدنا بها في البدء تكون واضحة
 لباً ما تمنحنا الهيدروكربونات لمسة ميداس الذي قد جنى كلاً من الذهب والشق
 الوقت نفسه، إذ الثراء والذهب في الدول المصدرة يذهب للبعض والشقاء للكثيرير
 لا يكمن لب المشكلة، فالإيجار بوصفه الشكل المهيمن للدخل الوطني عرضة بشد
 ص للافتقار للشفافية، فضلاً عن التوزيع وفق المحسوبية. وفي الوقت نفسه، فإن
 يطرة على النفط تمكن من إحكام السيطرة السياسية (والعسكرية) وتعزيزهما.
 وفيما كانت الغايات السياسية [لصدام] من ارتداء عباءة القومية العربية
 راز نصر سهل بعد الفشل الدموي لغزوه لإيران، قد اجتمعت وهدفه الإستراتيج
 مان أمن الحدود الساحلية لمنطقة الخليج، كان ثمة حجة قوية تقول: إن النفط
 ديونية، بالإضافة إلى المؤشرات بعدم اكتراث الولايات المتحدة، قد أقتعت صدا
 سين بشطب جزء من مديونته والاستيلاء على إنتاج الكويت البالغ 1.8 مليو
 بيل في اليوم.

1
 النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

ج الكويت والضغوط التخفيفية لهبوط الأسعار. وقد ادعى صدام حسين أن الكويت
 بنة للعراق بـ 2.4 مليار دولار، وأنها تشن حرباً اقتصادية على العراق⁽⁹³⁾.

ذلك أن طبيعة الهيدروكربون الإستراتيجية تعني ألا يترك لسكان بلد أن يقرروا وطبيعة البنى الاجتماعية لديهم. وكما سوف يعرض الفصل اللاحق، فإن ا
والغاز يمثلان للقوى الكبرى في العالم أهمية بالغة، ومن ثم؛ فإنه لا تترك ،
النفط والغاز يدير وهما بحرية.

ذلك أن طبيعة الهيدروكربون الإستراتيجية تعني ألا يترك لسكان بلد أن يقرروا وطبيعة البنى الاجتماعية لديهم. وكما سوف يعرض الفصل اللاحق، فإن ا
والغاز يمثلان للقوى الكبرى في العالم أهمية بالغة، ومن ثم؛ فإنه لا تترك ،
النفط والغاز يديرونهما بحرية.

يعد النفط أحد السلع الإستراتيجية العالمية التي لن تسمح الدول أبداً، سواء أكانت لك الدول كبرى أم صغرى، بتحريرها من السيطرة السياسية.

(1) يوسف. م. إبراهيم

منذ عام 1973 الذي جرى فيه الحظر العربي سيئ السمعة، وكل رئيس يحمل مالا عريضة في التحرر من نزوات الحكام الأجانب. ذلك أن أمن الطاقة لدينا يتصل مباشرة بالمطالب الشرهة لأوبك. إن أوبك تتأمر لتثبيت الأسعار والحد من إمدادات لأسواق العالمية بالنفط الخام بهدف تعظيم الأرباح. فعلى ابتكار مصادر بديلة لطاقة والإمدادات لمواجهة هذا الخطر. في تعاملنا مع السياسة الخارجية، ونظراً لكوننا نعبت بسياسة الطاقة، تنشأ لدينا حاجة الكبيرة للدفاع عن نفطنا، وهذه تشكل المحرك لسياستنا الخارجية. سواء كان لك في كولومبيا للدفاع عن أنابيب النفط، أو في فنزويلا لجعل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) سي أي آيه (تدخل، أو في الاحتلال الدائم للخليج الفارسي) الأمر لذي لا يخدم مصالحنا)، أو في توسيع احتلالنا لآسيا الوسطى، أو في سيطرتنا على مصادر النفط في بحر قزوين وطرق خروجه منه، وربما وجودنا في أفغانستان، ولعله يس من المستحيل أن تكون كلها متصلة بالطاقة.

(3) عضو الكونغرس الأمريكي رون بول

103 س الأمريكي هنري لفصل الثالث
هالمية العا عضو

يد (2) أمن
الكو نفر

طيلة نصف القرن الماضي، كان النفط المرة تلو المرة العامل الأساسي في الإلزام العالمية، من الإطاحة بمصدق في إيران وأزمة قناة السويس في الخمسينيات من القرن العشرين، إلى أزمة الأسعار في عام 1973 والحظر العربي القصير الأمد - العام ذاته، وأثر الثورة الإيرانية على الأسعار في عام 1979، وحرب الناقلات - الثمانينيات من القرن العشرين، وأزمة الخليج ما بين عامي 1990 و2003، وبالنسبة لبريطانيا، كان الاعتماد على النفط الآتي من فارس - إيران حالياً - قد خفف الاعتماد على الفحم من المناجم المحلية، حتى ولو لم يكن بالإمكان سحق قوة المنظمات العمالية العاملة في المناجم إلا في أواخر القرن العشرين.

كانت البحرية التابعة للدول الاستعمارية قد تحولت، في السنوات الأولى من لقرن الماضي، من استخدام الفحم إلى النفط. وكان دانيال بيرغين، مؤلف كتاب (The Prize) (الجائزة) الذي جاء بعد كتاب أنتوني سامبسون (The Seven Sisters) (الشقيقات السبع) وكتاب بيتر أوديل (Oil and World Power) (النفط والقوة العالمية). بوصفه صاحب الكتاب الأكثر رواجاً الذي يتحدث عن صناعة النفط، وفي دائرة الخارجية والكونغرس للولايات المتحدة¹

حسبما تشير هذه الأحاديث المقتبسة مؤخراً، فإن ضمان إمداد الطاقة - التي تعني في الوقت الراهن النفط وعلى نحو متزايد الغاز الطبيعي - يعد هدفاً إستراتيجياً أساسياً للسياسة الخارجية للدول المستهلكة. وعلى الرغم من أن كثافة استخدام الطاقة - مقدار الطاقة المستهلكة بالنسبة للإنتاج - قد انخفضت في الدول المتقدمة مع ازدياد الكفاءة وهجرة معامل الصناعات الضخمة إلى مجتمعات العمالة الأرخص في العالم النامي، فإن الطلب الإجمالي لا يزال ينمو، ويستمر الاعتماد على الطاقة المستوردة.

النفط - السياسة، والفقر، والكونغرس

104

تتمتع صحة اقتصادنا على ضمان إمدادات الطاقة بأسعار مقبولة لاقتصاديات المملكة المتحدة والعالم. وسوف نكون بحاجة لتحسين الكفاءة والاستقرار الطويل الأمد لسوق الطاقة الدولية عبر إصلاحات سياسية واقتصادية في البلدان الرئيسة للإمداد والعبور.

دى بيرغن ملاحظة تم اقتباسها كثيراً، مفادها: «أعتقد أنه بإمكاننا القول: إن قبة من أمن الطاقة قد بدأت عندما حول وينستون تشرشل البحرية البريطانية ن الفحم إلى النفط عشية الحرب العالمية الأولى»⁽⁵⁾. فبريطانيا وألمانيا (وفرنسا لجيكا) قد ذهبوا إلى الحرب في عام 1914 بوصفهم دولاً منتجة للفحم، وتتجه كل متزايد نحو النفط؛ ليكون وقودها المختار، لكنها كانت تقتصر إلى المصادر حلية للنفط. بيد أنها مع تطور الأسلحة الحربية المدرعة والجوية سوف تغدو ن الناحية العسكرية معتمدة باطراد على النفط، وهذا كفيلاً بأن تنافسها سوف حرق المناطق المنتجة للنفط في المؤامرات والاستغلال الاستعماري والحرب. ومع لوير محرك الاحتراق الداخلي الرخيص، أصبحت مركزية النفط بالنسبة للأمن قتصادي والعسكري أمراً حاسماً.

لقد تغيرت الضوابط، وكذلك اللاعبين الساعون لتحقيق أمن إمدادات الطاقة، حسبما حددتها حكومات الدول المستهلكة الكبرى، نتيجة للتغيرات الجيوستراتيجية التي أثرت فيها طيلة المئة سنة الأخيرة. وهذا معناه أن نظرتنا لأمن الطاقة قد تغيرت سواء في واشنطن أو لندن أو باريس أو طوكيو. فالولايات المتحدة تحابي الآن روسيا بوصفها مورداً للنفط، بينما كانت فيما مضى تمارس ضغوطاً على حلفائها في الناتو؛ ليمتنعوا عن شراء النفط الخام من الاتحاد السوفيتي. وتكاد الصين تصبح رمزاً للشيطان في الولايات المتحدة، وذلك مع تنامي دورها في أسواق النفط العالمية، بعد أن كانت غير ذات أهمية بالنسبة للسياسة النفطية.

شهدت السنوات الأولى من القرن الماضي بدء منافسة طويلة الأمد؛ للوصول إلى النفط الخام للشرق الأوسط، عبر نظام الامتياز الذي بموجبه عملت شركات النفط المدعومة من حكوماتها على الضغط على الحكومات المحلية الضعيفة والتابعة ودفعها لمنحهم حقوق إنتاج واستكشاف احتكارية. وفي معظم الأوقات، كان يتم تحديد من يقوم بعمليات الإنتاج في هذه المنطقة أو تلك عبر نقاش ما بين الحكومات الأوروبية فوق رؤوس السكان المحليين. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات

استكشاف احتياطات النفط في الشرق الأوسط، وفيما كانت القوى الأوروبية معتمدة على المصادر الخارجية للنفط منذ البداية (على الرغم من أن بريطانيا أصبحت مصدراً صرفاً مهماً لبضع سنين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في السبعينيات من القرن العشرين)، إلا أن الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج ومستورد أيضاً لم تصبح مستورداً نهائياً حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

سنوات الحرب الباردة

لقد حصل ذلك التحول مع دخول العالم في حقبة الحرب الباردة، وسرعان ما أصبح النفط مصدراً للنزاع. فبالنسبة لزعماء الحرب الباردة، كان النضال من أجل التحرر الوطني وعملية التحرر من الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين ميادين التنافس على النفوذ. وفي الوقت ذاته، كان من شأن انتشار قومية النفط أي التأكيد على السيطرة على الموارد الوطنية - من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، إدخال لاعبين جدد، وهم الدول المنتجة ذاتها. وقد أدى ظهورهم في ذلك الوقت إلى تورطهم - عن حق أو باطل - في مكائد الحرب الباردة. وهكذا، فني الولايات المتحدة وأوروبا أطلق لقب الشيخ الأحمر على أحد الأبناء المؤسسين لأوبك السعودي عبد الله التريكي استهزاء.

كما أن تحول الاتحاد السوفييتي ليصبح أكثر من مجرد مكتفٍ ذاتياً في مجال النفط والغاز الطبيعي في الخمسينيات من القرن العشرين، قد شكل مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وأوروبا الغربية: لخشيتهم من استخدام الصادرات سلاحاً إستراتيجياً وكان مصدر القلق الآخر يتمثل في أن الاتحاد السوفييتي سوف يحاول عرقلة وصول الدول الغربية إلى نفط الشرق الأوسط. كانت إحدى أولى المعارك في الحرب الباردة قد شنت على محاولات الاتحاد السوفييتي للوصول إلى موارد النفط الإيراني في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد احتل الاتحاد السوفييتي جزءاً من شمال إيران في نهاية الحرب؛ أملاً في ضمان نفوذ سياسي، بالإضافة إلى حلم روسيا القديم في الوصول إلى ميناء يطل على المياه الدافئة، والحصول على النفط اللازم في المدى القصير في انتظار إعادة الأعمار بعد الحرب. لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك

النفط في الصفقات التجارية قد وفر لموسكو النقد الأجنبي والنفوذ. وهكذا، ففي الخمسينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن واشنطن كانت قد أقعنت الحكومة البوليفية بالتخلي عن اتفاقية التعاون ما بين شركة النفط الحكومية لديها والاتحاد السوفييتي، إلا أن البرازيل وافقت في عام 1959 على أخذ الخام الروسي في محطات التكرير لديها. أما الحدث الأكثر شهرة، فكان حصول هافانا بعد الثورة الكوبية في عام 1959 على نفط روسي مدعوم مقابل السكر. وهو اتفاق لم ينتهِ إلا مع انهيار الاتحاد السوفييتي. وكان مهندسو النفط السوفييت ناشطين من الهند إلى اليمن وغانا.

كانت واشنطن قد ألحت على حلفائها الأوروبيين الامتناع عن قبول عروض النفط الروسي الرخيص أو على الأقل تجنب عقود طويلة الأمد. وبحلول السبعينيات من القرن العشرين، وتعاظم الانفراج في العلاقات الدولية، انهارت تلك السياسة في أوروبا، وفي الواقع، وبالرجوع إلى الخمسينيات من القرن العشرين، كان القرار الذي اتخذته شركة الطاقة الإيطالية (ENI إي إن آي) بشراء وتوزيع النفط الروسي الخام الرخيص قد ساعد على البدء في حرب أسعار، فُرض فيها على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، خفض للأسعار. وكان ذلك الحدث هو الذي حفز على إنشاء أوبك.

كان الاكتفاء الذاتي لروسيا يعني - على الأقل - لواشنطن وحلفائها، أنه ليس من المرجح أن تحاول موسكو الاستيلاء على جزء من الشرق الأوسط. ولكن كانت هناك مصادر أخرى للقلق، أهمها رعاية الاتحاد السوفييتي للحركات والأنظمة العربية الراديكالية. بيد أن تلك الأنظمة والحركات قد أثبتت أن مهارتها في الاضطلاع بدور في ذلك المجال ربما فاقت توقعات كل من موسكو وواشنطن. فإذا كانوا سعداء

بشدة وطالبت بانسحاب القوات السوفييتية، فوافقت موسكو على الانسحاب مقابل تأسيس شركة إيرانية سوفيتية مشتركة. وانسحبت القوات، إلا أن المجلس الإيراني رفض إنشاء الشركة. وفي أوروبا الشرقية، ساعد النفط والغاز الطبيعي الروسيين في عملية ربط الاقتصاديات التابعة بالاتحاد السوفييتي⁽⁶⁾.

في قبول ما تقدمه موسكو مقابل اتخاذ شيء في المواقف الأيديولوجية، فإنهم كانوا يعلمون أيضاً ضرورة الاستمرار في إمداد زبائنهم الأساسيين.

يشير فين Venn إلى التنوع في الأساليب الأمريكية والأوروبية في التعامل مع الدول المنتجة المثيرة للمشكلات في السنوات التي أعقبت استقلالها وانتهاء الامتيازات القديمة. وقد أثبتت بريطانيا وفرنسا تصلبهما ونزعتهما العدائية تجاه مستعمراتهما السابقة. ولم تكن واشنطن، منذ مدة طويلة، مقتنعة برفض لندن التام لتأمين مصدق لصناعة النفط الإيراني، ذلك أنها قد تعلمت التأقلم مع مسألة التأمين في المكسيك، وقررت أن تموض شركات النفط الأمريكية عن المبالغ الإضافية التي يجب عليها دفعها للحكومة الفينزويلية، عوضاً عن أن تخاطر بمواجهة ربما تقود كاراكاس لتأخذ مسار هافانا نفسه. وكان ناقد عربي للأنظمة في الشرق الأوسط يكتب عن الثلاثينيات من القرن العشرين قد أشار إلى تعبيرات سابقة عن هذا التنوع، قائلاً:

كانت الاختلافات ما بين الاتحادات المالية التي وقعت على الاتفاقيات الاستعمارية والاتحادات الأمريكية قد عكست سماتها القومية، فقد كانت الشركات البريطانية متفترسة ومعتمدة بشكل مباشر على القوة السياسية لحكومتها؛ للحفاظ على امتيازاتها، وحصص الإنتاج وتحديد الأسعار. ولم يرق الزعماء العرب الذين أوجدتهم القوى الاستعمارية، وكانوا يعتمدون عليها في وجودهم بمناقشة تلك السياسات أو لم يجروا على ذلك. وبالمقابل، فإن الأمريكيين الذين لم يألفوا السلوك الاستعماري والاستغلال الاقتصادي الناتج عنه، قد «تعاونوا» مع الزعيم المحلي، ابن سعود الذي كان معتمداً بالكامل على ما يدفعون له، وكانوا يعلمون أن «الامتياز في خطر على الدوام ما لم تتم تلبية مطالبه (الشخصية)». لكن النتائج كانت متشابهة: إذ يستمر الحكام في السلطة بفضل ما تدفعه شركات النفط لهم⁽⁷⁾.

ثم جاء غزو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمصر في عام 1956 بعد أن أمم جمال عبد الناصر قناة السويس، التي كانت أوروبا تحصل على إمدادات النفط الخام من الخليج عبرها. وقد عارضت واشنطن الخطوة وأجبرتهم على الانسحاب، وذلك بأن رفضت إمداد بريطانيا وفرنسا بالنفط الخام عندما أقفلت مصر القناة؛ ردأ على العدوان.

بعض نقاط التشابه في تعامل الولايات المتحدة معهما. فالأهمية الطاغية لصناعة النفط تظهر بوضوح في كلا البلدين، وكانت الحكومة الأمريكية مثلها مثل الشركات الأمريكية تقوم بحماية الاستثمارات عبر القليل من التدخل المتعمد الصريح والكثير من الامتيازات المحدودة.... بيد أن ما يظهر للعيان أنه فيما كانت وزارة الخارجية على استعداد لممارسة الضغط لتلبية أهدافها المنشودة، فإنها كانت مع ذلك تتوقع أن تقوم الشركات بإدارة السياسة النفطية على نحو ملائم⁽⁸⁾.

ولكن، بحلول عام 1973، ظهر أن سياسة الولايات المتحدة قد أخذت جانباً عسكرياً أكبر بكثير، وكشفت الوثائق التي سمحت الحكومة البريطانية بنشرها في عام 2004 وجود قلق حيال إمكانية إقدام واشنطن بفرض المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة إذا ما استمر الحظر العربي للنفط.

المنتجون في المقدمة

وفي وثيقة سرية للغاية — UK eyes Alpha — تداولها رئيس الوزراء ومجموعة محدودة من كبار الوزراء والموظف الرفيع المستوى في وكالة الاستخبارات بيرسي كرادوك رئيس قسم التقييم في وكالة الاستخبارات، وكانت هذه الوثيقة مستقاة من تعليقات أدلى بها عدد من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين وتشير إلى أن واشنطن قد تكون بحلول شهر ديسمبر / كانون الأول من عام 1973 تعد العدة للتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط⁽⁹⁾. وكان التحليل الذي تم التقدم به يقول: إنه إذا ما طال أمد الحظر المفروض على إمدادات النفط، وربما يكون ذلك بسبب تجدد القتال ما بين العرب وإسرائيل الذي شكل خطراً كبيراً على الاقتصاديات الغربية، فقد تقرر الولايات المتحدة ضمان أمن إمدادات النفط. وتقدر الوثيقة أن احتياجات الولايات المتحدة

109

الفصل الثالث: أمن النفط والإستراتيجية العالمية

كانت الوسائل المفضلة التي تلجأ إليها واشنطن لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فيما يتعلق بالنفط تتم عبر شركات النفط، وهذا يصدق في الشرق الأوسط وأمريكا

وأوروبا واليابان من النفط العربي تبلغ 760 مليون طن في العام، وهو مقدار أقل بقل من إنتاج المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا في شبتمبر/ أيلول من عام 1973. ولما كان بالإمكان الحصول على إنتاج أكبر من الدول الثلاثة الأولى، فإن القيام بهجوم ضد ليبيا البعيدة جغرافياً قد وضع جانباً. وتت الوثيقة النظر في كيفية تحقيق الهدف، بما في ذلك «استبدال» الحكام الموجودين بمز من الرحال المذعنين أو استخدام إيران أو الدول الأوروبية الغربية للقيام بالمهمة، التهديد باستخدام القوة، أو فرض حظر، ولكنها خلصت إلى أن الأمريكيين يفضل اللجوء إلى عملية سريعة يقومون بها بأنفسهم؛ للاستيلاء على حقول النفط، ووه للوثيقة، فإن الاستيلاء على المنطقة سيستمر قرابة عشر سنوات. كما تجري حساب تتعلق بأعداد القوات الأولية والمقبلة اللازمة والمتطلبات اللوجستية اللاحقة.

ولم يكتفِ اليماني بالإعلان بأن بريطانيا لكونها تعد بلسداً صديقاً ستحصل على دادات النفط المعادلة لتلك التي كانت تتلقاها قبل بدء الحظر وحسب، بل أضاف ، على استعداد للنظر في طرق لتعويض بريطانيا عن الكميات التي فقدتها؛ لكونها وفيما يشير إلى أن النظرة إلى أمن النفط قد تغيرت الآن من نظرة الحر الباردة إلى النظرة التي تعد أن منتجي النفط أنفسهم هم الخطر الأساسي والمباش تتابع الوثيقة: «إن التدخل الروسي لن يصل، على الأرجح، إلى حد التدخل العسكر المباشر، وإنه من المحتمل أن تقوم واشنطن بإعلام موسكو بالأمر مقدماً». وعند «سوف يحاول الروس الإفادة من المعارضة على أحسن وجه سياسياً ودعائياً». و أكبر خطر بالمواجهة غير المباشرة في الحرب سوف تكون في الكويت، إذا شجع روسيا العراق على التدخل هناك.

ويتخلل الوثيقة شيء من القلق من أن الحليف الأساسي لبريطانيا ربما يط منها المساعدة في الغزو؛ ذلك أن بريطانيا تفضل الآن حل مشكلاتها المتعلقة بالنف دبلوماسياً. وقبل توزيع ورقة التقييم التي وضعتها الاستخبارات بأسبوعين، اجت رئيس الوزراء وأعضاء كبار في الحكومة بالشيخ اليماني وزير النفط السعودي، الذ تحدث بالنيابة عن منتجي النفط العرب كلهم⁽¹⁰⁾.

قادرة على الحصول على مصادر النفط من سوق روتردام الفورية، وهي الهدف الأساسي من انحظر. كذلك عُدَّت فرنسا وأسبانيا دولتين صديقتين، فيما عُدَّت بقية الدول المنتمة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي، باستثناء هولندا، دولاً محايدة.

كانت أحداث عام 1973 تتألف من خيطين منفصلين غالباً ما يتداخلان. فهناك قضية أسعار النفط، من جهة، والسيطرة على الاحتياطات والتلاعب بالإنتاج لأهداف إستراتيجية في الجهة المقابلة، وهما بالطبع متداخلان. ولكن نتج عن دمجهما تحليل فضفاض يفيد منه سياسيون يمينيون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر كذلك في النقاشات المختزلة لبعض معارضي الحرب على العراق عامي 1991 و2003.

كانت الإجراءات التي تتخذها أوبك في السنوات الأولى بعد تأسيسها في عام 1960 دفاعية إلى حد كبير، بحيث لا تعدو أن تكون محاولة لوقف تراجع الأسعار الذي فرضته الشركات المنتجة عوضاً عن زيادتها. وبعد عقد من الزمن، كانت حكومات الدول المنتجة في الخليج تحصل على دولار واحد للبرميل مقابل النفط الذي تباعه الشركات لقاء 12 - 14 دولاراً للبرميل. وفي الوقت ذاته، قلَّت قيمة هذا الدولار الواحد، بسبب من تآمر ضعف الدولار. ولكن بحلول عام 1970، كان عدد من الدول الأعضاء قد تعلموا من فتزويلا العضو المؤسس، وتبنوا نهجها في الأسعار الذي بموجبه تحصل حكومة الدولة المنتجة على رسوم وضرائب على النفط. وفي عام 1971، نجحت أوبك للمرة الأولى في دفع شركات النفط للتفاوض مع المنظمة عوضاً عن التفاوض مع كل دولة بمفردها. وعلاوة على ذلك، فقد استطاع الأعضاء مجتمعين عبر ما عرف باتفاقية طهران، الفوز بزيادات في الأسعار «الآجلة» التي كانت تحددها الشركات حتى ذلك الوقت، وزيادة حصيلتهم من الضرائب إلى 55%. كذلك اشتملت اتفاقية طهران على زيادة تصاعدية سنوية في الأسعار. أما العنصر المهم الآخر، فكان قبول الشركات بوجوب حماية الأسعار في مواجهة انخفاض قيمة الدولار. وفي الوقت ذاته، كانت الحكومات الأعضاء تتجه نحو تأكيد سيطرتها على الاحتياطات عبر تأميم الإنتاج القائم. ذلك أن أوبك قد وافقت على انتهاج سياسة التأميم التدريجي، لكن بعض الأعضاء ساروا قدماً بسرعة أكبر، فأُهمت الجزائر

55% من المصالح الفرنسية، وسيطرت العراق على أصول شركة نفط العراق IPC (آي بي سي) واستولت ليبيا على عمليات BP (بي بي) وبدأت المملكة العربية السعودية حقبة مطولة من التأميم التدريجي لأرامكو في عام 1972.

وبحلول عام 1973 كان من الواضح أن اتفاقية طهران لن تصمد طويلاً. فأسعار النفط الذي يتم بيعه في السوق المفتوحة كانت تتضخم، وراحت الدول المنتجة تطالب بحصتها، وأعيد فتح المفاوضات في شهر أكتوبر / تشرين الأول، ولكنها باءت بالفشل، تاركة مجموعة من الدول الخليجية المنتجة للنفط ترضى زيادات في الأسعار خاصة بها. واستمرت أسعار السوق المفتوحة في التضخم، يدفعها للارتفاع الحظر على المبيعات للولايات المتحدة وهولندا وأفريقيا الجنوبية الذي ترضه الدول العربية المنتجة ردأ على دعم تلك الدول لإسرائيل في أثناء حرب أكتوبر / تشرين الأول. وفي شهر ديسمبر / كانون الأول فرضت أوبك زيادة بلغت 140%، ليصل السعر المحدد للنفط الخام العربي الخفيف إلى 10.84 دولارات للبرميل. ومنذ تلك اللحظة كتب فاضل الشلبي، وهو مسؤول كبير سابق في أوبك، قائلاً: «لقد أصبحت أوبك المدير الوحيد للأسعار»⁽¹¹⁾. وفكرة الشلبي صحيحة لدرجة أن الشركات وحكومات الدول المستهلكة التي تنسق معها بدقة لم يعد بإمكانها فرض الأسعار على حكومات البلدان المنتجة. ولكن، سيتضح قريباً أن المصالح المختلفة للدول الأعضاء في أوبك سوف تجعل تحقيق إستراتيجية جماعية للأسعار أمراً صعباً.

ويُظهر محضر اجتماع للحكومة البريطانية، يعود إلى أكتوبر / تشرين الأول من عام 1973 مدى القلق حيال الخطوة التي اتخذتها أوبك لزيادة الأسعار، بمعزل عن المخاوف الناتجة عن الحظر العربي، الذي ستنم مناقشته فقط في الكويت في اليوم الذي أعقب كتابة المحضر فيه. ويُعلم رئيس الوزراء حكومته أن الزيادة المقترحة ستكلف الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (EEC) 10 مليارات دولار إضافي في العام. وقد تصادف أن المحضر يذكر كذلك أن شركات النفط قد استشارت الوزراء فيما يتعلق بالخطوات المزمع اتباعها⁽¹²⁾.

والامر المثير ان محضر جلسة الحكومة البريطانية في عام 1973 الذي ذكرناه آنفاً قد تطرق كذلك إلى الاستعدادات للحظر المحتمل، ولكن لم يتضمن أي إشارة إلى الأسعار في تلك الفقرات. وكان ينظر إلى مفاوضات الأسعار والحظر على أنها قضيتان منفصلتان. وكما يشير فين، فإن إيران التي كانت إحدى الدول الصقور الأكثر تشدداً في قضية السعر في ذلك الوقت، لم تتورط في الحظر وكانت حليفاً مقرباً للولايات المتحدة، في حين أن المملكة العربية السعودية المحور المحرك للحظر كانت تكافح في أوبك لتخفيف المطالب المتعلقة بالسعر.

وفي الواقع، ثمة دليل على أن الولايات المتحدة كانت تدعم حملة أوبك لرفع الأسعار في أوائل السبعينيات من القرن العشرين. إذ يستعرض بيير تيريزيان في تاريخه عن أوبك عدداً من الأدلة التي توحى بأن إدارة نيكسون قد شجعت، وحتى حفزت، الدول الأعضاء في أوبك لرفع الأسعار: اعتقاداً منها بأنها ستحفز إنتاج الولايات المتحدة، وتحرم اليابان وأوروبا من التنافس التجاري والولايات المتحدة، وتخلق سوقاً للسلع

113 الفصل الثالث: أمن النفط والإستراتيجية العالمية

وبالرغم من أن أوبك بمجملها، والدول الأعضاء الأساسيين بما في ذلك فنزويلا وإيران قد تبنوا حملة لرفع الأسعار المحددة في محاولة لجعلها تتواءم مع الأسعار في السوق المفتوحة، فإن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) فرضت الحظر الذي بداته في 17 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1973. وكان هدفها الضغط على الولايات المتحدة لتتخلى أو تقلل من دعمها لإسرائيل، لأن تأثيره على السوق، برغم أنه من الجلي أن الوزراء الذين وافقوا على الحظر كانوا يدركون مضامين أفعالهم. وكان هذا الاستخدام الثاني «لسلاح النفط»، إذ استخدم سابقاً مدة قصيرة وعلى نحو غير موفق بعيد حرب الأيام الستة يونيو/ حزيران عام 1967 التي اجتاحت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. فكان من شأن الغضب الشعبي، عندئذٍ، والأفعال العنوية إرغام عدد من الدول العربية المنتجة للنفط، ومن بينها المملكة العربية السعودية، على فرض حظر قصير الأمد على الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، وقد فشل ذلك إذ تم الحصول على النفط الخام البديل بسرعة من الولايات المتحدة

ريكية، التي تشكل مجموعات ضغط قوية على مستوى الولايات والاتحاد. ولما كانت
سة الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بكثير من تكلفته في أوبك، فإن الأخيرة تشكل
سادة أكثر قدرة على امتصاص انخفاض الأسعار. وفي المقابل، فإن ارتفاع الأسعار
ترفع تكلفة النشاط الصناعي الضخم ككل، ولكنها تفيد كذلك قطاع الاستكشاف
نتاج، إذ تمكنهما من الاستمرار في الاستثمار. ومن دون ذلك الاستثمار، فإن
تمداد على الاستيراد سينمو على نحو أسرع بكثير. وكانت حلقة دراسية ضمت
عام 2003 أكاديميين وصناعيين وحكوميين على مستوى رفيع قد أشارت إلى أنه،
رغم من كل الأدبيات:

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

114

الأمريكية في الدول المنتجة للنفط⁽¹³⁾. كذلك هناك مسألة الحفاظ على الأنظمة
الصديقة، فعندما كانت الأسعار مرتفعة، حذر وزير الخارجية هنري كيسنجر بشكل
رسمي من أن تخفيضها بشكل عنيف سوف يهدد استقرار حلفاء مهمين⁽¹⁴⁾.

هناك سببان يدفعان الولايات المتحدة نحو اختيار أسعار أعلى للنفط: أولاً،
كانت الزيادات المتدرجة والمعتدلة في الأسعار تنسجم وسياسة واشنطن في حقبة
ما بعد الحرب العالمية التي تنهج نحو التوافق، عوضاً عن مواجهة حكومات الدول
المنتجة في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وفيما كانت كميات الواردات
إلى الولايات المتحدة قد ارتفعت على نحو لا يمكن إيقافه، فقد اتضح أكثر وأكثر
أنها لم تعد قادرة بعد الآن على أداء دور «المنتج الموجه» عالمياً، ذلك المنتج الذي
يزيد أو يقلل من إنتاجه؛ ليضمن توازناً عالمياً ما بين العرض والطلب. وقد انتقل
هذا الدور إلى المملكة العربية السعودية وسوف يبقى فيها. والسبب الثاني أنه
على حكومات الولايات المتحدة في ذلك الوقت وإلى الآن أن تتذكر دوماً أن بلدها
قد يكون مستورداً ومستهلكاً مسيطراً، ولكنه منتج رئيس، إذ توفر صناعة النفط
والغاز الطبيعي الأمريكي دخلاً وعملاً لأعداد كبيرة من الناحيين، ليس لطاغم عمل
الشركات الكبيرة فحسب، وإنما لمجموعة من المنتجين المستقلين الصغار الذين

من شأن ما ينتج عنها من انخفاض في الأسعار أن يؤدي إلى إفلاس الكل باستثناء المنتجين ذوي التكلفة الأقل، وهم دول الخليج العربي، وليس الدول غير الأعضاء أوبك، وهكذا فإن الأسعار المنخفضة لن تقلل، بل ستزيد القوة الاقتصادية النسبية للدول المنتجة في الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾.

كان الاختلاف في المصالح ما بين منتجي النفط في الولايات المتحدة والمستهلك الصناعيين والمحليين يتم حله تقليدياً عبر إبقاء الضرائب على النفط والغاز الطبيعى منخفضة جداً بالمقارنة مع أوروبا. وكانت المشكلة التي فرضتها أوبك بتحولاتها الدفاع إلى الهجوم في جذرها مشكلة سياسية أكثر من كونها اقتصادية. ولم يأت التأكيد الفاعل لقومية النفط الجماعية مجرد مسألة دفع المزيد مقابل النفط، بل إن مثلت فقدان السيطرة على موارد طبيعية حيوية. كما أثارت المخاوف من احتمال قيام المنتجين سلعاً أخرى بالاتحاد معاً، وكان من الممكن حتى الآن أن تكفل الأمن منظم السلع الدولية التي تضم كلاً من المستهلكين والمنتجين، وتحرم بذلك المنتجين قدرتهم على ممارسة قوتهم الجماعية. وكما تبين، فقد ساد هذا النموذج عود عن نموذج أوبك، ويعود ذلك بشكل كبير إلى أن المنتجين الزراعيين في المناخ الاستوائية كانوا يفتقرون إلى القوة التي تتمتع بها الدول المنتجة للنفط. ومع أنه كسدى اتفاقيات السلع الدولية آليات تؤثر في الأسعار، مثل خطط الامتناع عن الدفع الخصم، لكن تم التخلي عنها مع تسعينيات القرن العشرين.

فقدت الدول المستهلكة، من خلال شركاتها، سلطتها في تقرير أن تلك الأسعار سواء في ارتفاعها أو انخفاضها، سوف تتواءم مع احتياجاتها الاقتصادية الواسعة ومنذ ذلك الوقت، سوف يعتمد المستهلكون إلى حد كبير على عدم استعداد الدول الأعضاء في أوبك لقتل الإوزة التي تبيض لهم ذهباً برفعهم الأسعار كثيراً لدر. القضاء على انطباعها بالضرر باقتصاديات الدول المستهلكة. وعلاوة على ذلك، فالأمر الذي يثير المزيد من القلق؛ نظراً للوضع المتفجر في الشرق الأوسط

الذي هزّ الدول المستهلكة الصناعية، وأبعدها عما رأى عدد من المراقبين أنه حاد من الرضى. وكان الرد مواجهة الفعل الجماعي بفعل جماعي يتمثل في وكالة الطاقة الدولية (أي إي آيه IEA). كان اتحاد الدول المنتجة أوبك قد تشكل لمواجهة اتحا الشركات المشغلة المدعوة الشقيقات السبع المؤلف من شركات النفط الكبرى والقوة التي أخذت هيمنتها تزول تدريجياً؛ بسبب نمو شركات النفط المستقلة والشركاء، كان استخدام سلاح الحظر التعبير، المنطقي لهذا، ثم انتهى الحظر في السنة الجديدة، إذ قامت المملكة العربية السعودية في شهر مارس/ آذار بإبناؤه رسمياً.

وكالة الطاقة الدولية: مواجهة فعل جماعي بفعل جماعي

خفضت الدول العربية الأعضاء في أوبك إنتاجها من 20.8 إلى 15.8 مليون برميل في اليوم، وأعلنت أنها لن تصدر إلى الولايات المتحدة وهولندا (التي كان يتم فيه شحن نفط السوق المفتوحة إلى إسرائيل)، والبرتغال والدنمارك وروديسيا وجنوب أفريقيا. وستتم زيادة التخفيضات كل شهر. وكان أثرها على اقتصاديات دول منطه التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كبيراً. فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة 6% في الأعوام 1973 - 1975 وفي عام 1974 انخفض الناتج القومي الإجمالي لليابان للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁷⁾.

116

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

أن اتخاذ الشركات موقف المتفرج فيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار معناه أن الولايات المتحدة لم يعد بإمكانها فصل نفسها عن الدول المنتجة، إذ تمت تعرية الصلة ما بين قضايا النفط والقضايا السياسية. ففي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة على الجانب الآخر من الطاولة التي يجلس إليها العرب، وذلك وفقاً لما يشير كتاب وكالة الطاقة الدولية الذي يتحدث عن تاريخ الدول الصناعية.

لا يمكن للمرء استثناء الدول المنتجة للنفط من أن تجد أن ثروتها النفطية، التي تترام قيمتها بسرعة، يمكن توظيفها ليس لمصلحتها الاقتصادية وحسب، بل واستخدام

وقد أحدثتها كتلة الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة بالتحالف مع الدولتين الأمريكيتين، وهما الولايات المتحدة وكندا، فإنه تم تشكيلها لتستجيب لحالات الطوارئ قصيرة الأمد في الوقت الذي تعالج فيه قضايا أمن الطاقة على المدى الطويل، ثم تم ضم اليابان إليها، لكن فرنسا حافظت على الوهم الديغولي القائل بعدم الانحياز، وظلت خارج المنظمة حتى بعد حرب الخليج عام 1991، على الرغم من أن باريس كانت المقر الرئيس لوكالة الطاقة الدولية. وعلى النقيض من التدابير السابقة، كان على الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التزام قانوني لتأسيس مستويات إمداد لا تقل عن مستوى معين — كانت بالأساس تبلغ 60 يوماً، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 90 يوماً — ولدى أمانة السر القدرة على إطلاق آلية لتقاسم النفط تنزع سم أي حظر يفرض في المستقبل أو أي اضطراب آخر يؤثر على الدول

117

الفصل الثالث: أمن النفط والإستراتيجية العالمية

الحكومية التابعة للدول المنتجة. والآن وجدت الطاقة الدولية لتكون واجهة استهلاكية ستعمل على أن تحل محل الشركات، بوصفها حاملة مشعل الدول الصناعية، لتقف في وجه منظمة دائمة تتقدم بسرعة لتحقيق هدفها... مستعدة للتصرف في المستقبل بالنيابة عن الدول المنتجة بعزم سياسي واقتصادي واضح المعالم⁽¹⁸⁾. وإلى يومنا هذا، ما من أزمة عاجتها وكالة الطاقة الدولية حدثت بسبب بيع أوبك.

والى ذلك الوقت، لم يكن لدى كبار مستهلكي النفط في الغرب سوى منظومات ضعيفة وبدائية للتكيف مع اضطراب إمدادات النفط، وهي بشكل أساسي بعض الإرشادات المتفق عليها حيال تقسيم الإمدادات المتوافرة ضمن الدول الأوروبية الأعضاء في OECD وتوصية تقضي بأن تحرص الدول على أن يكون لديها مخزونات تعادل 90 يوماً من الاستهلاك، وبنية استشارية مرهقة تركت قوة اتخاذ القرار مع الهيئات العليا لتلك المنظمة، التي كانت تحكم على أساس الإجماع. وفي الواقع، إن مخزونات الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة كانت في عام 1973 تكفي 70 يوماً فقط، ولم يتم استخدام احتياطي المخزونات، أو لم يتم اقتراح استخدامها؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه ليس بالإمكان التوصل إلى إجماع بخصوص ذلك.

وبحلول شهر مارس/ آذار من عام 1979 عدّت وكالة الطاقة الدولية اضطراب الإمدادات مسألة جادة، ولكنها ليست كافية لإطلاق آلية التقاسم أو تنسيق تحرير المخزونات. وعوضاً عن ذلك طلبت من الدول الأعضاء ولم تأمرهم بتخفيض الاستهلاك نحو 5%. وتم رفض طلب تقدمت به السويد لتفعيل إطلاق تقاسم النفط لمساعدتها؛ وتم إيجاد طرق أخرى للحفاظ على الإمدادات للبلاد. ويتنسيق أفضل تمكنت OECD من تجاوز أزمة عامي 1978 - 1979 على الرغم من أن أسعار النفط كانت قد تضاعفت لتبلغ 25 - 30 دولاراً للبرميل الواحد.

تم تأسيس وكالة الطاقة الدولية لاستباق اضطراب الإمدادات والرد عليها. وليس لوضع حد للأسعار، بالرغم من الارتباط القوي بين النشاطين. ولإطلاق آلية لتقاسم النفط، بشرط ألا تستخدم إلا عندما يكون هناك نقص في إمدادات الدول سواء كانت منفردة أو مجموعة بنسبة 7% مع توافر إجراءات تحرير المخزون وتقييد الطلب للتأقلم مع العُجُوزات الأقل حدة. والحق، أنه كان ثمة نقاش حاد حيال متى يجب أن تتدخل الوكالة، ووجهت انتقادات للأفعال الأحادية التي تقوم بها الدول الأعضاء - الولايات المتحدة وألمانيا - عندما استخدمتا المخزونات على ما يبدو لتخفيض الأسعار المحلية.

أدى الحظر في عامي 1973 - 1974 إلى سحب ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم من السوق طوال مدة تطبيقه. وكانت المدة الممتدة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1978 وابريل/ نيسان 1979 قد شهدت أكبر عملية اضطراب في الإمدادات إلى الآن، إذ سحب من التداول ما مجموعه 5.5 ملايين برميل في اليوم - 10% من الطلب العالمي - حين ألقي عمال النفط الإيرانيون ثقلهم خلف الحملة الداعية للإطاحة بالشاه. فتضخمت الأسعار لتصل إلى ارتفاعات لم تشهد لها من قبل، وعانت اقتصاديات دول OECD ثانية.

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

118

شركات النفط، التي سوف الأعضاء. وتم وضع تدابير منهجية لجمع المعلومات من وكان على الدول الأعضاء تتحمل عملياً مسؤولية الاحتفاظ بنحو ثلثي المخزونات. ووضع خطط لكبح الطلب.

وأتى عام 1980 باضطراب جديد، إذ شن صدام حسين عدواناً على إيران، قامت على إثره حرب دموية امتدت نحو عقد من الزمن. وأدى النزاع على المناطق المنتجة للنفط، وممر شط العرب المائي المؤدي إلى الخليج إلى خفض الصادرات العراقية بنحو 3 ملايين برميل في اليوم، والصادرات الإيرانية نحو 1 مليون برميل في اليوم. ومرة أخرى لم تكن وكالة الطاقة الدولية بحاجة لتفصيل استجابتها للطوارئ، على الرغم من أن الدول الأعضاء كانوا قد وافقوا على إجراءات تبريد السوق، بما في ذلك حث الشركات على الابتعاد عن السوق الفورية الحارة جداً والسحب من مخزوناتهما ذات المستوى المرتفع جداً. وقد تضافر هذا مع ما هو مألوف في المملكة العربية السعودية من استعداد وقدرة على سد العجز، وازدهار إنتاج بحر الشمال، واتجاهات الاستهلاك المنخفضة - التي تعود بجزء منها إلى الكساد وجزء آخر إلى إجراءات كفاية الطاقة التي أعقبت عام 1973 - وهذا ما أدى تدريجياً إلى إعادة التوازن للسوق. وكان هناك ما أطلق عليه: «حرب الناقلات»، والهجوم على منشآت النفط في البحر، وسنوات الحرب ما بين إيران والعراق، ولكن أسعار النفط كانت قد وصلت إلى الذروة، وعلى وشك أن تبدأ انحداراً طويل الأمد.

كان الخطأ العسكري الفادح الثاني الذي ارتكبه صدام قد أثار رد الفعل الشامل الوحيد لوكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق باضطراب الإمداد. فغزو الكويت في شهر أغسطس/ آب من عام 1990 وما أعقبه من حظر فرضته الأمم المتحدة على النفط الخام الكويتي والعراقي قد أحدثا خسارة إجمالية في السوق بلغت ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم. وارتفعت الأسعار بعدة لتصل إلى ما يزيد عن 40 دولاراً للبرميل في سوق الصفقات الفورية، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة للمزايدات الكلامية، وليس لأسباب جوهرية. وفي الواقع كان هناك مخزون متواضع راكمته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريراً بأن العرض في السوق جيد، ذلك أن إيران والمملكة العربية السعودية كانتا تضحان بأقصى طاقتيهما⁽¹⁹⁾.

وبالفعل، فقد ناشدت أوبك وكالة الطاقة الدولية لتعمل على تلطيف الأسواق، ودعت لتحرير مضبوط للمخزونات المحفوظة⁽²⁰⁾. وفي الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني

راينا، فقد كانت قوة الإستراتيجية المتبعة إلى يومنا هذا تكمن في إمكانياتها، ولي في استخدامها الفعلي. ولعل التهديد باستخدامها قد أدى إلى تغيير سلوك الدول المنتجة، وإن إحدى الحجج المقدمة عن استعداد المملكة العربية السعودية للعجز في الإمداد طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ربما كان مردها إصرار المملكة على أن تضمن لنفسها الحصول على الأرباح من بيع النفط في السوق، وليس حكوما الدول المستهلكة (أما الحجة المضادة، فتقول: إن المملكة العربية السعودية كانت على استعداد دائم لضخ المزيد للحفاظ على اعتدال الأسعار). ويدور النقاش في الولايا

120

النفط - السياسة، والفقر، والكومي

لعام 1991 أعلنت أوبك أنها ستعمل على إمداد السوق بـ 2.5 مليون برميل إضافي. اليوم في حال حدوث أي عجز في الإمداد. ولم تقم وكالة الطاقة الدولية بتفصيل هذه الطوارئ استجابة لحرب الخليج إلا بعد أسبوع من الزمن، فسمحت بإطلاق ما يزيد على 2 مليون برميل في اليوم في سوق شهدت انحداراً شديداً. وقد جاءت هذه الخط يوم بدء الهجوم العسكري على العراق. وكانت المبررات التي قدمت لهذا التصريح في ذلك الوقت، الادعاءات الدائمة بأن إنتاج المملكة العربية السعودية ربما يكون معرضاً للهجوم في أثناء عملية عاصفة الصحراء، وأن رد فعل منتجي النفط العربي مشكوك فيه (على الرغم من العجز المعروف للقوة الجوية العراقية وقرار أوبك أواخر الشهر). ونتيجة لذلك، لم يتم بيع سوى نصف كميات النفط الخام الذي قدم الولايات المتحدة وألمانيا من المخزونات وتم تعطيل الخطة في شهر مارس / آذار. ويعا سكون في التاريخ الذي يكتبه عن وكالة الطاقة الدولية، قائلاً: «إن التناقض ما بين المستويات المذكورة أعلاه استعداداً لأزمة الخليج، والإجراءات البدائية واضطراب الدول الصناعية في المدة التي سبقت أزمة عامي 1973 - 1974 وفي أثنائها يعد أم مدهشاً بالفعل»⁽²¹⁾. ومن بين التهاني الذاتية الصادرة عن مجلس الإدارة كان هنا مذكرة معبرة تتحدث عن أهمية الدور الذي اضطلعت به الدول المنتجة للنفط، وعلا

المتحدة حول ما إذا كان ينبغي الحفاظ على الاحتياطي الإستراتيجي النفطي للبلاد ليكون وسيلة سياسية وإستراتيجية أم يتم تطويره ليكون أداة لإدارة السوق، يستخدم لتغطية الأسعار إلى حد ما، لتقف في مواجهة الآلية التي أنشأتها أوبك في السنوات الأخيرة، ولإطلاق المزيد من الإنتاج أو التقليل منه عندما تقع الأسعار خارج النطاق السعري الذي يتراوح ما بين 22 - 28 دولاراً للبرميل.

وكان غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في عام 2003 قد شهد دعوات لوكالة الطاقة الدولية لإطلاق تطمينات بأنها على استعداد للعمل. وقد وعد مديرها التنفيذي الجديد كلود مانديل، وزير الطاقة الفرنسي سابقاً، بتحرير كميات هائلة من النفط إن دعت الحاجة إلى ذلك. وأصدرت الوكالة نشرة حقائق أوردت فيها أن مخزونات الدول الأعضاء تبلغ 4 مليارات برميل، تمثل 114 يوماً من الواردات الصافية، ويمكن استهلاك تلك المخزونات بمعدل 12.9 مليون برميل في اليوم في الشهر الأول من حدوث أزمة.

ونتيجة لذلك ليس ثمة حاجة إلى أي فعل. فخلال سنوات الحظر المفروض على العراق منذ عام 1990، والمناورات الدائمة التي تدور حول أعمال برنامج النفط مقابل الغذاء، أضحت السوق معتادة على مُدَد انقطاع للنفط العراقي الخام. ومرة ثانية، كان من شأن التأكيدات التي أطلقتها الدول الأخرى الأعضاء في أوبك، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، تجنيب وكالة الطاقة الدولية الحاجة للقيام بأكثر من مجرد الإعلان عن استعدادها للعمل. وكان مانديل قد تحدث إلى وزير النفط السعودي علي النعيمي ووزير النفط القطري ورئيس أوبك في ذلك الوقت عبد الله العطية عند بدء غزو العراق. وقال: «لقد منحوني شخصياً الكثير من الراحة وبعض التفاصيل المتعلقة بكمية إنتاجهم وتخزينهم»⁽²²⁾. وإن وكالة الطاقة الدولية على أتم استعداد لاتخاذ إجراءات تكمل ما قامت به الدول المنتجة للحفاظ على إمدادات السوق. وهذا الاعتراف الصريح بالتفاعل عوضاً عن التنافس ما بين وكالة الطاقة الدولية وأوبك يناقض الموقف في السنوات الأولى للوكالة، كما عبرت عنه هيلغا ستيغ التي تحتل المركز الثاني في قمة هرم الوكالة، حين رفضت السماح بذكر أوبك في منشورات الوكالة.

على للوصول إلى موارد النفط في الخليج؛ لأن السوفييت قد يعمدون إلى إثارة، متفلال القلاقل السياسية المحلية، وقد تتوسع قواتهم إلى المنطقة بوسائل أخرى: فلاف الغزو الصريح. ومهما كانت الظروف، يتعين علينا الاستعداد لإدخال قوات الأمريكية مباشرة إلى المنطقة؛ إذ إن أمن الوصول إلى نفط الخليج العربي خطر (23).

وكما لاحظ أحد المعلقين في ذلك الوقت، ينبغي على الأنظمة التي تتمتع بأطق سياسي الاستمرار في بيع النفط، فحاجة السوفييت لنفط الخليج أمر تراضي، وعلاوة على ذلك، فإن حاجة الاتحاد السوفييتي لاستيراد القمح لم تؤد غزوه للأرجنتين.

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

12

مماية الشرق الأوسط

منذ تأسيس وكالة الطاقة الدولية، عندما كان ينظر إلى أمن الطاقة بوصفه بة شطرنج ما بين جبهتي الدول المنتجة والمستهلكة، أظهرت الثورة الإيرانية زمة الكويت وغزو العراق أن الأزمات قد تولدت في الواقع بفعل الدول التي تدعو شنتن: «الدول المارقة». وسواء فكرت الولايات المتحدة ملياً في غزو حقول النفط مربية في عام 1973 أم لا، فإن النشاط العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط سبب أمراً واقعاً بعد عقد من الزمن. حيث أنفق الرئيس ريغان مبالغ هائلة بلغ 1. ترليون دولار على التسليح، إذ سيتم نشر جيش قوامه 300000 جندي على نه ريع عبر حلفاء إقليميين مثل المغرب، وذلك كجزء من الإستراتيجية التي تشكوة الانتشار السريع، وكانت خطابات ريغان ووزير دفاعه كاسبر وينبرجر قد أعاد ملاقات الدولية إلى الأعماق الشتوية للحرب الباردة. فالتدخل السوفييتي يشاهد

مكان والعقيدة الراهنة كانت:

هيمنة شركات الطاقة يبدو أن مسألة «أمن الوصول» يصل إلى الحفاظ نليج العربي. ولهذا عمل الأمريكية على المعالجة والتسويق العالمي، لنفط

المخططون العسكريون الأمريكيون على ربط السلطة في المنطقة بالنفخ النووي... وتشجع واشنطن في هذه المرحلة سباق التسلح النووي بوصفه الحامي المطلق للوضع الراهن⁽²⁴⁾.

وكانت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، ترسخ تدخلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر وسائل غير مباشرة: المساعدة العسكرية والدبلوماسية والمالية التقليدية لإسرائيل. ودعم نظام السادات في مصر بعد عقده معاهدة للسلام مع إسرائيل، وتسليح صدام التابع السابق للسوفييت، وذلك في حربه ضد إيران، وفرض حظر على إيران، وتسليح المغرب في حربه ضد مقاتلي البوليساريو في الصحراء الغربية الذين تدعمهم الجزائر. وبحلول عام 1987، كان طلب الكويت المساعدة في مواجهة خطر الاعتداءات الإيرانية التي تشن على ناقلات النفط التابعة لها قد وفر الذريعة لانتشار البحرية الأمريكية في الخليج، وهو انتشار استمر حتى الآن، انطلاقاً من قاعدة في البحرين للأسطول الخامس.

وبحلول عام 1990، سقطت ورقة توت الحرب الباردة في عهد ريفان التي تستر التدخل العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما حصل لنوايا الاتحاد السوفييتي وأهدافه. ولكن الالتزام بالمصالح الإستراتيجية في المنطقة ظل كما هو حسب ما لاحظ جوستورك وأن ليش عشية عملية عاصفة الصحراء.

يتمثل الخطر في نظر العديد من الناس في الشرق الأوسط، في أربع مسائل متداخلة: (1) شرعية النظام الاقتصادي والسياسي القائم في المنطقة، الذي تجاهد الولايات المتحدة للحفاظ عليه، فيما يبدو أن العراق يتحدا، (2) السيطرة على موارد المنطقة، وخاصة النفط، وتوزيع عائداتها، (3) حل المظالم الطويلة الأمد. وعلى وجه الخصوص النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، (4) التنافس بين الدول العربية لفرض السيطرة⁽²⁵⁾.

لقد كان (جوستورك وأن ليش) محقّين في وضع النفط ضمن سلسلة المصالح الإستراتيجية المتداخلة، وكذلك الحديث عن «السيطرة على» النفط عوضاً عن

هناك احتمال كبير في بقاء اعداد هائلة من القوات الامريكية في العراق وافغانستان سنوات عديدة. ولكن حتى لو عزلنا القوات في تلك المسارح، فإن أعداد القواعد والمنشآت الأمريكية الأخرى في المنطقة يعني أن الشرق الأوسط يحتضن، بإرادته أو من دونها، عشرات الآلاف من العسكريين الأمريكيين، فعلى سبيل المثال هناك 1200 في القاعدة البحرية في البحرين و2000 في قاعدة العبيد الجوية في عمان التي تبلغ تكلفتها 1.5 مليار دولار، وكانت موجودة قبل الإعداد لغزو العراق بزمان طويل. وقد تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي بوتائر متصاعدة في السنوات الأخيرة، يقدر أن تكلفة غزو العراق في عام 2003 على دافع الضرائب الأمريكية قد بلغت 50. مليار دولار، بينما بلغت تكلفة الحرب في 1990 - 1991 قرابة 61 مليار دولار. وفي عام 2003 زادت الميزانية العسكرية بنسبة 15% تقريباً عن معدلها في أثناء الحرب الباردة. ويقدر أن يصل الإنفاق العسكري لعام 2005 إلى 400 مليار دولار.

النفط - السياسة، والفقر، والكهرباء

124

الوصول إليه، الذي لم يتعرض إطلاقاً إلى تهديد متعمد ما عدا على مستوى الخطابات الشعبية خارج نطاق ظروف عام 1973 الخاصة جداً وقصيرة الأمد.

بعد نزاع عامي 1990 - 1991 في الخليج، تم تعزيز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط بدعوة من الأنظمة المحلية القلقة بشأن إثارة عش الزنابير العراقي. وإن كان نطاق المنشآت العسكرية الأمريكية وأعدادها في منطقة جنوب غرب آسيا يُعدّ أمراً مدهلاً. وباستثناء المنشآت الكبيرة المتمركزة في تركيا وشمال أفريقيا، التي تخضع لسيطرة القيادة الأمريكية في أوروبا، لدى القيادة الأمريكية المركزية قواعد أو اتفاقيات لإنشاء قواعد في 11 دولة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى 5 في آسيا الوسطى و3 في القرن الأفريقي. وهناك 25 منشأة أساسية للانتشار، و40 قاعدة؛ لوجستية، و14 قاعدة للتدريب. وفي منتصف عام 2004، كان هناك نحو 170000 جندي أمريكي في جنوب غرب آسيا. كذلك كان لدى القيادة المركزية قوات جوية بلغ تعدادها 17000 فرداً وقرابة العدد ذاته من أفراد القوات البحرية. إضافة إلى ما يزيد

والحرب على الإرهاب»: الاسم جديد، والسياسة ذاتها

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة، تمت فترة أمن الطاقة، بالإضافة إلى كل جوانب السياسة الخارجية تقريباً والعديد من نواحي السياسة الداخلية عبر عنوان جديد «الإرهاب». وغالباً ما كانت تلك الصور التي برزت تقتصر إلى الوضوح، ويظهر ذلك في النقاش الذي دار في الكونغرس الأمريكي والإسهام الذي تقدم به توم لانتوس كبير أعضاء الكونغرس عن ولاية كاليفورنيا:

إننا لم نفحص، حتى الآن، كيف يعمل اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط على إعاقة قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي... فاحتياجات أمريكا المتضائلة تدريجياً لا تسد سوى نصف النفط الذي يحتاجه اقتصادنا. ويجعلنا هذا معتمدين كثيراً على أنظمة الشرق الأوسط التي تسيطر على الأغلبية الساحقة من احتياطيات النفط العالمية المعروفة. والعديد منها إما أنظمة ناشطة في عدائها الفاعل للولايات المتحدة، مثل إيران والعراق وليبيا، أو أنظمة غير مستقرة وأوتوقراطية يسيطر عليها الأصوليون الإسلاميون.

... ويقوض اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي. وخشية من حدوث حظر عربي، يملق دبلوماسيون الحكام الأوتوقراطيين في الشرق الأوسط، ويسمحون لممارساتهم المعادية للديمقراطية وللولايات المتحدة أن تمر دون عقاب. والمؤلم في الأمر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط غالباً ما تكون أسيرة للمصالح النفطية⁽²⁷⁾.

ومع اندماج الأنظمة بالمنظمات المعادية لهم بشكل عام، وانبعث سخيف لبيع الحظر، قدمت ملاحظات لانتوس مثلاً عن الطريقة التي تم فيها استخدام هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لدعم الحجة لشن حرب على العراق وتدخل الولايات

أسرعت مجموعات الضغط لترمي بتقلها بعد الحادي عشر من سبتمبر / أيلول
في شهر يونيو/ حزيران من عام 2002، قام الجناح اليمني لمعهد الدراسات
سياسية والإستراتيجية المتقدمة (IASPS إياسبس)، وهي منظمة إسرائيلية
ديها باحثون في كل من الكنيست والكونغرس الأمريكي، برعاية مؤتمر صحفي في
كابيتول هيل مقر الكونغرس من أجل «مناقشة الأهمية الإستراتيجية لنفط أفريقيا
لغربية بالنسبة للولايات المتحدة». وقد تم «تعزيز مبادرة إياسبس عبر مجموع
مبادرة النفط الأفريقي»، وحسب قول المعهد: «تم تسديد ضربة للسيطرة السعودي
العربية على الأسواق الأمريكية والعالمية جراء عزم الولايات المتحدة زيادة الحصص
لقد أضافت «الحرب العالمية على الإرهاب» قوة دافعة للمحاولات القديمة العهد
تنويع الواردات الأمريكية. وبشكل خاص مع تباطؤ تدفق النفط الآتي من كندا. وفي
تقرير سياسة الطاقة القومية الذي نشر بُعيد تولي جورج بوش القيادة، كررت إدارة
جورج دبليو بوش القول: «إننا بحاجة لتقوية تحالفاتنا التجارية، وتعميق حوارنا
كبار منتجي النفط، والعمل من أجل إنتاج أكبر للنفط في نصف الكرة الغربي وأفريقيا
بحر قزوين ومناطق أخرى ذات موارد نفطية هائلة»⁽²⁹⁾.

...إننا نشن حرباً على الذين أصبحت أنشطتهم الإرهابية ممكنة، على الأقل جزئياً
بفضل عائدات المشتريات الأمريكية والغربية للنفط من الخليج العربي. فمن الجمل
أن تلك المشتريات، على وجه الخصوص، توفر الدعم لأعدائنا الأصوليين⁽²⁸⁾.
ثانياً، إننا في وضع غريب، فمن بين مصادر الخليج العربي لم نعتمد إلا على صدا
حسين الذي ربما يكون الرئيس بوش عازماً على استبداله حسب اعتقادي.

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

126

المنظمة على نطاق أوسع وأعمق في كل شيء من العلاقات الإقليمية في بحر قزوين إلى
أنظمة الشحن. وكانت شهادة فرانك غافني، المساعد السابق لوزير الدفاع والذي
أصبح رئيساً لكبار المفكرين في مجال الأمن، في الاتجاه نفسه:
على الإرهاب قسطن حرب عالمية أعتمد أنه من الواضح أن قدرتنا على
تدفق إمداداتنا أولاً قادرين على إعاقة تتأثر، ربما إلى درجة كبيرة، إذا كان أعد
الملقة أنه التدخل في ذلك.

الأفريقية من واردات النفط لتصل إلى 25% بحلول عام 2010. وكان من بين توصيات المجموعة: إعلان خليج غينيا منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، وتأسيس قيادة فرعية إقليمية في المنطقة؛ وردع الخصوم من الدخول إلى المنطقة، بما في ذلك الدول العربية، «المارقة» ومناقصي الولايات المتحدة مثل الصين. وبحلول أوائل عام 2004، كانت القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي قد شرعت تعمل بمبادرة الساحل الكبير لتدريب القوات من موريتانيا وتشاد ونيجيريا ومالي، واتمام تدريب جيوش المغرب وإمدادها بالسلاح. ويعد هذا جزءاً من إستراتيجية أمنية في «قوس عدم الاستقرار» (أو قوس الأزمات) الذي تحدد بأنه يمر من القوقاز عبر دول بحر قزوين والشرق الأوسط والساحل إلى الساحل الغربي لأفريقيا. وواقعياً، فإن كل بلد جاء وصفه في القوس يعد منتجاً للنفط أو الغاز أو دولة عبور لهما أو مجاوراً لهذه الدول. ومن الخطأ أن يخلط المرء ما بين توصيات المجموعات الضاغطة الموالية والسياسة الجيوستراتيجية الواقعية أو المستقبلية للولايات المتحدة أو القوى الأخرى. ولكن ما تشير إليه تلك التوصيات إنما هو الطريقة التي تتعرض فيها الخطابات الرسمية للأسواق الحرة والشفافة الضامنة لأمن الطاقة للفساد السريع بفعل السعي للسيطرة على احتياطات النفط والغاز الطبيعي وطرق نقلها. ويتمخض عن ذلك المزيد من التدخلات والمزيد من شبكات التحالفات والخصومات، والمزيد من يؤر العنف المحتملة. ولا يوجد مكان يتضح فيه ذلك الأمر أكثر من منطقة بحر قزوين.

ضمان أمن منطقة بحر قزوين أم فتح صندوق بندوقا*؟

لقد كانت منطقة بحر قزوين مدة طويلة من الزمن مشار اهتمام كبير من الحكومات وشركات النفط الأجنبية، وهي إحدى الجواهر التي تنتظر أن يتم التقاطها من التاج السوفييتي المتهوي. وقد يصل الدخل المحتمل الذي ستحصل عليه شركات النفط الغربية إلى 5-10 مليارات دولار بحلول عام 2010⁽³⁰⁾. ولكن مواقع وجود احتياطات النفط والغاز الطبيعي تعني أن أسلوب استغلالهما حساس من الناحية

* بندوقا: امرأة أرسلها زيوس عقاباً للجنس البشري. بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاهما عليه (Pandora's box) ما إن فتحتها بدافع الفضول. حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزيا فمشت البشر، ولم يبق فيها غير الأمل (المراجع)

الحدود والتقسيمات الإدارية التي فرضت إبان الحكم السوفييتي قد فتح صندو بندورا بما فيه من قضايا تتعلق بالهوية والإثنية والقومية، بالإضافة إلى التنافس على إمكانية الحصول على الثروة المتوافرة أو المحتملة، وهذه الثروة غالباً ما تكون إيجا مرتبطاً بإنتاج أو نقل الموارد الطبيعية. وتشتمل الصراعات الحديثة العهد على حراً أهلية في طاجكستان والصراع الجورجي الأبخازي والعصيان في أذربيجان، والصراع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورني كاراباخ، والحرب في الشيشان، وعلا على ذلك، ثمة قلاقل داخلية كان السبب في حدوثها الأنظمة المحلية الفاسدة الال لا تتمتع بالكفاية، وفي أواخر عام 2003 تمت الإطاحة بالحكومة الجورجية بف انتفاضة شعبية. كذلك هناك التبعية الموروثة من الاندماج في الاتحاد السوفييتي مثل منع روسيا لأوكرانيا من الوصول إلى أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا.

النقط - السياسة، والفقر، والكهرباء

128

الإستراتيجية بالنسبة للعديد من اللاعبين، بما في ذلك الدول التي تدعي أحقيتها بالاحتياطيات، ودول المرور الفعلية والمحتملة، والزيائن المحتملين. وكان معظم المنطال يشكل جزءاً من الاتحاد السوفييتي وقبل ذلك منطقة متنازع عليها في اللعبة العظيمة بين الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كما أنها ما تزال منطقة تعتقد موسكو أنها ينبغي أن تكون ضمن نطاق نفوذها، وبذلك تحمل بذال الخلاف مع واشنطن في الوقت الذي تحرص فيه الولايات المتحدة على الوصول إلى النفط الروسي الذي قاطعته في أيام الاتحاد السوفييتي.

ومن ناحية المبدأ، كانت شركات النفط الغربية قد شرعت تصل إلى احتياطيا النفط والغاز الطبيعي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. ومن الناحية العملي فإن تطويرها كان ولا يزال بطيئاً. فعلى الرغم من القيود التقنية والاستثمارية والتنا، على اقتسام الموارد الواقعة تحت قاع بحر قزوين، فإن القضية الأساسية تتمثل كيفية نقل النفط خارج المنطقة.

بُعِيد أيام من انتخاب رئيس جديد لجورجيا حصل على تعليمه من الولايات المتحدة، سافر إليها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول؛ ليطالب روسيا بأن تسحب

قواعد جوية في أوزبكستان وقرغيزستان، فيما عملت القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة بالطبع على احتلال أفغانستان في أعقاب الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. وبالفعل ربط أصحاب نظرية المؤامرة الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بالطموحات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نفطي عبر شمال أفغانستان ليصل إلى باكستان، وهو مشروع تنمية شركة النفط الأمريكية يونوكال في التسعينيات من القرن العشرين وأزيل عنه الغبار مؤخراً.

وتظهر الحملة الأمريكية للسيطرة على احتياطيات منطقة بحر قزوين بجلاء في رعايتها لخط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان (BTC بي تي سي) ليكون خط التصدير الرئيس. وتم أخذ ثلاثة مسالك في الحسبان: غرباً عبر جورجيا، ومن ثم ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أو غرباً إلى ميناء سويسا الجورجي المطل على البحر الأسود، وعبر مضيق البوسفور إلى البحر الأبيض المتوسط، أو جنوباً عبر إيران إلى الخليج. وقد عارضت تركيا خيار البوسفور، ويعود ذلك في جزء منه إلى

قواتها من البلاد. وتعد جورجيا بلد عبور أساسي بالنسبة لنفط بحر قزوين. وحين انتقل باول إلى موسكو، شدد على أن الولايات المتحدة حالياً، تُعد القوقاز منطقة ذات أهمية إستراتيجية، متحدياً بذلك السياسة الروسية في الشيشان ومولدوفا. وتعد الشيشان دولة عبور للتدفقات الأولى الحالية لنفط بحر قزوين. وبعد عدة أسابيع انتقمت موسكو لذلك الأمر، فرفعت الرهان بالتهديد بانسحابها من اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا. وبعدئذٍ، اندلع الصراع على السلطة ما بين الحكومة الجورجية الجديدة والحكومة الإقليمية المؤيدة لموسكو في أزهاريا، مما جعل أذربيجان تحذر من تعقيدات إنشاء خط أنابيب باكو - جيهان وقلق أسواق النفط حيال 200000 برميل من نفط آسيا الوسطى يتم تصديرها يومياً عبر الميناء الأزهاري باتومي الواقع على البحر الأسود⁽³¹⁾. ومع اقتراب عام 2004 من نهايته، سرعان ما اتخذت الانتخابات التنافسية في أوكرانيا تعقيدات الصراع على النفوذ ما بين موسكو وواشنطن، مهددة بذلك بتقسيم بلد العبور هذا إلى اثنين.

الفصل الثالث: أمن النفط والإستراتيجية العالمية

المخاوف المشروعة من المخاطر المترتبة على زيادة مرور الناقلات عبر قلب أسطنبول، ويجزء آخر؛ لأن خط أنابيب يعبر منطقتهما يشكل لشركات الإنشاء المحلية فرصة لجني إيرادات أكبر بكثير.

وكان في الخيار الإيراني الكثير من المنطقية؛ وذلك لخص تكاليف إنشائه وسهولتها نسبياً، كما أنه سيدر إيرادات سريعة للدول المنتجة في منطقة بحر قزوين. ولكن كراهية واشنطن لإيران، المتمثلة في القانون الصادر عام 1991 بتطبيق الحظر على إيران وليبيا والتهديد بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط والغاز الطبيعي الإيراني، حتى ولو كانت غير أمريكية، أدت إلى استدعاء رؤساء أذربيجان وكازاخستان وتركمانيستان إلى البيت الأبيض في مُدد متقاربة من الزمن في عامي 1997 و1998 ليتم حثهم على عدم دعم الخيار الإيراني⁽³²⁾.

وبذلك لم يبقَ سوى خيار خط أنابيب BTC، الذي يحمل النفط عبر أبخازيا وناغورني كاراباخ قبل الوصول إلى تركيا الحليفة للناطو، ولكن غير المستقرة سياسياً. ومما زاد في صعوبة إقناع اتحاد شركات النفط لدعم هذا الخط تلك التكاليف الإضافية الهائلة. وفي نهاية المطاف، وجَبَ على الحكومة التركية دفع مبلغ 2.4 مليار دولار من التكلفة، ومع توفير الولايات المتحدة مجموعة من رزم المساعدات والمنح للتخفيف من التكلفة. ووفقاً للمشاركين في الحملات المضادة لخط الأنابيب، فإن ما قدمته الحكومة التركية - من إعفاء المشروع من الخضوع للقانون المحلي والتأمينات بأنها ستمعوض شركات النفط إذا ما تم إدخال قوانين تقلل من ربحية خط الأنابيب هذا - يشكل خرقاً لاتفاقيات السماح لأنقرة بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

وحينما تحدث آلان لارسون معاون الوزير في وزارة الخارجية الأمريكية عن مسألة خط سير أنبوب النفط قال:

إحدى المقاربات الممكنة أن تأتي الطاقة بشكل أساسي عبر إيران. ولكن إذا ما تحقق ذلك، فسوف تكون له نتائج خطيرة جداً ومعاكسة لنا، وهذا أحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تعمل جاهدة جداً لتوفير الأساس السياسي لإنشاء خطوط

متعددة مستقلة، بما في ذلك خط الأنابيب الذي يمر من باكوا إلى تبليسي، ثم إلى جيهان في تركيا، ذلك أنه أحد الطرق لضمان خروج الطاقة والاطمئنان أنها لن تعبر بدأً قد يحاول استخدام سيطرته على شبكة النقل لتكون مصدر قوة ونفوذ⁽³³⁾.

ولكنّ ثمة سبباً آخر لفرض تدفق النفط باتجاه الغرب، ذلك أن نفط آسيا الوسطى وغازها الطبيعي يتمتعان بأهمية عظيمة لدى الصين، ومن المرجح أن يتم إنشاء خط أنابيب من المنطقة إلى الصين في مرحلة ما، لكن تكلفته سوف تكون هائلة جداً وسيطلب إنشاؤه وقتاً طويلاً، وبشكل خاص؛ لأن المناطق الصناعية في الصين (حيث الطلب) تقع في الجنوب فيما سيأتي خط الأنابيب من الشمال. ولهذا السبب، فإن المديرين التنفيذيين في شركة بيتروكازاخستان، التي تنتج النفط من حقول كازاخ الواقعة على اليابسة وتبيع كميات صغيرة للصين، لا يتوقعون قيام فرصة في المدى القريب لإنشاء خط أنابيب يمتد نحو الشرق⁽³⁴⁾.

ولكن نفط آسيا الوسطى الذي يتم تسليمه عبر إيران يمكن له إما أن يسلم إلى الخليج؛ ليمتد شحنه إلى الصين أو الأسواق الآسيوية الأخرى، أو أن يتم استبداله بالنفط الإيراني الذي يمكن شحنه إلى آسيا، وهو إجراء مطبق الآن بالنسبة للكميات الصغيرة من النفط الخام الآتي من كازاخستان وتركمانستان. ولكن مشكلة الولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بهذا الأمر أن نفط آسيا الوسطى يمكن أن يغذي آسيا - بما في ذلك الصين - بينما طرق النقل عبر البحر الأبيض المتوسط تحول نفط آسيا الوسطى إلى نفط أوروبي بدلاً من كونه نفطاً آسيوياً⁽³⁵⁾.

إن سعي الولايات المتحدة لتحسين أمن الطاقة عبر تنويع واردات النفط، جعلها تنغمس في مستمتع عدم الاستقرار في القوقاز وآسيا الوسطى. وكانت الدراسة التي قامت بها مؤسسة راند بالاشتراك مع القوة الجوية الأمريكية لبحث هذه المسألة قد شككت، على العموم، في الأهمية الطويلة الأمد لموارد بحر قزوين بالنسبة لمتطلبات الطاقة الأمريكية، وكان لديها المزيد من الشكوك حيال قدرة الولايات المتحدة على فرض استئناف تدفقات النفط إذا ما قامت دولة أو عدة دول تسيطر على خط الأنابيب بإيقاف تدفقه. وسوف تنشأ الحاجة لتعاون تركيا عبر النافو، وتعد قدرة

تركيا واستعداد الناتو لخوض مغامرة عسكرية أمراً «غير مؤكد في أحسن الأحوال، وبشكل خاص إذا ما جعلتهما في مواجهة روسيا»⁽³⁶⁾.

ويشكل خطر «شن هجمات إرهابية محلية» على أنابيب النفط والبنية التحتية تحدياً أكثر صعوبة. وتعد خطوط الأنابيب عرضة للهجمات بشكل كبير - فقد وقعت مئات الهجمات على خطوط الأنابيب الكولومبية في السنوات الأخيرة، وتم التخلي عن محاولات الولايات المتحدة لإعادة فتح الصادرات العراقية الشمالية بعد غزو عام 2003 نتيجة عمليات تخريب غير بسيطة. ويمكن للهجمات التي تشن على محطات الضخ أو أنظمة الرقابة المحوسبة أن تشل الصادرات عدة أشهر. وتعد أنابيب الغاز الطبيعي أكثر عرضة للخطر؛ لأنها تتطلب ضغطاً دائماً.

وقد تمكنت شركات النفط في الماضي، وفي أجزاء من العالم من اتخاذ تدابير لضمان أمن البنية التحتية. وفي نيجيريا، تسيطر شل على قوة من الشرطة تعمل على تسليحها، ويفترض أن يقتصر عملها على مناطق محددة. وقد وردت تقارير في عام 1996 بأن بي بي وقعت اتفاقاً مدته ثلاث سنوات مع وزارة الدفاع لتشكيل كتيبة، قوامها 650 رجلاً للدفاع عن مواقعها في كولومبيا. وبعد عامين طردت الشركة مسؤولاً أمنياً رفيع المستوى درس تسليح القوات بمروحيات مقاتلة هجومية وإنشاء عمليات حرب نفسية⁽³⁷⁾. وفي العراق، تم إدخال شركات «أمن خاصة» لتقوم بواجبات حماية بعض المنشآت بدلاً من جيوش الاحتلال. ولقد أفادت الشركات من العلاقات الوثيقة بالجيش في بورما والسودان. ولكن هذه الأنواع من التدابير الخاصة لا تتطابق والتحديات الجيوستراتيجية التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها عبر سياستها الساعية. ليس لشراء واستيراد نفط منطقة بحر قزوين (ربما من اتحاد ماني (كونسورتيوم) لشركات تهيمن عليها الولايات المتحدة) فحسب، بل والسيطرة على العملية برمتها. وتمثل هذه المهمة خطيرة وإمبريالية محاولاتها لفرض إرادتها على الشرق الأوسط.

وفرة الأهداف

لقد أصبحت القابلية للتحرك، وعدم القدرة على التنبؤ بالخطر الذي تشكله القوات غير التقليدية موضع اهتمام شديد إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر /

أيلول على الولايات المتحدة. كما أدى اعتقال خلية في المغرب في شهر حزيران/ يونيو من عام 2002 زعم أنها خططت لشن اعتداء على سفن في مضيق جبل طارق الذي تمر عبره نحو 5000 ناقلة للنفط ومشتقاته كل عام، وحادثة تفجير ناقلة ليمبرغ عند ساحل اليمن التي وقعت بعد ذلك بعدة أشهر، إلى إظهار أن قطاع الطاقة وفر كمية هائلة من الأهداف المحتملة.

ولقيت الكثير من الاهتمام تلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لفرض شروطها الأمنية على الشركاء التجاريين عبر مبادرة أمن الحاويات التي أطلقتها. وبموجبها عملت الولايات المتحدة على تصدير خطتها الدفاعية ضد استخدام عبور الحاويات إلى الدول الشريكة، وذلك بالقول: إنه إذا لم يتم الالتزام بالشروط مثل تحديد محتوى الشحنات وتفتيشها وتوفير بيانات السفينة وشحناتها وركابها على نحو مبكر، فإن حركة مرور البضائع القادمة من الموانئ غير المنصاعة سوف تواجه تأخيراً مكلفاً. وتم تصدير نظام أمن الولايات المتحدة إلى عدد من الموانئ، على هيئة فرق من موظفي الجمارك.

وفيما تركز الاهتمام بأمن الشحن في الولايات المتحدة على استخدام الحاويات لنقل الرجال والمواد والتجهيزات العسكرية أو العمل بوصفها أنظمة لتسليم القنابل القذرة، فإن كل الأشكال الأخرى للشحن التجاري قد وضعت تحت التدقيق. وهكذا، وبضبط كبير من الولايات المتحدة عملت منظمة الملاحة العالمية التابعة للأمم المتحدة على إحداث تفسيرات في التشريعات، ووضعت مكانها سلسلة من التحذيرات والإجراءات الأمنية للموانئ وتحمل مسؤوليات جديدة لأصحاب السفن وأطقم العمل عليها. وسرعان ما اشتكى اتحاد عمال النقل الدولي (آي تي إف إيتف) من أن المعاناة ستكون على الفور من نصيب أعضائه. ذلك أن السلطات العسكرية الأمريكية تحظر عليهم أخذ إجازات للنزول إلى الشاطئ. وتكمن السخرية في أن هذا الاتحاد كان ينظم حملات منذ أمد طويل لوضع حد لنظام «الراية الملائمة، بحجة أنها وسيلة يستخدمها أصحاب السفن البغيضون للتنويه عن أنفسهم فيما يكون بإمكان أنظمة سياسية، مثل نظام تشارلز تيلور في ليبيريا الحصول على تمويل جراء هذه الممارسة.

ولم تكن الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على عجلة من أمرهم لمعالجة تلك القضية على الرغم من المضامين الأمنية الواضحة.

وتم، طبعاً، إخضاع الوسائل البحرية لنقل النفط والغاز الطبيعي للتدقيق. وكان خطر اختطاف سفينة ناقلة تحمل مئات الآلاف، أو حتى الملايين من براميل النفط الخام، أو تفجيرها في ميناء نيويورك، أو في منتصف الطريق عبر أسطنبول قد شكل موضوعاً لأفلام الإثارة في هوليوود، كما شكلت عواقبها مادة لأفلام الرعب.

ونتيجة لتحذيرات أمنية في أوائل يناير / كانون الثاني من عام 2004، تم إغلاق محطة فالديز للناقلات في ألاسكا التي تحصل الولايات المتحدة منها على 17% من الإمدادات المحلية للنفط. وكانت أولى التحذيرات الأمنية المتعلقة بالطاقة بُعيد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر رفض السماح لناقلة الغاز الطبيعي المسال النرويجية الدخول إلى ميناء بوسطن. ووفقاً لبعضهم، يمكن للهجمات التي تشن على ناقلات الغاز الطبيعي المسال (LNG) أن تكون مدمرة بشكل خاص، حيث إن حرائق LNG لا تتوقف إلا عندما يستنفد الغاز كله، فيما تنزع حرائق النفط ومشتقاته إلى الانطفاء على نحو أسرع⁽³⁹⁾. وكانت شل قد دفعت أحد الحائزين على جائزة نوبل في الكيمياء إلى تخفيف الخطر، باستخدام الحجة بأن القوة اللازمة لإحداث ثقب في خزان غاز على سفينة أو مصنع ستكون كبيرة جداً، بحيث تؤدي إلى نشوب حريق متركز في المكان، وليس حريقاً واسع الانتشار للغاز المتسرب⁽³⁹⁾.

ومع ازدياد الطلب على نحو لا يمكن إيقاؤه ومع تنويع الإنتاج، تأخذ التجارة تتوسع وتزداد معها أعداد وأحجام ناقلات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال (والمكثف). وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ازدياد التجارة البينية في النفط الخام من 32 مليون برميل في اليوم في عام 2000 إلى 42 مليون برميل في اليوم في عام 2010 و66 مليون برميل في اليوم في عام 2050. وسترتفع الواردات الآسيوية إلى ما يقارب الخمسة أضعاف لتصل إلى 24 مليون برميل في اليوم في عام 2030⁽⁴⁰⁾. وكذلك، فإن التجارة في منتجات النفط التي تتميز بتبادل أقل ما بين الأقاليم سوف تتجه

وفي الماضي أعيقت التجارة البينية في (LNG) نتيجة للتكاليف المرتبطة بسلسلة LNG برمتها، ولكن مع انخفاض التكاليف وارتفاع الطلب، وبشكل خاص مع انزلاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأمريكا الشمالية نحو عجز لا يمكن التغلب عليه إلا باستيراد LNG، فإن الأعمال ستزداد بسرعة. ويتوقع أن تزداد صادرات LNG من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية من 1.7 مليار متر مكعب في العام في عام 2000 إلى 97 ملياراً في عام 2030، وفيما تتضخم تلك الصادرات من الشرق الأوسط من 1.7 مليار إلى 104 مليارات متر مكعب في عام 2030⁽⁴¹⁾. كما أن اعتماد أوروبا على الواردات سوف ينمو على نحو مشابه لكن تلبيته ستتم، إلى حد كبير، عبر واردات الغاز الطبيعي الآتية في الأنابيب من روسيا وشمال أفريقيا.

تعد القضايا الأمنية والبيئية التي تثيرها الزيادة الكبيرة في أعداد شحنات النفط والغاز الطبيعي المعالج خطيرة جداً، وكنا قد ذكرنا، أمن خطوط الأنابيب بوصفها قضية ذات أهمية جيوسراتيجية في إطار حديثنا عن منطقة بحر قزوين. ويصدق الأمر ذاته على الشحن بواسطة الناقلات. يبلغ عرض مضيق ملقا ما بين ماليزيا وأندونيسيا 2.5 كيلومتراً. وتعتبر المضيق يومياً نحو 600 سفينة، من بينها ناقلات تحمل 50% من واردات النفط الآسيوي. وتعد القرصنة مشكلة كبيرة هناك، ففي عام 2003، شهدت المضائق 28 حادث قرصنة، وعلى الصعيد العالمي كانت القرصنة على الناقلات تشكل 23% من إجمالي حوادث القرصنة المسجلة والبالغة 445 حادثاً⁽⁴²⁾.

وعلى العموم، تتضمن عمليات القرصنة على السفن الكبيرة جرائم صغيرة نسبياً، مثل سرقة المخازن، والسطو الذي يقدم عليه أفراد طاقم العمل، وسرقة التجهيزات. وقد تعامل أصحاب السفن مع هذه السرقات على أنها مشكلات قانونية. ولكن هيئة الملاحة الدولية، التي تراقب القرصنة، لاحظت تغيراً في الاتجاهات فيما يتعلق بالسفن الأصغر، وازدياد نشاط «الجماعات المسلحة» في المناطق غير الحصينة سياسياً. فالمنطقة الواقعة على طول مضيق ملقا المجاور لإقليم آتشيه، الذي يقاتل الانفصاليون فيه القوات الأندونيسية، تعد منطقة نشاط لأعمال القرصنة بشكل خاص. وكان مسؤولو هيئة الملاحة الدولية قد ذكروا كذلك إمكانية ازدياد أعداد

عمليات سرقة زوارق القطر ومراكب نقل البضائع التي يمكن استخدامها في الهجمات التي تشن على السفن الأكبر⁽⁴³⁾.

ومن شأن القلق المتزايد حيال إمكانية شن هجمات على السفن في المضائق المزدحمة مثل مضيق ملقا أو مضيق جبل طارق أو قناة السويس أو قناة بنما أو الخليج العربي أو القنال الإنكليزي أن تزيد من نشاط القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة المحلية. ولكن نظراً لتزايد اعتماد كبرى الدول الاستهلاكية على واردات الطاقة، فمن المرجح أن ذلك سوف يكون نذيراً بازدياد تدخل تلك الدول في تنظيم النقل بالسفن والقيام بأعمال ضد القوات المعادية للحكومة التي تعد خطراً محتملاً لحركة مرور الناقلات، كما ينذر كذلك بحدوث توترات إقليمية ضخمة. وإن ازدياد اعتماد الصين، مثلاً، على استيراد النفط والغاز الطبيعي، يجعلها تقلق حيال قوة الهند البحرية. ومن المسلم به أن تطور تكنولوجيا المعلومات كان عظيم الفائدة لصناعة الطاقة، إذ مكّنها من النقل السريع لكميات هائلة من البيانات من موقع إلى آخر، ومن شركة إلى أخرى، بيد أنها جلبت معها شكلاً آخر من الخطر المتمثل في التجسس والتخريب، وهذا الخطر يتنامى حينما تصبح الكفاية التقنية اللازمة للتسلل إلى الأنظمة أكثر انتشاراً. ويشكل هذا الأمر قلقاً متزايداً لكل من الشركات والحكومات، وقد لاحظ أحد المستشارين الأمنيين: «من المرجح أن تتعرض الشركات للهجوم على يد أفراد حاصلين على التعليم، ولهم قضية تحفزهم. وسوف تكون لديهم الوسائل الاقتصادية للعمل وفهم تبعات أفعالهم»⁽⁴⁴⁾.

الصين: بيع الغد

يمكن من الآن التكهّن بأن التهديد المحسوس المحتمل اللاحق لأمن الطاقة في الولايات المتحدة، إنما هو تلك العين التي يقوم أكثر بلدان العالم إسرافاً في استخدام الطاقة برؤية العالم من خلالها. فازدياد الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي يعكس، بل إنه في الواقع يمكن البلد من الإسراع في التصنيع وتطوير قوة اقتصادها. ويمثل أحد الاتجاهات في عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النظر إلى هذا الأمر على أنه فرصة لحشد الصين في مصاف المستهلكين المنظمين، وتحسين

الاحتياجات الإستراتيجية والضغط على الدول المنتجة لتلطيف الأسعار. ولكن هناك نظرة أخرى إلى الصين، ألا وهي وجوب اعتبارها منافساً على إمدادات النفط والغاز الطبيعي. ويقوم مروجو هذه النظرة باستبدال «الخطر» السوفييتي «بالخطر» الصيني. وفيما كانت تتم إدانة موسكو لبيعها النفط والسلاح بأسعار زهيدة لشراء التحالفات السياسية، يجري الزعم بأن الصين تقوم بصفقات ثنائية للحصول على النفط والغاز الطبيعي. وينظر إلى توسع شركات النفط الصينية إلى السودان والجزائر واليابون، وحتى إلى صناعة الغاز الأساسية في المملكة العربية السعودية بكثير من الريبة. وهكذا:

كانت الصين على استعداد لعقد صفقات ثنائية للنفط مع عدد من الدول، بمقايضة النفط بما يسعى إليه نظراؤها، وتكون المقايضة غالباً أسلحة أو صواريخ أو تكنولوجيا نووية. وقد تصبح الإستراتيجية الجيوسياسية للصين قوة تخلق حالة من عدم الاستقرار ما لم يتم دمجها في إطار عمل دولي (45).

كان غافني في شهادته أمام لجنة في مجلس النواب الأمريكي قد بدأ حديثه بلهجة مدروسة، ولكنه سرعان ما انتقل ليسبغ على الصين صفة الشر والخطر:

إذا حقق الاقتصاد الصيني مستويات في استهلاك الفرد الواحد للطاقة تعادل مستويات اليابان، فإن الصين وحدها سوف تتطلب قرابة 70% من الإنتاج العالمي الحالي للنفط. وفي المقابل، إذا بلغت الصين مستويات الاستهلاك الأمريكي الحالي، فإن الجمهورية الشعبية وحدها سوف تتطلب أكثر من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. ومن الواضح أن هذه صيغة للصراع مع الصين، وبالفعل فليس من المستغرب أن تقول الصين - وهذا للاستهلاك المحلي بشكل أساسي، وعليناً أن نقر بذلك - إن حدوث نزاع بين الصين والولايات المتحدة أمر لا مفر منه، وأعتقد أنهم يتهيؤون لذلك.

... إنهم يعملون باجتهاد لتطوير علاقاتهم بالدول المصدرة للنفط، التي ينتمي معظمها لما نطلق عليه اسم «الدول المارقة»... إنهم يبادلون النفط بأسلحة متطورة، وفي بعض الحالات مقابل تقنية أسلحة الدمار الشامل (46).

لقد أصبحت الصين لاعباً تزداد أهميته في أسواق النفط، فيما تنمو حاجته إردات. وكنا قد ذكرنا ذلك الصراع المتعلق بضمان اتجاه نفط منطقة بحر قزوين والغرب عوضاً عن الجنوب والشرق؛ لتكفل أن يغدو نفطاً أوروبياً عوضاً عن كوز لماً آسيوياً، كما ذكرنا المجموعة المضاعطة التي تدعو لإبقاء الصين خارج أفريقيا ناك صراع مرير قائم في الشرق الأقصى الروسي، حيث يتنافس مشروعاً ايبب النفط، سيعمل المشروع الأرخص على نقل 600000 برميل يومياً من النفط وسي إلى الصين. أما المشروع الأعلى تكلفة فسينقل مليون برميل في اليوم إلى حل المحيط الهادي، ومنه إلى اليابان. والخيار سياسي إلى أبعد الحدود، فلم ستوى الروسي المحلي، قد يكون ذلك متداخلاً مع الخلاف بين الكرملين وميخائيل دوركوفسكي رئيس يوكوس أكبر شركة نفط في روسيا. ولكن لهذا الأمر تداعيات المستويين الإقليمي والدولي. وكما قال أحد كبار المعلقين حول الشأن الروسي: «إر ل الأنابيب الصيني أقصر وأرخص، لكنه يضع مصير صادرات النفط الروسي أيدي الصينيين»⁽⁴⁷⁾. ولن يلقى ذلك قبولاً لدى طوكيو التي تحتاج إلى المزيد غب في تنويع وارداتها. وكذلك؛ فإنه لن يلقى ترحيباً من واشنطن التي ليست علم تعداد لرؤية تحسن في العلاقات الصينية الروسية لتصبح ودية جداً والتي أقرت تقريرها المتعلق بالسياسة القومية للطاقة لعام 2001: «لا يرتبط أمن الاقتصاد طاقة الأمريكيين في سوق الطاقة العالمي مباشرة بإمداداتنا المحلية والدولية مر لاقة وحسب، بل وإمدادات شركائنا التجاريين أيضاً»⁽⁴⁸⁾. وقد قال أحد سماسرة الناقلات معلقاً: «نظراً للصادرات الأندونيسية المتناقصة مو المحدود للدول الأخرى المصدرة الواقعة على حوض المحيط الهادي، فقد بحثت الصين أكثر اعتماداً على النفط الخام للخليج العربي وغرب أفريقيا، وهو ء جيدة للملكي ناقلات النفط الضخمة VLCC»⁽⁴⁹⁾.

ولم يفت المملكة العربية السعودية، التي أخذت علاقاتها بالولايات المتحدة تزداد، ماً منذ عام 2001 الانتباه لهذا الأمر. فيما العلاقات ما بين بكين والرياض إ باعد، إذ إن طموحات الصين بالمشاركة في إنتاج المملكة العربية السعودية قد

تحققت في أوائل عام 2002 بعقد صفقة مع الشركة الصينية سينوبيك، بالإضافة إلى عقود مشابهة مع شركات أوروبية غربية وروسية، ولكن ليس مع الشركات الأمريكية. ويتوقع السعوديون بالمقابل إسهام الصين في العمليات الفرعية لصناعة النفط، مثل التكرير والتسويق.

ومن وجهة نظر أحد المراقبين المتمرسين لسوق النفط: فإن صعود الصين بوصفها مستورداً يتيح للدول المنتجة في الخليج القدرة على اختيار من سيتعاملون معه: «قد يكون من المجدي لكل من العرب والإيرانيين، الذين يمتلكون معاً ثلثي احتياطات النفط المثبتة في العالم، استغلال هذا التشكيل الجديد للقوى الدولية. وعقد صداقات مع كل من الصين والهند»⁽⁵⁰⁾. ويتابع المعلق ذاته النصح: «أقيموا صداقات جديدة عبر التجارة. وخذوا كل بيضكم من السلة الأمريكية، ومن ثم استخدموه للضغط على الولايات المتحدة، عوضاً عن جعل الولايات المتحدة تمارس الضغط عليكم».

الأمن عبر التنويع:

ملاحقة الوهم

عقب حظر النفط عام 1973، كشف الرئيس الأمريكي نيكسون عن بروجيكت إنديبندينس (مشروع الاستقلال)، القاضي بتحقيق اكتفاء ذاتي للولايات المتحدة في إمدادات الطاقة بحلول عام 1980. وسرعان ما اتضح أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه، وهكذا تم استبداله بخطة للزيادة القصوى للإمدادات المحلية والأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها بأقل تكلفة ممكنة. وبعد ارتفاع الأسعار في عام 1979، قال الرئيس كارتر: «من الأهمية بمكان أن تقلل الأمة من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد» وأن نستبدله بمجموعة طموحة من السياسات لزيادة الإنتاج المحلي من الوقود الهيدروكربوني وأنواع الوقود البديل. وبعد أكثر من عقدين من الزمن، كان قانون سياسة الطاقة الذي أصدره جورج دبليو بوش في عام 2003 قد انتهج السبيل ذاته، وكان يطمح إلى: «توفير سياسة طاقة قومية شاملة تقوم بموازنة إنتاج الطاقة المحلية وجهود المحافظة على الموارد والكفاية، وذلك لتعزيز أمن الولايات المتحدة وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للنفط»⁽⁵¹⁾.

وقد قامت دول OECD بتعديل أنماط استخدام الطاقة لديها نتيجة لارتفاع الأسعار في السبعينيات من القرن العشرين، ويعود ذلك بجزء منه لمعايير كفاية الطاقة، وبجزء آخر لبطء النمو الاقتصادي. فانخفض نمو الطلب على النفط إلى 0.65% في السنة ما بين عامي 1975 و1985 وانخفضت واردات الولايات المتحدة من 73 مليون برميل في اليوم في عام 1976 إلى 5 ملايين برميل في اليوم في عام 1980. ومع ظهور مصادر النفط البديلة، مثل بحر الشمال، تراجعت نسبة واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء في أوبك من 69.3% في عام 1976 إلى 63.1% في عام 1985. ولكن نسبة الاستيراد من دول الخليج العربي تضاعفت واقعياً لتصل إلى قرابة 25% ما بين عامي 1973 و1976، على الرغم من الحظر الذي فرض في عام 1973. ولكن بعد الثورة الإيرانية تم تقليصه إلى 6.1% (52).

ولكن مع تقوية النمو الاقتصادي تبرز الاتجاه التصاعدي العالمي للواردات، ومعه تبرزت أهمية أوبك والدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج بما لديهم من احتياجات ضخمة وقدرة إضافية للإنتاج. وفي عام 1990، وصلت الواردات الأمريكية إلى مستوى قياسي بلغ 8 ملايين برميل في اليوم، وقد وفرت أوبك 53.8% منها ودول الخليج 24.5%. وبحلول عام 2002 وقفت الواردات عند مستوى 11.4 مليون برميل في اليوم، 40.1% منها من أوبك و19.8% من دول الخليج. وكفانا حديثاً عن سياسة تقليل الاعتماد على «الدول المارقة» فعندما سمحت الأمم المتحدة للعراق بتصدير النفط ثانية في عام 1996، سرعان ما أصبحت الولايات المتحدة أكبر زبائنه، فاستوردت 725000 برميل في اليوم في عام 1999، لتصل إلى الذروة في عام 2001 عند مستوى 795000 برميل في اليوم واستمرت في الاستيراد بكميات كبيرة بلغت 442000 برميل في اليوم في عام 2002 مع استعداد واشنطن لغزو البلاد.

قد تعمل سياسة تنويع مصادر الواردات على توسيع نطاق الوصول إلى الأصول العسكرية والدبلوماسية لواشنطن ولكنها - كما رأينا آنفاً - سوف تعمل بالضرورة على المخاطرة بإثارة مناطق عنف أمنية. فهل يعني هذا أن بإمكان الولايات المتحدة تجنب تداعيات التوقعات بالنسبة لمصادر إمدادات النفط المستقبلية؟ هل بإمكان

بحر قزوين، وروسيا وغرب أفريقيا تزويد الولايات المتحدة بكميات كافية من النفط لتحقيق المسعى الذي استمر أربعة عقود لتقليل الاعتماد على الواردات من أوبك والشرق الأوسط؛

ثمة شكوك قديمة من أن الإدارات الأمريكية قد عملت على المبالغة في إمكانيات احتياطيات منطقة بحر قزوين والسرعة التي يمكن لعمليات الاستكشاف أن تبدأ فيها. وكان تقرير مؤسسة راند المذكور في موقع آخر، بالرغم من استخدامه تقديرات تم تحديثها منذ ذلك الوقت، قد شكك في الأهمية الإجمالية للمنطقة: «في حين أن ظهور منطقة بحر قزوين بوصفه مصدراً مهماً لأمن الطاقة الدولية سيسهم في تحسين أمن الطاقة، إلا أنه من المنظور الغربي، ومن ثم من منظور الناتو ليس من المرجح أن تصبح إمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين حاسمة لأمن الغرب ورخائه، أو أن تصبح نقطة ضعف إستراتيجية محتملة». ومرة أخرى: «على الرغم من كل المبالغات التي تحيط بما كتب عن نفط منطقة بحر قزوين، فمن الصعب تجنب النتيجة التي مفادها أن إمكانيات الطاقة لحوض بحر قزوين ذات أهمية جيوسراتيجية محدودة» (53). وتحدث الافتراضات المتفائلة بأن أذربيجان وكازاخستان ستنتجان 3.5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2010، ويشكل هذا الرقم 7% فقط من الطلب المتوقع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وكان إنتاج النفط الروسي وصادراته يزدادان بنسب ثابتة، ليضربا رقماً قياسياً بعد آخر. ومن المرجح أن يستمر في الصعود - ويذكر أحد التوقعات أن الصادرات ستصل إلى 7 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010 (54). وفي الوقت ذاته، ستجد صادرات الغاز الطبيعي أسواقاً نامية في آسيا وأوروبا. وتعتقد إكسون موبيل أن روسيا سوف تمد أوروبا بـ 40% من الغاز الإضافي الذي تحتاجه. كما عقدت الحكومتان البريطانية والروسية اتفاقاً مبدئياً بأن يعمل الغاز الطبيعي الروسي على سد العجز البريطاني عندما تنتقل المملكة المتحدة من مصدر صرف إلى مستورد صرف عند استنزاف احتياطيات بحر الشمال. وكانت شركات النفط الغربية الصغيرة منها والكبيرة، والمؤسسات المالية الغربية، مثل البنك الأوروبي

لإعادة البناء والتطوير، قد تحركت لتطوير كل شيء، بدءاً من الحقول التي كانت تُعدّ صغيرة جداً، بحيث لم تكثر بها الصناعة الروسية التي تمت خصخصتها إلى المشروعات الضخمة مثل سخالين في أقصى الشرق. وقد اتخذت الولايات المتحدة القرار الإستراتيجي بالبدء باستيراد النفط الخام الروسي مباشرة (كانت كميات منه قد وجدت طريقها إلى هناك عبر محطات التكرير الفينزويلية في السبعينيات من القرن العشرين)، وفي صيف عام 2003 استوردت قرابة 500000 برميل في اليوم، كما أن الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استوردت النفط الروسي الخام منذ وقت طويل، واستمرت هذه الكميات في التزايد، حيث كانت في عام 2001 تبلغ 2.7 مليون برميل في اليوم، ووصلت في عام 2003 إلى ما يزيد عن 3.4 ملايين برميل في اليوم⁽⁵⁵⁾.

إن وضع الافتراضات حيال اتجاه سياسة النفط الروسي يعد أمراً محفوفاً بالمخاطر. ففيما الحكومة توافقة لجمع الإيجارات من صادرات النفط والغاز الطبيعي المتزايدة، والشركات، المحلية والأجنبية حريصة على جني الإيرادات من الصادرات، فإن الطبيعة المركزية جداً لقطاع الطاقة بالنسبة للاقتصاد مؤداه وجود صراع، وإن السرعة التي تزداد فيها استطاعة خطوط أنابيب التصدير، ستحدد معدل نمو الصادرات. ويرى بعض المحللين أن نمو الصادرات سوف يتوقف في عامي 2005 - 2006 في غياب خطوط أنابيب جديدة، وقد ذكر عن المسؤولين الروس قولهم: إنهم لا يعتقدون أن صادرات النفط الروسي للولايات المتحدة سوف تزداد بشكل كبير إلا في عام 2007 على أقل تقدير بسبب تلك القيود. ولا يتوقع تصدير الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة قبل عام 2010⁽⁵⁶⁾.

كانت الحكومة قد تمسكت بسيطرتها على معظم أنظمة خطوط الأنابيب، وهذا يجعلها تحتفظ بأداة حاسمة للسيطرة على الشركات التي تمت خصخصتها، والتي تتصف علاقتها بإدارة بوتين بأنها حافلة بالنزاع. إذ يُعدّ دور الحكومة المجال الأساسي للنزاع. هل تعين على الحكومة أن تعيد فرض شيء من السيطرة على الاحتياطات التي قام بلتسن بيعها بمبالغ زهيدة؟ هل يجب السماح للشركات بإنشاء شبكة خطوط

أنايب تصدير خاصة بها، أم يجب على الدولة أن تتفق على هذه الرافعة؟ هل ينبغي إنشاء شركة نفط حكومية؟

ما يزال هناك الخلاف حول أفضل النماذج لدمج رأس المال الأجنبي في الصناعة، فالحكومة والمجلس النيابي قد تقاطلا بشراسة ولزم من طويل حول شرعية اتفاقية المشاركة في الإنتاج. إذ إن حالة الشك أو عدم الرضى تشريعياً وقضائياً تظل عقبة أمام الشركات الغربية. وكان لي ريموند المدير التنفيذي لإكسون موبيل قد دعا للقيام بمجموعة واسعة من التغييرات على التشريعات الروسية، من قانون جديد يحكم انثروة في باطن الأرض إلى توضيح نظام الضرائب إلى أنظمة التحكيم⁽⁵⁴⁾. وفي بلد تبقى العواطف الشعبية فيه متشبثة بالرأي القائل: إن موارد روسيا هي ملك للشعب الروسي، فإن هذه القضايا كلها تُعدّ حساسة ولديها القدرة على إفساد الخطوط المستقيمة على الرسم البياني، ويقع خلف كافة القضايا غير المحلولة السؤال الكبير المطروح بشأن ما هو النموذج السياسي الذي ستبناه روسيا بشكل نهائي وكيف سيجدد ذلك شركاؤها في قطاع الطاقة.

تُعدّ مضامين السوق المشتركة للنفط الروسي ونفط بحر قزوين مصدر قلق لأوبك، إذ تقتضي. وفقاً لأحد النماذج. إما انخفاضاً في أسعار النفط الخام لأوبك بنسبة 50.1 دولار للبرميل مقابل كل 1 برميل إضافي في اليوم من صادرات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أو انخفاضاً كبيراً في إنتاج أوبك من أجل الدفاع عن الأسعار⁽⁵⁸⁾. وتُعدّ علاقة روسيا بأوبك علاقة انتهائية، فعندما انخفضت الأسعار عالمياً وافقت روسيا على القيام بإجراءات تجميعية مع أوبك لتبدو وكأنها تساعد في دعم الأسعار. ولكن الحقيقة أن روسيا التي تعد منتجاً منخفض التكلفة نسبياً كانت عازمة على زيادة حصتها في السوق وأكثر من مستعدة لأن تعرض بأسعار أقل من مدى الأسعار المستهدفة لأوبك. ولكن يمكن لأي تحول في التفكير السياسي للكرملين أن يغير ذلك.

لم يكن تطوير إمدادات جديدة للنفط من غرب أفريقيا يستند إلى الاعتبارات السياسية التي حكمت فتح منطقة بحر قزوين وروسيا لشركات النفط الغربية وحكوماتها، وإنما إلى الاعتبارات التقنية. فقد أصبح بالإمكان الآن أن نجد النفط تحت

آلاف الأقدام من سطح المحيط الأطلسي وأن نستغله تجارياً. وستكون نيجيريا وأنغولا في المستقبل القريب من الدول الأفريقية الرئيسة المنتجة لهذا النفط الواقع تحت المياه العميقة، ولكن هناك أعمال استكشاف وتطوير تجري على طول الساحل الغربي للقارة. وتوجه الأنظار الآن نحو شرق أفريقيا. وسوف يتضاعف إنتاج أنغولا ليتجاوز 2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2008 وذلك حين تنضم حقول مثل كيزومبا وبلوتونيوداليا إلى حقل جبراسول⁽⁵⁹⁾. وتقوم شركات نفط أمريكية وأوروبية بتشغيل هذه الحقول كلها، وثمة طلب قوي على النفط العالي الجودة في كافة أرجاء العالم. فإذا تم إنجاز هذه المشروعات المزمع القيام بها، فسيرتفع إنتاج أفريقيا الغربية من 3.5 ملايين برميل في اليوم في عام 2003 إلى قرابة 6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010⁽⁶⁰⁾.

وهكذا، فإن لدى منطقة بحر قزوين وروسيا وأفريقيا الغربية إمكانية إمداد الأسواق العالمية بكميات تفوق هذا بكثير، وذلك مع نهاية العقد الحالي، وربما تصل بمجموعها إلى 6.5 ملايين برميل في اليوم. كما يتزايد الإنتاج في أماكن أخرى، في البرازيل على سبيل المثال. ولكن علينا أن نقابل هذا بالانخفاض الحاصل في كل من بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا، فيما ترى وكالة الطاقة الدولية تزايداً في الطلب العالمي ليصل إلى 88.8 مليون برميل في اليوم، أي بزيادة 13.8 مليون برميل في اليوم على أرقام عام 2000. وكما أشرنا في الفصل الذي يتحدث عن العرض والطلب، فإن إمدادات النفط العالمية (والغاز الطبيعي بدرجة أقل) تتجه نحو الاعتماد بشكل متزايد على احتياطيات أوبك المتفوقة والمتجمعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمركزة في الخليج العربي. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الدول الأعضاء في أوبك سيقومون بإمداد أسواق النفط العالمية بنسبة تصل إلى 48.3% في عام 2020، لترتفع إلى 54.1% في عام 2030، بعد أن كانت 38.4% في عام 2000. وسترتفع حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء من إجمالي إمداد أوبك من 73% في عام 2000 إلى 79% في عام 2030. ويرى محللون آخرون الاتجاهات ذاتها⁽⁶¹⁾.

وينظر، في هذا السياق، إلى التنوع في مصادر الاستيراد في الولايات المتحدة (والدول المستهلكة الأعضاء في OECD) بأنه حتى ولو نجح في مواجهة عدم

اليقين... السياسي والأمني والمالي واللوجستي، فإنه لا يستطيع أن يضمن أمن الإمدادات في المستقبل، وبشكل خاص في وجه الطلب المتنامي من الصين (والهند) والتوسع الجغرافي لمصالحهما النفطية. فالشيء الوحيد الذي يضمن الإمداد إنما هو السيطرة على عمق أراضي أوبك.

السيطرة على العراق، واستبدال المملكة العربية السعودية؟

تلكم هي خلفية التدخل العسكري للولايات المتحدة، وحلفائها في الخليج العربي. وقد سعى تسليح العراق في مواجهة إيران في الثمانينيات من القرن العشرين إلى احتواء النظام الحاكم في طهران الذي يمكن أن يثير المشكلات. وكما علق أحد الأكاديميين الأمريكيين في عام 1991، قائلاً:

قد لا يكون النفط السبب الوحيد لتدخل الولايات المتحدة في منطقة الخليج، ولكن من المؤكد أنه السبب الرئيس. فإذا لم يكن من أجل النفط، فلماذا يكون العدوان العراقي على الكويت أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من اعتداء ليبيا على تشاد، أو اعتداء سورية على لبنان، أو اعتداء إسرائيل على لبنان في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين؟⁽⁶²⁾

وكان القادري والمحمدي العاملين في مؤسسة تمويل النفط في واشنطن محقبن عندما شددوا على أن السيطرة أكثر أهمية من الدور المستقبلي للشركات الأمريكية في العراق: «لا ريب في أن واشنطن ترى دوراً أساسياً لشركات النفط الأجنبية في توسيع قطاع النفط العراقي، وهي رؤية يشاطرها فيها كبار المسؤولين في وزارة النفط العراقية. ولكن الحسابات التي تم التوصل إليها حيال «السيطرة» على النفط العراقي كانت الأكثر أهمية»⁽⁶³⁾. وتعد الخصخصة والعولة لقطاع الطاقة العراقي من الوسائل المفضلة للوصول إلى الهدف المنشود، ولكنهما ليستا الوسيلتين الوحيدتين، فالهدف هو السيطرة وليس إبرام العقود.

قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر / أيلول بدا وكأن سياسة حكومة الولايات المتحدة قد قبلت بإمكانية الاعتماد على المملكة العربية السعودية والدول العربية

تم الإعلان عن خطط لسحب معظم القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية على أمل أن تعمل على استقرار المملكة وضمان إبعاد القوات الأمريكية عن التعرض للأذى.. وستكون أكبر منشأة جوية جديدة في المنطقة على أرض قطر، وقد يكون لذلك علاقة بالاحتياطي الهائل للإمارة الصغيرة من الغاز الطبيعي، الذي من المزمع أن يجد طريقه إلى الولايات المتحدة على صيغة غاز مسال. وكان بعضهم قد أشار إلى أن قرار إخلاء المملكة العربية السعودية قد أسهم في اتخاذ قرار بغزو العراق. وهم يستشهدون على ذلك بما قاله مساعد وزير الدفاع بول ولفويتز: إن إعادة تمركز القوات الأمريكية كان حافزاً أساسياً للهجوم على العراق⁽⁶⁵⁾. والنتيجة الطبيعية لهذه الحجة أنه إذا لم يعد بالإمكان الاعتماد على الاحتياطيات الهائلة للمملكة العربية السعودية من النفط لكبح الأسعار، فغندئذٍ بإمكان الاحتياطيات العراقية القيام بذلك إذا سيطر عليها أحد الشركاء أو العملاء، وإذا ازدهر الناتج العراقي بفضل الاستثمارات الدولية، فإنه سيعمل، بالإضافة إلى التدفق المتزايد من النفط الروسي ونفط منطقة بحر قزوين، على الضغط على الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول الأعضاء في أوبك يواجهون بعضهم بعضاً في الصراع للحصول على حصة في السوق، ولن يكون ذلك للمرة الأولى.

الأخرى الأساسية الأعضاء في أوبك لضمان أمن إمدادات النفط. وكانت سياسة الطاقة القومية قد رحبت بالخطوات التي أقدمت عليها الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المنتمة إلى أوبك وعمان واليمن من خارج أوبك لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي، وأشارت إلى أنه:

كانت المملكة العربية السعودية... المرتكز المعول عليه بالنسبة لأسواق النفط العالمية، إذ انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة تقوم على الاستثمار في القدرة على الإنتاج الإضافي للنفط، وتنويع مسارات الصادرات شرقاً وغرباً، وتوفير ضمانات فاعلة بأنها سوف تستخدم كل طاقاتها لتخفيف أثر حدوث اضطرابات في إمدادات النفط في أي منطقة⁽⁶⁴⁾.

الجمهوري الأمريكي، الذي يؤيده أمثال مستشارة الأمن القومي في ذلك الوقت كوندوليزا رايس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وعلى النقيض من الرؤية الأكثر تعقيداً لكونلن باول وزير الخارجية آنذاك، فقد كانت حججهم ومعتقداتهم تقول: إن لعراق يشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، وكان يجب القضاء عليه في عام 1991. وإن من شأن عراق مرتبط بالولايات المتحدة أن يخفف الضغط على وطيلة سنوات برنامج النفط مقابل الغذاء، كانت الحكومة العراقية قد اضطلمت بدور صعب، إذ عملت على إبطاء الصادرات أو إيقافها مُدداً تتراوح ما بين بضعة أيام إلى أسابيع، وساعدت في إحدى المرات على إطلاق كمية صغيرة من الاحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة بسبب ارتفاع حاد مفاجئ في أسعار وقود التدفئة في الشتاء. وقد تعلمت السوق التكيف من دون نفط العراق، وخف أثر بغداد على مر الزمن، لدرجة أن الإشاعات قد سرت بأن النسيب الرئيس لمحاولة النظام تحريك السوق من وقت لآخر أنه يمكن بعض الدول الأعضاء الأساسيين من توقيع عقود بيع وشراء آجلة ناجحة جداً من الناحية المادية. وعلاوة على ذلك، كان بمقدور بغداد إطلاق وعود يوم يرفع عنها الخطر، لدرجة أنها أعطت وعوداً لشركات روسية وفرنسية وصينية، ومنحتها عقوداً أو كتب نوايا لتطوير حقول النفط الهائلة مثل مجنون وقرنة الغربية والأحذب.

كان العراق يثير الإشكالات منذ زمن طويل، ويعود ذلك إلى عهد تأييده لتأسيس أوبك وخطواته المبكرة نحو تأمين الامتيازات. ومن ثم، وبعد عقدين من الزمن على تأييده في مواجهته لإيران، قام بغزو الكويت (ربما معتقداً بأن الولايات المتحدة قد أشارت إلى عدم اكترائها بذلك الشأن). وكانت سنوات الحظر التي فرضت بعد الحرب قد أضعفت سكان البلاد واقتصادها والقدرة المحدودة لقواتها المسلحة. ولكنها تركت النظام من دون أي خطر جاد يتهدده. وعندئذٍ بدأ صدام علاقة ودية مع سوريا، وشرع يصدر النفط إلى جارتها رافعاً شبح مقاربة مشتركة للقضايا السياسية

وفيما بعد، ظهر أن ميول المحافظين الجدد في واشنطن تقترح تأديب النظام السعودي بالتهديد بتشجيع ودعم الأقلية الشيعية في البلاد للسعي للانفصال؛ ليحرموا بذلك الرياض من النفط، ويقسموا المنطقة إلى المزيد من الكانتونات، فيما تضمن الولايات المتحدة الوصول إلى احتياطات الهيدروكربونات⁽⁶⁷⁾. إن هذه الفكرة تعبق بالجهل، والتشدد الأحق والعجرفة المثيرة، كذلك كان رأي الكثيرين بالفكرة القائلة: إن غزو العراق واحتلاله وخصخصته سيلقى ترحيباً لدى الشعب العراقي.

148

اللفظ - السياسة، والفقر، والكوكب

إسرائيل، ويؤدي إلى إقامة حكومات مؤيدة للولايات المتحدة في كافة أرجاء المنطقة. وكما علق القادري والمحمدي في تحليل مقنع آخر: التسعينيات يبدو أنهم كانوا يتوقعون انبثاق منطقة أشبه بأوروبا الشرقية في المعتدلة على من القرن العشرين، حيث لا تركز مجموعة من الدول الديمقراطية الاقتصادي الصراعات الإقليمية والعنف، وإنما على الإصلاحات الداخلية والرفاه. وأن تعتمد على الولايات المتحدة في القيادة السياسية والاقتصادية⁽⁶⁶⁾.

لربما تكون أوبك قد ارتكبت الأخطاء على مدى السنين، مثل قرارها المدمر بزيادة
 إنتاج قبل أسابيع فحسب من الانهيار الاقتصادي الآسيوي في أواخر عام 1997. وفي
 س. الأحيان، قد يكون لها سبب سياسي، عندما قام الإرهابي الأسطوري كارلوس
 تطاف الوزراء في عام 1975 أو عندما تم وضع صورة الوزير الإيراني فوق الكرسي
 ي كان يجلس عليه في أثناء الاجتماعات، وذلك بعد إلقاء القوات العراقية القبض
 ، أو عندما لام العراق الكويت وضغط لرفع «الأسعار المرجعية» قبيل غزوه لجارته
 نوبية الغنية بأيام. لكن المنظمة الآن في عهدها الخامس، وقد استطاعت البقاء
 ن الرغم من التنبؤات التي لا حصر لها بزوالها، ولا تزال تحظى باهتمام الإعلام
 ولقد حاولت بعض الدول المنتجة للنفط، في السبعينيات من القرن العشرين، منذ
 ة قصيرة استخدام وضعها المتحسن في السوق لتحقيق غايات سياسية مباشرة
 ر الحظر الذي فرضه العرب على النفط، وكانت هناك جهود لفرض حوار حول
 م المساواة الاقتصادية العالمية. وقد ارتبطت هذه الجهود شعبياً بمنظمة الدول
 مدرة للنفط (أوبك) التي تأسست رسمياً في عام 1960. وفي الواقع، غالباً ما تم
 ساق صفة الشر بأوبك؛ لحوادث لم تكن من صنعها. فالحظر، كما أشرنا سابقاً،
 بدأه العرب المنتجون للنفط. في حين أن حوار الشمال والجنوب كان بادرة قامت
 أوبك، وبالأخص الجزائر، تلك الدولة البارزة في حركة عدم الانحياز.
 غالباً ما تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنفط على الدولة - الأمة مثيرة
 للاف ومسببة للانحلال. ومع ذلك، ففي النصف الثاني من القرن الماضي، كان
 خط الأداة في الصراع من أجل إقامة درجة من الاستقلال الاقتصادي عن القوى
 تنمائية السابقة وهيمنة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية.

الرابع الفصل

والصناعة والحكومات، وهي ترمز، كما لم تفعل أي هيئة دولية أخرى إلى محاولات البلدان المنتجة للسلع لتنسيق السياسات والتأثير على الإيجار الذي يحصلون عليه لقاء ثرواتهم الطبيعية.

وفي الواقع، فإن تاريخ أوبك يتسم بالاعتدال، وحتى المصالحة مع الدول المستهلكة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OEDC، وبالرغم من أن هناك نقاشاً دائراً حول ما إذا كان الاعتدال نابعاً من طبيعة المنظمة أو من النفوذ الطائفي للمملكة العربية السعودية أو من الصعوبات التي تواجه تشكيل سياسة متماسكة من أعضاء يتميزون بذلك القدر الهائل من التنوع الجغرافي والاجتماعي.

كانت الفكرة القائلة: إن على البلدان المنتجة السيطرة على احتياطي النفط لديها عوضاً عن قبول مستويات الإنتاج والأسعار التي تحددها شركات النفط الأجنبية قد وجدت التعبير عنها في أمريكا اللاتينية، تلك المنطقة المنتجة للنفط، حيث كانت الدولة القومية فيها قد تحدت من ناحيتي الجغرافيا والمفهوم في وقت أبكر من الشرق الأوسط أو أفريقيا. وكان تيرزيان في دراسته الرائعة عن أوبك⁽¹⁾، قد حدد عام 1936 في فنزويلا والمكسيك، حيث بدأ هذا كله. ذلك أن إضراب عمال النفط في فنزويلا احتجاجاً على الشروط التي تفرضها شركات النفط الأجنبية أطلق عملية أدت إلى تحرك الحكومة وقيامها بالاستيلاء على بعض أرباح الشركات، أولاً بفرض ضرائب أعلى وفيما بعد، عن طريق التأمين. ولكن قبل التأمين، عانت فنزويلا من منافسة نفط الشرق الأوسط الأرخص. ويقول تيرزيان: إن تجربة وضع الدول المنتجة في مواجهة بعضهما بعضاً قد ولدت فكرة إنشاء أوبك. وفي المكسيك ذات التقاليد الثورية العريقة، كان من شأن حكم أصدرته المحكمة العليا لصالح مطالب عمال النفط أن أدى إلى تأميم الصناعة على نحو أسرع، في وقت مبكر مثل عام 1938.

وفي الشرق الأوسط، وبحلول الخمسينيات من القرن العشرين، نشأ حراك مفعم بالحيوية مع قيام حكومة مصدق بتأميم الصناعة في إيران وتأميم ناصر (جمال عبد الناصر) لقناة السويس التي كان نفط الخليج يتدفق عبرها إلى الغرب. وفي عام 1966 سوف تسيطر سورية على خط الأنابيب الذي يجتاز أراضيها. كما أن العدوان

الثلاثي الذي شنته إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا على مصر في عام 1956 أدى إلى توسيع حظر النفط العربي المفروض على إسرائيل ليشمل بعض الدول الأوروبية الغربية مدة من الزمن. الأمر الذي فرض تطبيق تقنين قصير الأمد في النفط.

وقد تمت الإطاحة بمصدق، ويعزى السبب في ذلك إلى حد كبير إلى قيام كارتل شركات النفط الأجنبية والدول المستهلكة القوية بمقاطعة النفط الإيراني. وسوف يعضى عقد من الزمن قبل تطوير جيل جديد من شركات النفط من دون الحصول على الامتيازات التقليدية في المناطق المنتجة للنفط، مما أدى إلى تشكيل المجال الذي تحتاجه البلدان المنتجة لمواجهة الشقيقات السبع.

أوبك: المنتجون يشددون على مطالبهم

اتسمت السنوات الأولى لأوبك بالجبن؛ لكون المنظمة في طور التأسيس. فكانت الشركات الحاصلة على الامتياز تحدد أسعار النفط ومستويات الإنتاج في كل بلد. ويصف الشلبي ذلك بأنه نظام للتسعير تم تقليصه «إلى مستوى السرقة» ويتابع حديثه قائلاً: «إعانة مالية حقيقية للنمو الاقتصادي للدول الصناعية»⁽²⁾. وعلى الرغم من أن الخطوة الأولى لأوبك في اتجاه التسعير كانت لطيفة في الشكل - للتأكيد على أنه لا يسمح للشركات تخفيض الأسعار أو تعديلها من دون التشاور مع الحكومات المنتجة - ويقول الشلبي: إن ذلك كان مهماً في الجوهر بوصفه «الحدث الأول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يقدم دلالة عملية، وإن كانت محدودة، لمفهوم عدم تنازل الدول النامية عن حقها في سيادتها على مواردها الطبيعية». وعلاوة على ذلك، فإن أوبك قد نهت إلى أن الأفعال الجماعية والتضامن ما بين الدول المنتجة كان أمراً حاسماً في التأكيد على ذلك الحق. لقد حرصت أوبك على التطوير الأوسع لقومية الموارد، الأمر الذي دخل في السياسات المتجهة نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. وإن التزايد التدريجي لقائمة الدول الأعضاء - من خمسة في عام 1900 إلى ثلاثة عشر عضواً في عام 1973 - جعلها قادرة على إعادة التوازن لأنظمة التسعير لإزالة قدرة شركات النفط على تقويض الحكومات الأكثر حزمًا عن طريق الحصول على النفط

لقد تم تعلم الدرس، وفي وقت لاحق من ذلك العام وافقت أوبك على إجراء
مباحثات جماعية مع الشركات حول الأسعار. وفي السنة اللاحقة، توصل اجتماع
أوبك الذي عقد في طهران إلى أن على الأعضاء فرض أسعار جديدة وإصدار
تشريعات إن دعت الحاجة إلى ذلك، وتطبيق حظر على الشركات غير المتعاونة.
يقد بينت نتائج اتفاق طهران الذي عقد مع الشركات أن بإمكان الدول المنتجة
مساومة الشركات على أساس المساواة، وذلك في مدة الطلب المتنامي بسرعة. وتم
تطبيق هيكلية تسعير جديدة يفترض أن يستمر التعامل بها مدة خمس سنوات،
يرفع أسعار النفط الخام نحو 45 سنتاً للبرميل، والبدء بزيادات سنوية صغيرة.
يتمت إعادة العمل بالتميزات السعرية وإلغاء بعض الحسومات السعرية للشركات.
في الواقع، إن نمو سوق الصفقات الفورية خارج النظام التقليدي والأسعار الثابتة
قد قوض تلك الهيكلية. ومع زيادة الطلب العالمي وإزالة الولايات المتحدة لحصص
لاستيراد، ازدادت قدرة الشركات على الحصول على أسعار أعلى للنفط الخام
الذي يباع في السوق الفورية عوضاً عن الأسعار المحددة المتفق عليها مع المنتجين
في الوقت ذاته، رأى المنتجون قيمة إيراداتهم تنخفض بالتوازي مع انخفاض قيمة
الدولار، وفصل الدولار عن معيار الذهب. وأثبتت الشركات أنها عنيدة، وعلم
خلفية زيادات إضافية في الأسعار في خضم حرب أكتوبر/ تشرين الأول في الشرق
الأوسط، أعلنت أوبك من طرف واحد زيادة بنسبة 70% في الأسعار لتصل إلى
على الرغم من أن ليبيا لا تعد حالياً منتجاً كبيراً بمعايير أوبك، إلا أنها اضطلعت
بدور حيوي في عام 1970 عندما أظهرت الحكومة المعينة حديثاً التي تستلهم من
جمال عبد الناصر أنه بالإمكان شن هجوم بناء على الأسعار. فالصناعة النفطية
في ليبيا لم تكن مبنية على امتيازات تمنح لاتحاد من الشركات، بل بالأحرى إلى
قراءة عشرين شركة كل منها تعمل بصورة مستقلة. وقد طالبت الحكومة بتخفيض في
الإنتاج وأرباح أكبر. وتم التوجه نحو الشركات واحدة إثر أخرى، فحققت ليبيا أسعار
أعلى لنفطها العالي الجودة، وذلك تعويضاً عن الأسعار المنخفضة سابقاً، واعتراف
بمبدأ المراجعة الدورية للأسعار.

ومع حلول شهر ديسمبر / كانون الأول كان خطر النفط العربي لبلدان مستهلكة مختارة قد دفع بأسعار السوق الفورية نحو الارتفاع؛ خشية حدوث نقص وقامت أوبك بخطوتها البارزة، ألا وهي رفع أسعارها بنحو 140%. وفيما يعكس هذا القرار ظروف السوق بوضوح، إلا أن الشلبي يشير إلى أن التفسير الذي تم التقدم به مختلف من الناحية الكمية عن كون أوبك تاجراً يرفع بشكل انتهازى أسعاره عن الأسعار السائد في السوق. بل كان مبنياً على حسابات تكلفه المصادر البديلة للطاقة، وهي طريقة أكثر تعقيداً وتلحظ أهمية النفط للاقتصاد العالمي.

وفي الواقع، عندما حصل الانفجار اللاحق في أسعار السوق الفورية في أثناء الثورة الإيرانية، كانت أسعار أوبك أدنى منها بكثير. وعلى الرغم من أن ذلك يعزى جزئياً إلى الطبيعة البطيئة لعملية اتخاذ المنظمة للقرارات، لكنه يعود في معظمه إلى تحفظ المملكة العربية السعودية حيال رفع الأسعار. وفي شهر مايو/ أيار من عام 1979 كانت المملكة العربية السعودية ملتزمة بالسعر المحدد البالغ 14.5 دولاراً فيما كانت لشركات تباع النفط بسعر يتراوح ما بين 23 - 24 دولاراً للبرميل. وفيما انتهز منتج بحر الشمال الفرصة لرفع أسعارهم بنسبة زادت على 10%، كانت الزيادات الرسمية لأوبك 5% فقط. ويسجل ترزيان أن أحد نتائج السوق ذات المستويين زيادة هائلة في الفساد على نطاق كبير جداً، وبشكل خاص في دول المنطقة، حيث قام أفراد ينتموا لى النخبة ببيع كميات من النفط المخصص لهم بالسعر الرسمي في الظاهر، ولكن بمولات واتاوت بلغت عدة دولارات إضافية للبرميل الواحد.

وحتى على المستوى الرسمي، كانت هذه الفجوة ما بين الأسعار السعودية، وتلك التي يبيع بها منتجون آخرون تمثل خسارة تزيد عن 23 مليار دولار في المدة التي امتدت ما بين فبراير/ شباط 1979 وسبتمبر/ أيلول من عام 1981. وسوف تكون خسارة الخزينة السعودية أكبر إذا ما تمت الحسابات وفق أسعار السوق الفورية

3.11 دولارات لبرميل النفط العربي الخفيف، وهو سعر يشكل انعكاساً للأسعار التي تشهدها السوق المفتوحة.

وإن الصراع بين أوبك والشركات حول من سيطر على التسعير تمت تنحيه جانباً إثر إنشاء السوق الفورية وازدياد أهمية السوق الآجلة لاحقاً. ووفقاً لوجهة نظر الشلبي فإن المنظمة لن تكون «المشرف الوحيد على الأسعار» كذلك لن تكون الشركات قادرة على فرض الأسعار، على الرغم من أن كلا الطرفين سيكونان مؤثرين بدرج أقل أو أكثر اعتماداً على اتحاد الكواكب في أحوال ظروف السوق في وقت معين.

ولكن لم تكن السيطرة على الأسعار هي السبيل الوحيد الذي انتهجته دو أوبك. فالضغط باتجاه المشاركة المباشرة في استكشاف موارد بلادهم أو التأمير ارتبطاً بذلك الأمر، لكن جانبه السياسي كان أكبر. وفي عام 1968، اقترحت أوبا المشاركة على نطاق أولي بنسبة 20%، ثم ارتفع ليصل إلى 51%، مع دفع تعويض وكانت المشاركة الطريق التي اتبعتها معظم دول الخليج العربي، فيما كان العراق وإيران الاستثناءين الكبيرين. ولكن لم يكن هناك نموذج واحد. ففي المملكة العربية السعودية كانت الحكومة قد اشترت في عام 1973 حصة بلغت 25% من أرامكو، وه كونسورتيوم للشركات الأمريكية صاحبة الامتياز سوكال وتساكو وإكسون وموبيل بالإضافة إلى اكتسابها الحق بتسويق كمية من النفط. واكتمل الاستحواذ التدريج على أرامكو في عام 1980. وتحركت الكويت بخطى أسرع، إذ حصلت بسرعة على 60% وتجنبت أي التزام ببيع حصتها من النفط الخام إلى الشركات. وكانت هذه الفكرة الأخيرة مهمة؛ لأنها ألزمت الحكومة بإنشاء مؤسساتها التسويقية، وبذلك أصبحت لاعباً حقيقياً في السوق عوضاً عن امتلاك النفط على نحو اسمي وترا القرارات التي تخص المبيعات والتسويق بين أيدي شركات النفط الأجنبية. واتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة مشابهة. وكانت لقطر السيطرة الكاملة على عمليات النفط الحاصلة على أراضيها. ولكن مرة أخرى، بالاتفاق.

النفط - السياسة، والفقير، والكواكب

154

ومن حيث الممارسة، يبدو أن قسماً لا بأس به من هذه المليارات قد انتهى به المطاف إلى الحسابات المصرفية لعدد محدود من النخب ووسطائهم⁽³⁾.
تحقول النفط حتى بعد وفي إيران، ظلت شركة النفط الحكومية المالك القانوني

تعمل بصفة مقاولين. ولكن بالرغم من أن الشركات قد تم تحويلها إلى «مساعدين» يقومون بشراء وتسويق النفط الخام الإيراني وفق عقود طويلة الأجل مع حسومات، فإن إيرادات الحكومة كانت تماثل إيرادات الدول التي انتهجت سبيل المشاركة.

وبالرغم من أن نيجيريا قد أمنت أصول شركة بي بي في عام 1979، إلا أن المشاركة كانت النموذج المسيطر هناك إلى يومنا هذا. ويتم إنتاج نحو نصف نفط نيجيريا بواسطة شركة شل لتطوير النفط «شل بتروليوم ديفلوبيمنت كومباني» المشغلة لمشروع مشترك تملك الدولة فيه 55% وشل 30% وتوتال 10% و أجيپ 5%.

لقد بدأ التأميم الذي فرضته الدول الأعضاء في أوبك مع الجزائر (بينما قامت المكسيك وبوليفيا والبيرو والدول التي تدور في فلك كل من الاتحاد السوفييتي والصين بالتأميم في وقت أبكر)، ففي عام 1967 استولت الجزائر على القسم الأكبر من الإنتاج والتسويق. ثم قامت ليبيا بتأميم أصول بي بي. واستولى العراق في عام 1972 على شركة نفط العراق في الشمال، وفيما بعد، على شركة نفط البصرة في الجنوب. وفي فنزويلا، أدت الانقلابات اليمينية التي تميل إلى عقد صفقات مع شركات النفط الأجنبية إلى تأخير التأميم عقوداً من الزمن، وتم إنجاز هذه الخطوة أخيراً في عام 1974، على الرغم من أن منح الشركات صفقات رافعة مرضية لقسم كبير من النفط الخام للبلاد.

ولم يكتفِ كبار المنتجين بالتأكيد على حقهم في الحصول على نصيب الأسد من إيرادات مواردهم الطبيعية والتأثير على الأسعار التي تباع بها، بل وعلى حقهم في القيام بقرارات تتعلق بمعدل الإنتاج والتسويق، وهذا ما أحدث نقلة نوعية في بنية أسواق النفط العالمية. واليوم نجد أن 14 شركة من بين أكبر 30 شركة نفط عالمية من حيث إنتاج واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي تعود ملكيتها الكاملة للدول، وأربع شركات أخرى غالبيتها ملك للدول⁽⁴⁾. ومن بين أكبر أربع شركات في العالم - ثلاث تملكها الحكومات - شركة أرامكو السعودية، وبدفسا الفينزويلية وشركة النفط الإيرانية الوطنية - أما شركة إكسون موبيل فهي الشركة الوحيدة غير الحكومية.

لا يمكن النظر إلى هذا الانتقال الهائل للثروة من حفة من شركات النفط الغربية والدول المستهلكة الصناعية إلا بوصفه أمراً أكثر إنصافاً مما كان يحصل سابقاً. ولكن ينبغي ألا ننسى أنه إنجاز محدود. وكنا قد درسنا في فصل سابق، موضوعات توزيع الإيرادات ومخاطر النزاع وازدياد الفقر والظلم والحكم الشمولي التي ترافق الثروة النفطية. كما يجب أن نتذكر أن دول OECD لم تخسر الثروة النفطية لصالح الدول الأعضاء في أوبك، وإنما أصبحت تصلهم عبر طرق أخرى وحسب، إذ يتم تدويرها عبر مشتريات السلاح والقروض المصرفية بدلاً من ناقلات النفط. وفي عام 1974، كانت الإيرادات الهائلة غير المتوقعة قد سمحت للدول الأعضاء في أوبك بتعزيز الفائض الهائل لديها. ولكن الفائض في ميزان المدفوعات البالغ 67 مليار دولار سرعان ما أصبح عجزاً بمقدار ملياري دولار؛ لأنهم اقترضوا من المصارف الأوروبية والأمريكية واليابانية، وأخذوا يشترون ويشترون⁽⁵⁾. وكانت الأموال المدخرة ليوم أسود، قد استثمرت في دول OECD، وبلغت بحلول عام 1977 نحو 58 مليار دولار. أو قرابة 60 ملياراً بالعملات الأوروبية في التاريخ ذاته⁽⁶⁾، وعلى نحو أضيق، كانت شركات النفط الوطنية ذات معيار مختلف. وقد وجه تيرنر نقداً لاذعاً للسنوات الأولى من عمر شركة النفط الوطنية النيجيرية، مصوراً إياها على أنها ضعيفة تكنولوجياً وأصبحت مجرد بقرة حلوب للشركات المشغلة الغربية⁽⁷⁾. وكانت الحاجة إلى الحصول على التكنولوجيا، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمياه العميقة والغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى الحاجة إلى رأس المال عوامل شجعت على إعادة إدخال الشركات الخارجية إلى الصناعات الهيدروكربونية للدول الأعضاء في أوبك.

من الحصول على الجزء إلى المصرف المركزي

غالباً ما توصف أوبك بأنها منظمة كبيرة جداً وخفية غير مرئية، لكنها ليست ولم تكن كذلك أبداً. فلو كانت هذه هي الحال لكانت قد تمتعت بنفوذ أكبر بكثير. فالسوق الذي يحاول أعضاؤه ترويضه فيما يركبونه يكون عنيفاً ولا يمكن التنبؤ به إلا باستعادة الأحداث الماضية. وكل قرار يتخذه الوزراء في اجتماعات أوبك يستحق أن يقوم محلل نظرية اللعب (Game - theory) بإمعان النظر فيه، وتفحصه بدقة. وما يحافظ على

تماسك الأعضاء الرغبة في زيادة الإيرادات إلى الحد الأقصى، والاعتقاد بأن ذلك يمكن أن يتم على أفضل صورة عن طريق العمل كمجموعة واحدة. ومع ذلك فهم منقسمون بفعل العديد من الأمور. فالدول ذات الاحتياطيات الأصغر والتكلفة الأعلى، ثمة ما يفرحها بالسعي للحصول على أسعار أعلى لاستغلال هذا المورد المحدود إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالملكة العربية السعودية، فإن احتياطياتها الهائلة والتكلفة المنخفضة للإنتاج قد وجها المملكة تقليدياً، نحو السعي لإنتاج كميات هائلة بعد ذاتها، ومن ثم الحصول على حصة أكبر في السوق، بأسعار أقل مع أخذ المدى البعيد في الحسبان (على الرغم من أن ضعف الدولار والضغط على ميزانية المملكة قد أثارا الشكوك بأن هذه المقدمة المنطقية الأساسية يمكن تحديدها).

وتحتاج الدول الأعضاء ذات التعداد السكاني الأكبر إلى الكفاح ضمن أوبك للحصول على حصص أو أنصبة تصدير أكبر من سقف الإنتاج الكلي. وهذه هي الحال مع نيجيريا، على سبيل المثال التي ترزح تحت عبء الضغط الذي تمارسه شركات النفط لزيادة الإنتاج مع اكتشاف الاحتياطيات الجديدة قبالة الشاطئ. وعلى أساس الاحتياطيات والتكاليف، من المتوقع للعراق أن يتبنى سياسة شبيهة بتلك التي تنتهجها المملكة العربية السعودية، لكنه كان طوال الثمانينيات صقراً من صقور الأسعار: لحاجته إلى الأموال لمواصلة حربه ضد إيران.

لقد أصبح نظام الحصص مرادفاً لأوبك على الرغم من أنه لم يكن ذا شأن في العقدين الأولين من حياة المنظمة بعد فشل المحاولة التي تمت في عام 1964 للبدء بنظام الحصص. يقوم هذا النظام على دراسة مقدار الطلب على نفط أوبك، ثم تقسيم الحجم الإجمالي ما بين الدول الأعضاء وفقاً لمعادلة تأخذ في الحسبان العوامل المادية مثل الاحتياطيات والاستطاعة وبعض العوامل الاجتماعية. ولطالما كان توزيع الحصص موضع جدال دائم. وقد تولت المملكة العربية السعودية أمر سداد معظم حصة العراق بعد غزو الكويت، وطالب نظام صدام بإعادته له فيما احتجت المملكة العربية السعودية بأن الطلب المتزايد قد جعل ذلك أمراً غير ضروري. وتقوم الإمارات العربية المتحدة والكويت بمراقبة بعضهما بعضاً عن كثب؛ لتضمناً عدم

إقدام إحداهما على خطوة على حساب الأخرى. وتطالب دول ذات اكتشافات جديدة ضخمة - مثل نيجيريا والجزائر في الوقت الحالي - بإعادة النظر في حصصها من أجل زيادتها.

وتراقب الأسواق بدقة نظام الحصص بوصفها إشارة تدل على مدى التشدد في اتفاقيات أوبك. وإذا كانت الأسعار مرتفعة، فمن المتوقع أن تغش بعض الدول الأعضاء لزيادة دخلها للحدود القصوى، لكن ذلك يساعد طبعاً على تخفيض الأسعار. وإذا كانت الأسعار منخفضة فسوف يلجأ بعضهم لزيادة الإنتاج لتعويض خزينتهم عن الدخل الأقل من المتوقع، وهكذا يجعلون الأسعار تنخفض أكثر وأكثر. وفي أواخر التسعينيات، قامت فنزويلا من دون خجل بتجاوز حصتها مدة طويلة من الزمن، مما أثار غضب الأعضاء الآخرين فيما دعا وزير النفط فيها أفرانه لإنشاء «نموذج جديد للسوق»، ومن الواضح أن هذا يعني علاقة أوثق بالمستهلكين، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية في حالة فنزويلا. وكان ذلك جزءاً من رزمة تدفع لفتح فنزويلا من جديد أمام شركات النفط الأجنبية، وربما تؤدي إلى خصخصة شركة النفط الحكومية.

وقبل الهبوط الحاد للأسعار أواخر عام 1997 بشكل خاص، كان تنوع مطالب الدول الأعضاء والحاجة للتوصل إلى تسويات لضمان الحصول على الإجماع يعنيان حدوث تلاعب على نحو متكرر وقرارات تجارية ملطخة باعتبارات سياسية. ولما كان التنبؤ بسوق النفط فتناً أكثر منه علم، فإن نطاق الكارثة يعد كبيراً، كما أظهر اجتماع الوزراء في جاكارتا أواخر عام 1997. حيث تمت زيادة الحصص قبيل انفجار الفقاعة الاقتصادية الآسيوية بأسابيع قليلة. وهذا ما أدى إلى الهبوط الحاد في الطلب، وتبعته الأسعار التي وصلت في آخر المطاف إلى أدنى مستوياتها منذ اثنتي عشرة سنة، لتبلغ في بعض الحالات، أقل من 10 دولارات للبرميل.

وأخيراً، أعادت الدول المنتجة إحكام قبضتها، ولكن ذلك لم تقم به أوبك بوصفها أوبك. بل إن الدولتين الرئيسيتين: وهما المملكة العربية السعودية وفنزويلا، اللتين كانتا تتنافسان بحدة للحصول على سوق الولايات المتحدة قد اجتمعتا مع المكسيك

الدولة غير العضوة في أوبك (والمصدر الآخر الكبير للولايات المتحدة) لإعلان تخفيض كبير في الإنتاج من أجل استقرار الأسعار. (وقد توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حول الوصول إلى سوق الولايات المتحدة). وحملوا هذا الاتفاق إلى أوبك وقام الأعضاء بتفحص آفاق التخفيضات التي عرضها أعضاء المنظمة. وفضلاً عن ذلك، فقد أقموا النرويج. ومجموعة من الدول العربية الأصغر المنتجة للنفط، وروسيا (نظرياً على كل حال) بالتعاون معهم.

وقد تمخض عن هذا منظمة أوبك جديدة موجهة بالإدارة أكثر، وبالسياسة على نحو أقل. وبعبارة أخرى إعادة توزيع الثروة ما بين الدول النامية والمتقدمة التي ميزت قمة الجزائر في عام 1975، كان على المنظمة أن تعمل الآن مثل مصرف مركزي، فتحدد نطاقاً سعرياً إذا تم تجاوزه فسيطلق زيادات في الإنتاج، ويجلب خفصاً في الإنتاج إذا لم يتم الوصول إليه.

إن كون المملكة العربية السعودية محركاً أساسياً لاستعادة مستوى الأسعار في عام 1999 يعبر عن حقيقة أساسية حول أوبك. ألا وهي الأهمية الكبرى للمملكة العربية السعودية. فالمملكة باحتياطياتها الهائلة وقاعدة التكاليف المنخفضة وسياسة الحفاظ على استطاعة إضافية كبيرة، غالباً ما أدت دور «المنتج الموجه» ضمن أوبك، التي هي بدورها منتج موجه للسوق العالمية، تعدل الناتج ارتفاعاً وانخفاضاً وفقاً للطلب. وفي أثناء مرحلة النزاعات التي نشبت في الخليج، طمأنت الرياض الدول المستهلكة بأنها قادرة على تعويض النقص في الإمداد من العراق، وستعمل على ذلك.

وعلى نحو دقيق، فإن طول حياة احتياطيات المملكة العربية السعودية وتكلفتها المنخفضة جعلتها مؤيدة لأسعار أرخص مما يفضلها الكثير من الأعضاء الآخرين أو معظمهم في الغالب. وانسجمت هذه السياسة مع العلاقة الإستراتيجية الوثيقة بالغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، وهي نقطة أقرت بها الإدارة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة على حد سواء. وبالفعل، عملت المملكة على إغراق السوق عمداً بالنفط؛ بهدف إجبار الأعضاء الآخرين على القبول بأسعار أقل مما يرغبون فيه.

ويعد الاعتدال في التسعير وإزالة الصبغة السياسية عن النفط السمتين المميزتين للدول النفطية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وقد لاحظ أحد المعلقين قائلاً: «منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، وبغض النظر عن الاستفزاز والعمداء الملاحظ في السياسات الخارجية للعديد من الدول الغربية... فإنه ما من دولة في مجلس التعاون الخليجي استخدمت «سلاح النفط»⁽⁸⁾ وتابع حديثه: ليستشهد بالمطالبات الصاخبة التي دعت الدول الخليجية المنتجة للنفط للرد على الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 والكشف عن تسليح الولايات المتحدة لإيران (فضلاً عن العراق) في عام 1986 بوصفهما مثالين على الاستفزازات التي لم تستجب لها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

منذ السنوات الأولى لأوبك والتوقعات بزوالها تكاد تكون سمة دائمة. وكل خلاف وانخفاض في الأسعار يجلب معه توقعات جديدة بانتهيارها أو تقلصها لتقتصر على الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط. وقد أشار ترزيان إلى ذلك بالقول: لا يزال، حتى الآن، يطلب من المراسلين الذين يقومون بتغطية مؤتمرات أوبك إظهار هذه التنبؤات للبيان. وبعد الانهيار المفاجئ للأسعار في عامي 1997 - 1998، كتب مورس قائلاً: «اختفت قومية الموارد عملياً من خطابات العلاقات الدولية، وإلى جانب هذا التراجع جاء زوال أوبك التي كانت تتبجح فيما مضى»⁽⁹⁾. وبعد خمس سنوات، استمر الصحفيون في الاحتشاد في اجتماعات أوبك، وحملت تقارير التلفزيون والجرائد والمذياع والتلفاز التنبؤات بنتائج اللقاءات وتحركات أسعار النفط والنتائج غير المتوقعة.

ومن شأن نظرة إلى أسعار النفط الحقيقية على الأمد الطويل أن تضع إنجازات أوبك ضمن السياق. إذ جعلت الزيادات المفاجئة في عامي 1973 - 1974 أسعار النفط الخام الخليجي تصل إلى 10 دولارات للبرميل الواحد ومنذ ذلك الوقت، باستثناء المدة الممتدة ما بين 1978 - 1984 لم يتم إحراز أي تقدم، وفي الواقع، إن أوبك أمضت سنوات طويلة في الدفاع عن الإنجازات الأولى. وقد اختلف المحلفون فيما إذا كانت أسعار 2003 - 2004 المرتفعة تشير إلى تحول أساسي. وبدأت بعض شركات النفط

في رفع توقعاتها حيال الأسعار التي استخدموها لتبرير المشروعات، وهي إشارة على الثقة بأن الأسعار ستظل مرتفعة. ولكن فيما كانت الدول الأعضاء في أوبك تتمتع بمرحلة من الأسعار المرتفعة وتستغلها لتملأ خزائنها، فإنها منذ أوائل عام 2004، كانت تقوم بكل ما في وسعها لتخفيض الأسعار التي ظلت مرتفعة بعناد.

تُعَدُّ سياسة أوبك وممارساتها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسوق النفط؛ نظراً لحجم احتياطياتها وإنتاجها. بيد أن السوق الآن أكثر تعقيداً بكثير مما كانت عليه في السنوات الأولى للمنظمة. فقد كانت أوراق اللعب الخطرة للقلقل السياسية في هذا الإقليم المنتج للنفط أو ذاك محصورة، شأنها في ذلك شأن الاختلاف المتكرر في المصالح بين الدول الأعضاء. ولكن تم إدخال أوراق جديدة، مناطق جديدة للإنتاج، وأنواع من الوقود البديل لتوليد الكهرباء، وسياسة للتعاون في احتياطيات الاستهلاك والمتاجرة متقلبة إلى أبعد الحدود في الصفقات الآجلة والخيارات، بالإضافة إلى السوق الفورية. فالأسعار الآن تتحرك وتستجيب بفعل مجموعة من العوامل التي بمقدورها أن تغلب سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة. وكون زيادات الأسعار التي تعود إلى أوائل السبعينيات ظلت باقية، ولم تتحسن يمكن اعتباره علامة على القوة الثابتة لأوبك أو ضعفها.

ولعل قومية الموارد في الستينيات والسبعينيات لم تعد موجودة داخل أوبك، والسبب في ذلك ربما يكون أن المنظمة مع كل ضعفها وفشلها، قد تحولت مع الوقت أو السوق بشكل أدق. ونظراً لإصرار أوبك على ممارسة درجة من النفوذ على السوق، فإنها أخذت تكافح لإدارته. ولكن مهما كانت التأكيدات على وحدة المجموعة واستمرارها في البقاء، ناهيك عن قدرتها الدورية إن لم تكن الدائمة على التنسيق لإحداث تغييرات هائلة في الإنتاج، ومن ثم التأثير على الأسعار، فإنها تظهر مدى صلتها بالدول الأعضاء فيها. ذلك أن إحدى عشرة دولة من كبار الدول المنتجة للنفط المتمركزة في الخليج العربي، بالإضافة إلى دول أخرى من شمال أفريقيا وغربها وآسيا وأمريكا اللاتينية تجد في عضوية المنظمة فائدة أكبر مما تجده في عدم انتمائها وتتصاع جميعها كثيراً أو قليلاً إلى نظامها. وقد قيل: إن أوبك

فشلت في جذب دول جديدة ذات إنتاج كبير إلى صفوفها، حتى ولو كانت أنغولا تدرس ملياً الانتساب إليها، وأظهرت المكسيك استعدادها للتعاون. ومثلما غادرت الغابون والإكوادور المنظمة - إذ إن صغر حجم إنتاجهما جعلهما غريبين عن الهيئة التي سيطر عليها المنتجون الكبار - كذلك فإن عضوية أندونيسيا فيما تتراجع صادراتها النفطية تتطوي على مفارقة تاريخية.

عودة الشركات

إن الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي والتحدي الدائم لتوفير الاستثمارات للحفاظ على الناتج الهيدروكربوني وتوسيعه أدت إلى إعادة التفكير في موضوع الوعي القومي الذي ظهر في الستينيات والسبعينيات، وقد كان مورس محقاً في الإشارة إلى ذلك الأمر. وهكذا، هل أدت الحاجة المتزايدة لجذب استثمارات جديدة إلى التخفيف من استقلال الصناعات النفطية للدول الأعضاء في أوبك؟ ولماذا لا توجد منظمة للدول المصدرة للغاز؟

تورد وثيقة سياسة الطاقة لإدارة جورج دبليو بوش قائمة تضم الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أنها دول ترحب الآن بالاستثمار العالمي (بالإضافة إلى اليمن وقطر الدولتين من خارج أوبك). فيما لا تذكر أن إيران وليبيا والسودان والعراق كانت مفتوحة منذ وقت طويل للاستثمارات الغربية في صناعتها النفط والغاز الطبيعي، ولكن هناك عقوبات مفروضة عليها. وفي الأمثلة الثلاثة الأولى كانت الولايات المتحدة قد فرضت هذه العقوبات. وفي حالة العراق، كانت الأمم المتحدة هي التي فرضتها، ولكن ذلك لم يمنع الشركات الفرنسية والروسية والصينية من عقد صفقات مشروطة مع النظام. ولم تكن شركات النفط الأمريكية راضية بشأن العقوبات الأمريكية الأحادية ضد الدول المنتجة للنفط، وربما أشرت في قرار تسوية الخلافات مع ليبيا في أواخر عام 2003، ولكن العقوبات تظهر مرة أخرى أن السعي المجرد لتحقيق الأرباح التجارية لا يشكل الدافع وراء سياسة الطاقة في الولايات المتحدة، وإن كان يؤثر عليها بقوة.

أوبك تختلف من بلد إلى آخر ومن مشروع إلى آخر. فالمفاوضات حول نسبة العائدات في إيران قد طالت سنوات في بعض الحالات. وفي اتفاقيات الغاز الطبيعي السعودي، تحتفظ أرامكو السعودية بحصة تبلغ 20% فيما الباقي لكونسورتيوم من الشركات يتولى تشغيل الحقول أيضاً⁽¹¹⁾. ولكن الأمر الجلي أن الدول بحاجة إلى الاستثمار، وترغب الشركات بالنفط والغاز الطبيعي، وذلك عندما يكون إنتاجها أرخص من أماكن أخرى فحسب. إن ما يحدث ليس عودة إلى حقبة الامتيازات، بل تخفيف للسيطرة القومية على الموارد وتأكيد على فشل الدول المنتجة في إتقان التقنيات الجديدة أو بناء الاحتياطيات المالية اللازمة لتطوير صناعاتها التي تشكل شريان حياتها. وكانت إحدى نتائج ذلك تلك الضغوط التي مارسها الشركات على نيجيريا والجزائر لفتح مسألة توزيع الحصص ضمن أوبك، بحجة أن الاحتياطيات المكتشفة حديثاً ينبغي عدم تقييدها بالحصص الحالية. والأمر الأكثر إثارة، تلك التوقعات بأنه إذا تمكنت

163

الفصل الرابع: قومية النفط

اتخذت إعادة فتح أو الاقتراح بإعادة فتح الاحتياطيات للشركات الخارجية أشكالاً مختلفة في دول مختلفة. ففي إيران، كان ذلك يعود إلى ما قبل الثورة عندما كانت شركات النفط تعمل بوصفها شركات لمقاولين محظوظين. وفي المملكة العربية السعودية، يظل هناك رفض راسخ لفتح احتياطيات النفط، ولكن تمت إتاحة العمليات الأساسية للغاز الطبيعي. وفي فنزويلا، كانت احتياطيات النفط الثقيل أول ما أتيح للمستثمرين الخارجيين. وفي نيجيريا، حيث ظلت الشركات الأجنبية مهمة لكونها شريكة في المشروعات ومشغلة لها، أدت أعمال التققيب في أعماق البحر ونمو الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى إتاحة الفرصة لشركات النفط الأجنبية لزيادة مشاركتها. وفي العراق، كان نظام صدام حسين قد أتاح حقولاً معينة ليتم تطويرها. وليس من الواضح بعد ما هي الوسائل التي سوف تعتمد عليها الإدارة العراقية الجديدة للسماح بدخول الشركات الأجنبية، ولكن يجدر بنا أن نتذكر تعليق بيتر أوديل قبل خمس وثلاثين عاماً بأن «الاعتقاد الرسمي للولايات المتحدة بعد الشركات الأمريكية العاملة فيما وراء البحار وحدها من يضمن استمرار الإمدادات للولايات المتحدة»⁽¹⁰⁾.

الشركات من إحكام قبضتها بنجاح على قطاع النفط العراقي، فسيكون بمقدورها التأثير على تلك الدولة العضو المؤسس لأوبك باتجاه الحث من الوظيفة الأساسية للمنظمة بالدفاع عن الأسعار، وذلك عبر إحداث تغييرات في الإنتاج. ومن المرجح أن مثل تلك التوقعات خيالية، ولكنها مع ذلك تمثل طموحات اليمين الأمريكي.

لم تكن إعادة إدخال رأس المال الأجنبي تخلو من إثارة الجدل. ففي المملكة العربية السعودية وردت تقارير، مفادها أن وزير النفط لم يكن متحمساً بشأن استقدام الشركات، وتمت الإطاحة بالخطط الأولى التي كانت ستسمح لها بالوصول إلى العمليات الفرعية لقطاع الغاز الطبيعي. وظل الوصول الأجنبي إلى إنتاج النفط السعودي أمراً لا يمكن التفكير فيه. وفي الكويت، لقيت الخطط لفتح بعض حقول النفط أمام الشركات الأجنبية معارضة شديدة من البرلمان استمرت مدة طويلة. وفي فنزويلا، كان الرئيس الشعبي هوغو شافيز قد عكس الاتجاه نحو الخصخصة وأعاد التشديد على قومية النفط والإذعان لمبدأ أوبك القائل بالقيام بعمل جماعي. وفي نيجيريا، تنتشر بقوة الكراهية الشعبية لشركات النفط في المناطق المنتجة له. وتستمر الدعوات المطالبة بضرورة «تأهيل» الصناعة ومنح دور أكبر لحفنة من شركات النفط المحلية المستقلة الصغيرة. ولكن الإخفاقات السابقة والشكوك بأن الشركات المحلية ما هي إلا وسيلة أخرى لإثراء النخبة قد قللت من قوة مثل تلك الدعوات، وجوبت التحركات نحو خصخصة محطات تكرير النفط بإضراب عمالي عام. وفي العراق، تملص المجلس الحاكم الذي عينته الولايات المتحدة من إجراء محادثات المستثمرين الأجانب المحتملين في قطاع النفط على أساس أنه يجب أن تجريها حكومة ذات سيادة كاملة، فأخروا بذلك الخطط لزيادة الإنتاج بما لا يقل عن 5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010، وهو إنجاز طموح لا يمكن تحقيقه إلا عبر اتفاقيات مشاركة في الإنتاج أو تدابير أخرى مع شركات النفط الأجنبية⁽¹²⁾.

ويجدر بنا إلقاء نظرة سريعة على اتفاقية المشاركة في الإنتاج (PSA بي إس إيه) بوصفها طريقة في تدبير استكشاف النفط والغاز الطبيعي. وكانت أندونيسيا أول من طور هذه الاتفاقية في الستينيات من القرن العشرين بوصفها طريقة لاستبدال الامتيازات

وانحفاظا في الوقت ذاته على الاستثمارات الأجنبية. وهي تختلف عن النموذج القانوني الأنغولوسكوني الذي يركز على تحصيل الرسوم والضرائب ويسمح بتحويل ملكية الموارد إلى ما بين الأفراد والشركات. وتعود جذور PSA إلى القانون النابليوني، الذي يحافظ على حق الدولة في الموارد، ويسمح للدولة وحدها قانونياً بتطويرها، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يتم عبر شركة أجنبية أو اتحاد للشركات الأجنبية. ومزية هذا النموذج أن بمقدور الحكومة إثبات عدم تخليها عن سيادتها، وبذلك تحمي نفسها من الاتهامات التي قد توجه لها ببيع ثروة البلاد. كذلك تعمل الشركة أو الشركات المتعاقد معها على تحمل المخاطر والنفقات وحدها، فيما تمتلك الدولة أي نفط أو غاز يتم اكتشافه. والمكافأة التي يحصل عليها اللاعبون الذين لا ينتمون إلى الدولة تتمثل في أنه يتاح لهم استرداد رأس المال والتكاليف التشغيلية من الإنتاج والحصول على حصة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، من الإنتاج المستقبلي - الذي يطلق عليه اسم «أرباح النفط»، وهذه الحصة قد تخضع للضريبة لاحقاً - فيما تحصل الدولة على الباقي. ووفقاً لإحدى الروايات، فإن نحو 45% من البلدان سوف تعمل وفقاً لهذا النظام بحلول عام 2003⁽¹³⁾.

يبد أن نصيب الدول المنتجة من اتفاقيات PSA تختلف كثيراً. فالاتفاقيات الأندونيسية تقدم للحكومة نحو 85% من النفط والغاز الطبيعي. ومع تدافع الشركات الغربية للوصول إلى روسيا، فإن اتفاقية PSA التي تشمل حقل سخالين تمنح الحكومة الفيدرالية 70% من الإنتاج الذي يزيد عن حد معين. ولكن، بالنسبة للدول التي يتعين عليها أن تثبت وجود احتياطي تجارية لديها أو تلك التي تكون أضعف من أن تساوم المستثمرين المحتملين، فيمكن للحصة أن تكون أصغر من ذلك بكثير. ففي أنغولا، يقترب نصيب الحكومة من العشرين في المئة في مرحلة استرداد التكاليف. وفي اليمن، تحصل الشركة الكندية ترانسغلوب إنرجي وشركاؤها في المنطقة 32 على حصة تبلغ 71% من النفط في مرحلة استرداد التكاليف و40.5% في المرحلة التي تعقبها. أما أول استثمار نفطي في موريتانيا، وهو حقل شنقيطي الواقع في المياه العميقة، فلن يدر للحكومة سوى 13% من النفط في مرحلة استرداد التكاليف، ثم ترتفع النسبة فيما بعد لتصل إلى ما بين 25 - 30%.

وفيما تتمتع اتفاقيات PSA بمزايا تجذب الحكومات المضيفة، إلا أن مثالبها معروفة في الصناعة بوصفها تتضمن على العموم مستوى إيرادات أقل للحكومة. وهذا لا يظهر إلا في المستقبل. كذلك ينظر إلى مباحثات الاتفاقيات التي تتم على أساس كل حالة على حدة على أنها تقسح المجال للفساد. ومع ذلك، فإن مؤيديها يقولون: إن تجميد روسيا لهذه الاتفاقيات قد أعاق دخول استثمارات تبلغ عشرات المليارات من الدولارات وساعد في الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، بحيث جملة لا يبدو أن يكون جزءاً صغيراً مما يتم في الصين.

كذلك، فإن أنظمة الرسوم والضرائب تعكس (وتبدل) مدى الجاذبية النسبية لمنطقة ما تنتج النفط أو الغاز الطبيعي وقوة الأطراف الداخلين في المباحثات. وهكذا، ففي أواخر عام 2003 أذاعت شركة أوكا، وهي شركة كندية أخرى، نتج نحو 20% من النفط الخام في الإكوادور، أنها ومجموعة من الشركات الأخرى تُعَدّ الرسوم المفروضة عليها عالية جداً، وأنها أعلمت الحكومة بعدم مشاركتها في عمليات التطوير الأساسية المستقبلية إذا لم يتم تخفيضها⁽¹⁴⁾. وبالمقابل، كان من شأن الثقة الزائدة والإيرادات المتزايدة من الناتج المتنامي للنفط أن أتاح لكازاخستان أن تشدد في شروطها وتطلق العنان لما أطلق عليه أحد الصحفيين: «القومية الاقتصادية». وهناك مقترحات تطالب بجعل سقف الملكية الأجنبية للمشروعات 50%، وإزالة الضرائب الثابتة، بالإضافة إلى فرض ضريبة معدلة جديدة يتم حسابها بناء على أسعار النفط⁽¹⁵⁾.

منظمة أوبك للدول المنتجة للغاز الطبيعي

كانت التغيرات التي حدثت في بنية سوق النفط الحافز لإنشاء منظمة أوبك، وهيمنتها الظاهرة للعيان في السبعينيات من القرن العشرين، وانطوائها على الاقتتال الداخلي وانحسارها لتقترب من أن تصبح من دون جدوى في قسم من الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وانبعاثها من جديد بعد عام 1999، والتوقع بازدياد أهمية العضوية فيها في السنوات القادمة. كذلك، فإن الاعتماد على التمويل والتقنيات الخارجية من أجل مزيد من التطوير لاحتياطيات الدول الأعضاء أدى إلى

مقايضة سعره إلى النفط. الذي ينافسه في بعض التطبيقات، وغالباً ما يتم إنتاجهما جنباً إلى جنب. وبشكل في أماكن أخرى. مثل الولايات المتحدة وربما المملكة المتحدة. سوفاً منفصلة تماماً. ويرى بعض الأطراف في الصناعة أن تسعير الغاز الطبيعي المسال يبقى متغيراً. إذ يتم تسعيره في بعض الأحيان بالمقارنة مع مشروعات أخرى. وأحياناً بالمقارنة والغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب. وأحياناً بالمقارنة مع النفط أو الفحم. وأحياناً تتم مقايسته بالمقارنة مع التضخم. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى «جنوح» معظم الغاز الطبيعي. أي أنه يوجد في أماكن بعيدة جداً عن السوق المحتملة. وكان هذا السبب الذي قدم لعمود طويلة من الزمن لتبرير «إحراق» الغاز الطبيعي الذي يتم إنتاجه مع النفط الذي حصل في نيجيريا. مثلاً، على نطاق واسع وأدى إلى دمار بيئي. وفي هذه الظروف يقوم المستهلكون بقيادة السوق عوضاً عن الموردين. وتتمثل المسألة فيمن هو المورد المحتمل الذي سيقع عليه اختيار المستهلك المحتمل. ووفقاً لأحد كبار المديرين التنفيذيين، فإن: «الأهمية تعود إلى إمكانية الوصول إلى سوق الغاز وليس إمداده». وكانت تكلفة البنية التحتية اللازمة لإسالة الغاز ونقله وإعادةه إلى الحالة الغازية تشكل عائقاً أمام المنتجين من الدول النامية، مما أجبرهم على الاعتماد على المستثمرين الأجانب الذين يصبحون بعدئذ يملكون تلك الأعمال وسيطرون عليها.

إفراغ وإضعاف روح الاعتماد الذاتي وقومية النفط التي تعود إلى السنوات الأولى. وأنه لمن المبكر جداً - فيما يتصل بنمو الأسواق العالمية للغاز الطبيعي، سواء كان ينقل بواسطة أنابيب أو على هيئة غاز طبيعي مسال - القول: ما إذا كانت الظروف مناسبة لظهور منظمة للدول المصدرة للغاز الطبيعي. ولكن يجدر بنا تقديم عرض موجز لتلحج المؤيدة والمعارضة لها.

ونستنتج مما سبق، أن إمدادات الغاز الطبيعي تتطلب عقوداً طويلة الأمد، ومن المؤكد أن الأمر كذلك من وجهة نظر مستثمر يدفع ثمن خط أنابيب يعبر الدول أو

تجارة الغاز الطبيعي المسال في حوض الأطلسي، أن العقود طويلة الأمد ستكون هي السائدة. ووفقاً لهم سوف تكون هناك زيادة في أعداد الصفقات القصيرة الأمد. والمزيد من الشحنات للبيع الإفرادي أو «الفوري»، ولكن السوق في جوهره أقل «سيولة» من سوق النفط. ومن ثم، هناك التنوع الجغرافي والاجتماعي للموردين والموردين المحتملين للتجارة المزدهرة للغاز الطبيعي المسال، من أندونيسيا إلى غينيا ومصر وأستراليا وترينيداد ونيجيريا وماليزيا وقطر وإيران والجزائر.

وباختصار، يعتقد الذين لا يتوقعون نشوء اتحاد للدول المنتجة للغاز الطبيعي أن الظروف توجد رابطة ما بين الدول المنتجة والمستهلكة أو الوسطاء أقوى من تلك الرابطة التي تجمع ما بين الدول المنتجة. ولكن، كما رأينا، فإن الطلب على الغاز الطبيعي ينمو بسرعة، وتنتشر مشروعات محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال كالفطر في الولايات المتحدة، فيما مشروعات استيراد الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال أخذت في التطور على نحو مستمر في أوروبا كذلك. كما أن الاستهلاك في الدول النامية الآسيوية والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ارتفاع. وفي الوقت نفسه، فإن تكاليف التطوير أخذت في الانخفاض على نحو متسارع. ووفقاً لماكوم برينديد المدير الإداري لمجموعة شل، فإن LNG في حوض الأطلسي الآتي من فنزويلا أو نيجيريا لم يعد إنتاجه أكثر تكلفة من الغاز الطبيعي الذي تنتجه الحفارات التقليدية في الولايات المتحدة وأرخص من ذلك الوارد من الأسكا عبر خطوط الأنابيب. لقد تراجعت تكلفة محطات LNG بنحو الثلثين في غضون ثلاثين عاماً فيما انخفضت تكاليف التسليم الطويل المسافة إلى النصف منذ عام 1990 (16).

أما بالنسبة لتطوير المبيعات خارج نطاق العقود طويلة الأمد التي كانت عاملاً حاسماً في قدرة الدول الأعضاء في أوبك وتصميمها على دخول السوق بشروطها بدلاً من القبول بالأسعار المنخفضة التي ترفضها شركات النفط الكبرى. فإنه ينبغي التذكر بأمرين أساسيين: أولاً، بالرغم من أن سوق النفط الآن تدفعها أسواق الصفقات الآجلة والفورية بصورة عامة، إلا أن معظم نفط العالم لا يزال يتم شراؤه وبيعه على أساس تعاقد طويل الأمد. ثانياً، إن النطاق المتوقع للتجارة الفورية للغاز

تأسس (منتدى الدول المصدرة للغاز GECF جي إي سي إف) في شهر ايار من عام 2001، الذي ضم الجزائر وبوليفيا وبروناي وإيران وأندونيسيا وليبيا ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا وفنزويلا. والبيلاغات الرسمية للهيئة مليئة بالعبارات الرنانة المهمة التي تتحدث عن «البحث معاً عن حلول واقعية ومبتكرة» و«الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية» والمصالح المشتركة ما بين الدول المنتجة والمستهلكة. ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أن الدول الأعضاء فيها يسيطرون على 66% من احتياطات

الطبيعي المسال هو في الواقع كبير جداً. ويرى برينديد من شركة شل أنه سيصل إلى 10% من الإجمالي. ويعتقد رئيس بيتروناس شركة النفط والغاز الطبيعي الماليزية الحكومية أن السوق الفورية والشحنات المتاجر بها ستشكل 30% من الإجمالي⁽¹⁷⁾.

ويمكننا أن نتصور أنه مثلما أدى ازدياد الطلب على النفط، وما أعقبه من نشوء السوق الفورية ذات الأسعار الأعلى من الأسعار الآجلة إلى تهيئة الظروف لحدوث نقلة في توازن القوى من شركات النفط إلى الدول المنتجة، فإن عمليات مشابهة سوف يكون لها الفعل نفسه في سوق LNG. كذلك يمكن للأعداد المتزايدة من محطات الإمداد والاستقبال أن تتيح فرصاً أكبر لتقويض سيطرة العقود طويلة الأمد، بشكل خاص مع انخفاض تكاليف النقل. ومن الواضح أن الغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب لا يتمتع بالمرونة الفيزيائية نفسها - إذ يمكن للبازخة أن تغير اتجاهها فيما الأنابيب لا يمكنها ذلك - ولكن تطور المحاور التجارية والتعقيد التعاقدية المتنامي يتيح تنفيذ تبادلات معقدة وأنواع أخرى من الصفقات. ولما كان المستهلكون سيسعون إلى إقامة تنوع بالإمداد لأسباب تتصل بأمن الطاقة، فإن الغاز الطبيعي المسال وذاك المنقول بالأنابيب ينافس كل منهما الآخر على نحو متزايد، مما يجعل أسعارهما تتقارب أكثر فأكثر. وبذلك تزداد السهولة في سوق الغاز الطبيعي ككل. كذلك إذا استبعدنا أي دافع سياسي لتأمين الأصول، يمكن لتكاليف البنية التحتية المتراجعة أن تزيد من قدرة الشركات المحلية، سواء كانت تملكها الحكومة أم القطاع الخاص، على الإقدام على رهانات كبيرة في مشروعات مستقبلية أو شراء حصص كاملة من لاعبين أجنب

الغاز الطبيعي المثبت⁽¹⁸⁾، وأنها تضم سبع دول تتمتع بالخبرة من خلال عضويتها في أوبك، وأن (منتدى الدول المصدرة للغاز) هيئة للدول المنتجة تسيطر عليها الدول النامية. وحتى من دون روسيا، المسؤولة عما يقارب من نصف الاحتياطيات الإجمالية للمجموعة، والمرشحة الأبعد لعضوية منظمة شبيهة بأوبك، فإن المنتدى يمتلك الأساس ليكون قوة ضاغطة أو اتحاداً للدول المنتجة القوية. وينبغي علينا ألا ننسى أن العقد الأول من حياة أوبك كان عقداً يتسم بالجبن وبناء الثقة.

صعود المستهلكين الجدد

لطالما كان أمن الطاقة -كما رأينا- واجهة للسياسة الخارجية والتفكير الجيوستراتيجي للدول الصناعية. والآن، نظراً لأن الدول النامية الكبرى أصبحت من كبار المستهلكين للنفط والغاز الطبيعي، فقد بدأت حكوماتها وشركاتها الوطنية بوضع سياسة للطاقة الأجنبية، وهذا -كما بينا سابقاً- يثير القلق في الأوساط السياسية الأمريكية لدرجة أن المنافسة والصين غدت بؤرة الاهتمام السياسي لسياسة الطاقة. وفيما ارتبطت قومية النفط في الدول النامية بالمنتجين، فإنها سترتبط أكثر وأكثر بالدول النامية التي تعد دولاً مستهلكة صافية مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا و/أو تتمتع بخبرة وسمعة سياسية يمكنها الإفادة منها مثل ماليزيا.

يواجه الصينيون قضايا معقدة ومتنوعة⁽¹⁹⁾. فبحلول عام 2020، سوف تكون الواردات أعلى بمرتين أو ثلاث مرات من الإنتاج المحلي، وسيأتي 90% منها من الخليج العربي. وسوف يزيد هذا من صعوبة توفير الحماية للاقتصاد من سوق النفط الأفغانية. وفيما تعمل العوامل السياسية مثل مواجهة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى عن طريق تطوير الصلات بدول المنطقة وروسيا، بالإضافة إلى كسب ولاء مناطق الويغر، من أجل الإنتاج المحلي في غرب الصين، إلا أن الاقتصاديات لا تدعم ذلك. وتم التخلي عن مشروعات لإقامة صلات أقوى في مجال الطاقة مع كازاخستان وروسيا في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. وعلى المستوى الجيوسياسي، فإن الصلات المقامة مع روسيا وإمكانية الوصول إلى النفط والغاز الروسيين قد تأثرت بفعل المخاوف المشتركة والعداوة ما بين موسكو وبكين. ولم تتمكن الصين، إلى حد

وتظهر أن دلائل على الرغبة في التوسع. كان من المتوقع أن تستحوذ الصين على حصة تصل إلى 70% من محطة أوريموليشن التي تنتج الوقود المصنوع من القار الواقعة في فنزويلا، وأظهرت اهتماماً، وذلك بالتقدم بعرض لإنتاج الغاز الطبيعي في المكسيك⁽²⁰⁾. وفي أندونيسيا قامت شركة صينية أخرى تدعى (CNOOC سنووك) بزيادة حصتها في مشروع تانغول للغاز الطبيعي لتصل إلى 17%، مما جعلها ثاني أكبر شريك بعد المشغل بي بي⁽²¹⁾. وفي شهر شباط/فبراير من عام 2004، قام الرئيس الصيني بزيارة إلى الغابون في غربي أفريقيا، ووقع صفقة مع توتال غابون لتستورد الصين بموجبها النفط الخام الغابوني لأول مرة⁽²²⁾.

وحتى لو لم تحقق تحركات شركات النفط الصينية نحو آسيا الوسطى سوى نجاح محدود، إلا أنها ناشطة الآن في العديد من أجزاء العالم، حيث تحاول دعم عمليات الاستكشاف والإنتاج ما وراء البحار، وذلك مع ارتفاع الطلب المحلي. وفي عام 2002، اشتركت (سي إن بي سي) في ثلاثين مشروعاً، لتنفيذ العمليات الأساسية أو الفرعية، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وروسيا وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى آسيا الوسطى. وكان أكثر من 140 فريق عمل يعملون لتوفير الخدمات في أكثر من أربعين شركة.

171

النفط الرابع: قومية النفط

كبير، من الوصول حتى الآن إلى النفط والغاز الطبيعي لآسيا الوسطى وروسيا. حيث التدفق المباشر للنفط من كازاخستان إلى الصين في أدنى حدوده، وكما سبق أن ذكرنا، يعتمد مستقبل خط الأنابيب الذي يمتد من أقصى الشرق الروسي إلى الصين على سياسات الكرملن. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون قد ضمنوا حتى الآن أن يتجه تدفق نفط بحر قزوين نحو الغرب عوضاً عن الشرق أو الجنوب. وفي الواقع، إن النفط الذي يتم إنتاجه من أحد حقول النفط الواقعة في غربي كازاخستان والذي تمتلك فيه شركة النفط الصينية الوطنية (CNPC سي إن بي سي) أكبر حصة، يباع إلى ما وراء البحار وليس إلى الصين. وكانت محاولات شركات النفط الصينية لشراء حصة شركة بريتش غاز في كونسورتيوم شمال بحر قزوين قد باءت بالفشل عندما عمل الشركاء (الغربيون) الحاليون على استباق العرض الصيني.

وقبل ذلك بشهر كانت المملكة العربية السعودية قد جعلت واشنطن تفكر ملياً، وذلك عندما منحت عقوداً لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي المعدل في ثلاث مناطق. وكانت شيفرون تكساكو قد تقدمت بعروض للتعاقد في المناطق الثلاث كلها، ولكنها لم تفز بأي شيء، أي أن الشركات الأمريكية لم تفز بأي عقد. وكان كل من سينوبيك وسي إن بي سي قد تقدم بعرض لتلك المناطق الثلاث كلها، مما يدل على مدى الاهتمام الصيني الكبير. وقد فازت سينوبيك بواحد منها. فيما ذهب العقدان الآخران إلى ليوك أويل (LukOil) الروسية وابني (ENI) الإيطالية التي تعمل مع شركة ريسول الأسبانية. وسرعان ما راح النقاد يتساءلون عما إذا كان في الأمر رسائل سياسية؟

وفي ربيع عام 2004، تواردت تقارير مفادها أن سينوبيك تعقد مباحثات مع إيران؛ لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في صفقة تمكن الشركات الصينية من الوصول إلى احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في إيران. وفي السودان سيطرت الصين والهند وماليزيا على إنتاج النفط، إذ دخلوا البلاد إثر العقوبات الأمريكية وانسحاب الشركات الأمريكية الشمالية والأوربية، مثل تاليسمان وأو إم في (OMV) ولوندمل مع ظهور بواذر الحرب وتعاظم ضغوط مجموعات حقوق الإنسان.

تملك الشركة الصينية (سي إن بي سي) 40% من أسهم شركة غريتر نايل كونسورتيوم (كونسورتيوم النيل الأكبر) التي تتولى الإنتاج السوداني البالغ 330 ألف برميل في اليوم في عام 2003 والمقدر أن يتضاعف حجم هذا الإنتاج في عام 2005 م. قيام تلك الشركة الصينية بالإنتاج من المنطقة في عام 2004 ومن مشروعها المشترك مع شركة بتروناس الماليزية وشركة ONGC (أو إن جي سي) الهندية ومشروعات أساسية في العام المقبل. وكان من المتوقع أن تأتي أعمال تنقيب إضافية بمزيد من الاستكشافات في هاتين المنطقتين. كما تعزم الشركة الصينية استثمار 150 مليون دولار في توسيع المصفاة التي أقامتتها في الخرطوم عام 1997 بمشاركة الحكومة السودانية ومد خط أنابيب يبلغ طوله 750 كلم⁽²³⁾. وكانت الشركة الصينية قد وظفت أموالاً للاستثمارات في السودان أكثر من أي بلد آخر.

ولقد غدت شركة بتروناس الماليزية لاعباً مهماً في أعمال التنقيب وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث تشمل مصالحتها أربعة وعشرين بلداً ومشروعات مد للأنابيب. ومشروعات لعمليات الإنتاج الفرعية في بقاع أخرى، بما في ذلك محطة مهمة للغاز الطبيعي المسال في المملكة المتحدة. وتضطلع بتروناس، شأنها في ذلك شأن سي إن بي سي الصينية بدور مهم ومنتام في السودان، ويتمثل ذلك في حصتها البالغة 3% من الأسهم في كونسورتيوم النيل الأكبر.

وكما هو الحال مع شركة النفط الصينية لايرود بتروناس مخاوف تردعها عن العمل في بورما، وهي بلد آخر تعرضت فيه شركات غربية للضغط من المناضلين من أجل حقوق الإنسان للانسحاب منها. وقد كان لها هناك حصة كبيرة في تطوير الغاز الطبيعي في يتاغن. كما أنها تقوم، على سبيل المثال، بتطوير خبرات في العمل في المياه العميقة وتشارك في مشروعات عند الساحل في أنغولا وموريتانيا، كذلك لبتروناس حصة في حقل النفط سيري الشهير ومشروعات حقول الغاز الطبيعي في جنوب بارس بإيران. وفضلاً عن ذلك كان لبتروناس في أفريقيا حصة في شركة إنبرجي أفريقيا، وهي شركة جنوب أفريقية تسعى إلى استخدام جنسياتها بوصفها مفتاحاً إلى مشاركتها في مشروعات قائمة في القارة. وقد ارتفعت الاحتياطيات العالمية في العام 2003 بنحو 25% إلى ما يكافئ 4.76 مليارات برميل من النفط أو نحو 20% من مجموع احتياطيات الشركة بعد توسعها. وكان الإنتاج العالمي الذي تهيمن عليه العمليات في السودان وإيران قد بلغ ما يكافئ 240 ألف برميل في اليوم من النفط⁽²⁴⁾.

قال وزير النفط الهندي في أواخر العام 2003: إن بلاده تعزم استثمار 750 مليون دولار أمريكي أخرى في السودان بمشاركتها في خط أنابيب جديد وتوسيع معامل التكرير عبر شركة (أو إن جي سي) التي تملكها الحكومة الهندية. وكانت الشركة قد أعلنت سابقاً أنها سوف تشتري حصة تبلغ نحو 25% من المنطقتين 5A و5B في الخط الأمامي من جبهة الحرب، وذلك عندما انسحبت (أو إم في) القوية. وكانت في وقت سابق قد اشترت حصة شركة تاليسمان البالغة 25% في كونسورتيوم النيل الأكبر (ازداد الاهتمام الآسيوي بالسودان، مؤخراً، بقيام شركة ظافر بيتروليوم

الشركة الهندية ما يزيد عن 3 مليارات دولار في مشروعات عبر البحار، وكانت هذه الشركة 20%، وهي معها حصة تبلغ 1.7 مليار دولار في مشروع سخالين 1 في الشرق الأقصى الروسي. وقد وجدت الشركة الهندية مكاناً مناسباً في العمل في هذه البلدان، أو بالتوصل إلى اتفاقيات معها - ومنها إيران والعراق وسوريا وليبيا، فضلاً عن السودان وبورما - وإن الحكومات الغربية قد نصحت الشركات التي لها سلطان قانوني عليها بعدم دخولها. وتهدف الشركات إلى إنتاج 400 ألف برميل يومياً من عمليات عبر البحار بحلول عام 2010 ثم ثلاثة أضعاف في عام 2025⁽²⁵⁾.

أما شركة إنبرجي أفريكا، فإنها أصغر من الشركات الأخرى على الإجمال. ولكنها مثيرة للاهتمام؛ لكونها شركة جنوب أفريقية، وأظهرت التزاماً بالعمل في القارة الأفريقية. كذلك أفادت شركة إنجين، التي تعود بجذورها إلى عهد التمييز العنصري، من جنسيتها - بعدما كانت هذه الجنسية في الماضي قمينة بأن تجعلها في مصاف الشركات المنيوذة - بأن مضت تسوّق نفسها بوصفها شركة أفريقية. وكان أن توسعت عملياتها من قاعدة إنتاج 5000 برميل في اليوم عام 1995 من أصول بحر الشمال في المملكة المتحدة إلى 22 ألف برميل في عام 2003 منها نحو 16 ألف برميل في اليوم أنتجتها في أفريقيا، وبشكل أساسي في الغابون وغينيا الاستوائية. ولهذه الشركة أصول في ثماني دول أفريقية خارج جنوب أفريقيا⁽²⁶⁾. ثم انتقلت إنبرجي أفريكا فعلياً، لتصبح تحت سيطرة بتروناس التي كانت تملك 8.7% من الشركة مباشرة؛ و80% من إنجين التي كانت بدورها تملك نصف إنبرجي أفريكا. وفي ربيع العام 2004 قامت تولو (Tullow) وهي شركة مقرها أيرلندا، ومسجلة بوصفها منتجاً مستقلاً في لندن، وذات مصالح قديمة العهد في أفريقيا بالاستحواذ على إنبرجي أفريكا.

ليس من بين عمليات ما وراء البحار التي تقوم بها هذه الشركات ما يُعد في الفئاة الأولى من عمليات التنقيب والإنتاج العالمية، إلا أن الشركات تقترب باطراد من أن تصبح من اللاعبين الكبار. وقد صنفت بروتشايانا في المرتبة العاشرة وفق المحك العملياتي في الدراسة المسحية التي سبقت الإشارة إليها. أما بتروناس فتحتل المرتبة

١٩ وسنويك في المرتبة 26. وإن العلاقة الوثيقة بين الشركتين الصينيتين وبتروناس والشركة الهندية والحكومات في البلدان التي تنتمي إليها لتبين نية واضحة على توسيع المصالح الوطنية، فضلاً عن التجارية بالوصول مباشرة إلى النفط والغاز الطبيعي، وبذلك يتم تقليص الاعتماد على السوق المفتوحة. ولطالما سعت هذه الشركات إلى نوافذ كانت الشركات الغربية قد انسحبت منها، أو تم تشجيعها على تفاديها أو لم تكن تعتقد أنها مجزية بما فيه الكفاية. ولكن المهارات التي يقومون بتطويرها باتت تتبع لهم المشاركة في مشروعات مرموقة مثل مشروع سخالين وجنوب بارس.

إن إستراتيجية هذه الشركات تناقض تلك الإستراتيجيات التي تعتمد عليها الشركات الحكومية التي تمتلكها الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي لديها احتياطات محلية تكفي لإبعادها عن مشهد أعمال التنقيب والإنتاج الدولية. وحيث توسعت هذه الأخيرة كانت تنزع إلى العمليات الإنتاجية الفرعية لضمان الأسواق بدلاً من المغامرة في العمليات الإنتاجية الرئيسة عبر البحار. فالإستراتيجية التي تأخذ بها أمثال شركة النفط الصينية والشركة الهندية تقوم على التفكير التجاري السليم وقوة الصلات السياسية والتعاطف.



الفصل الخامس

«بدائل» النفط:

الضرورات البيئية و«الأمنية»

في شهر آذار من عام 1967، أراقت الناقلات توري كانيون 31 مليون برميل من النفط قبالة ساحل كورنيش في إنكلترا، وذلك ألحق الضرر بصخور وشواطئ تلك المنطقة الرائعة التي تعيش على الصيد والسياحة، ووصل الأذى إلى شواطئ النورماندي في فرنسا. وقد أظهرت الصور التلفازية في ذلك الوقت للعديد من الأوروبيين، ولأول مرة، مخاطر اعتمادهم على النفط: البحار مغطاة بالنفط الخام؛ والحياة البرية قد اختنقت وسممت، وتعرضت سبل العيش للخطر. وجاء دور أمريكا الشمالية بعد ذلك باثنين وعشرين عاماً، حين أراقت إيكسون فالديز مئات الآلاف من براميل النفط الخام وتلوث 1300 ميل من الشريط الساحلي النظيف. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2002، انشطرت بريستيج وغرقت على مسافة من شمال غرب إسبانيا. وكانت تحمل قرابة نصف مليون برميل من نفط الفيول الذي اندفع معظمه على طول 200 ميل من ساحل غاليسيان. وكانت تلك الكارثة بمنزلة مسمار آخر دق في نعش صناعة الصيد المحلية.

وقبل غرق بريستيج بعقد من الزمن، أظهرت اللقطات المأخوذة من الكويت رؤوس الأبار المحترقة والسماء التي اسودت بفعل غمامات الدخان الأسود، مع تدمير القوات العراقية لمنشآت النفط إثر انسحابها، فكان هذا باعاً آخر للتفكير في السمات الملوثة للنفط لأي شخص في البلدان الغنية المستهلكة للطاقة لم يلحظ الغمام الدخاني الذي يلف القرى والمدن في الأيام المشمسة.

وفي العديد من المجتمعات المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في دول العالم النامي، كانت عواقب إنتاج النفط وابن عمه الغاز الطبيعي الأتقى أمراً ملازماً على الدوام. وقد قدر البنك الدولي حدوث نحو 300 حادث كبير لتسرب النفط في العام في

أنهار ودلتا ولايات نيجيريا. وفي هذا البلد نفسه استمر إحراق نحو 90% من الغاز الطبيعي الذي ينتج إلى جانب النفط طيلة عقود من الزمن، مما خلف انبعاثات في الغلاف الجوي بمعدل يصل إلى 80 مليار قدم مكعب في السنة⁽¹⁾. ولم يتم تطوير مشروعات لاستخدام الغاز الطبيعي النيجيري إلا عندما أدت الاهتمامات التجارية إلى تنمية سوق الغاز الطبيعي المسال وتم تحديد إمكانية إيجاد أسواق صغيرة للغاز الطبيعي في دول أفريقيا الغربية. وكان اشتعاله بالقرب من المناطق السكنية يعني أن بعض المجتمعات المحلية لم تحظَ بليلة مظلمة سنوات عدة. بالإضافة إلى الأمطار الحامضية وهلاك المحاصيل والحيوانات.

وفي كافة أرجاء العالم، كانت مشروعات الإنتاج وخطوط الأنابيب تؤثر على الشعوب المحلية وأراضيهم من القوقاز إلى القطب الشمالي، ومن أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا الوسطى. وأدت الحملات التي شنّها السكان المحليون وحلفاؤهم في الخارج والتي استمرت سنوات إلى إلقاء الضوء على المعايير المزدوجة التي غالباً ما طبقتها شركات النفط والمؤسسات المالية، والتي من المرجح أن تطالب ببذل جهود لتخفيف المشكلات البيئية والاجتماعية في مناطق مثل بحر الشمال وألاسكا، مثلاً، تفوق ما تطالب به في المناطق النائية للدول النامية. وهذا مؤداه أن مشروعات مثل خط أنابيب باكو — تبليسي — جيهان أو مشروعات خطوط أنابيب وإنتاج التشاد — الكامبيرون قد تم التدقيق فيها على نحو أشد بكثير من المشروعات السابقة لها.

وفي عام 1995 كانت الهيئة الحكومية المشتركة حول التغير المناخي التابعة للأمم المتحدة (IPCC أي بي سي سي) قد توصلت إلى إجماع تاريخي مفاده إن المناخ العالمي أخذ بالتغير، وإن ظاهرة الانحباس الحراري / التسخين الحراري العالمي يمكن تحديدها وقياسها، وإن النشاط البشري كان يؤثر في تغيير مناخ العالم ويؤكد الإجماع في تلك الهيئة على ما كان العديد من نشطاء البيئة قد أثاروه منذ عدة سنوات، ألا وهو إن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استخدام الطاقة التي أساسها الوقود الأحفوري تتصل بشكل وثيق بالتغيرات التي ستكون لها آثار عميقة ومدمرة للبيئة. ويبدو أن الآثار السلبية للنفط والغاز الطبيعي لا تقتصر على حادث طارئ معين أو ممارسات

أقدمت عليها شركة ما، ويمكن التخفيف منها عبر القيام بممارسات معينة، أو صناديق لتنظيف التلوث، ومراقبين يثيئين، وما إلى ذلك. وفي الوقت الحالي، يبدو أنه لا يمكن الفرار من معالجة الأسئلة الأساسية المتعلقة باختيار مصادر الطاقة واستخداماتها، ومع ذلك، فإن الضرورات السياسية والتجارية قد حالت دون أن تكرر في أوساط الحكومة والصناعة تجربة ذلك الإجماع الذي حصل في الهيئة الدولية IPCC.

وكانت بعض شركات النفط قد اختارت وقاية رهاناتها وتويعها بالاستثمار في أشكال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية. حيث ستقوم شل بإتفاق نحو 1 مليار دولار على تطوير أعمال الطاقة الشمسية ما بين عامي 1998 و2006 وأعدت بي بي صياغة علامتها التجارية ذاتها من حيث كونها شركة للطاقة، وتبنت شعاراً جديداً يتطابق معها. وفي السنوات الأولى نوعت هاتان الشركتان وشركات سواهما أنشطتها لتشمل الفحم؛ لكي تضمن تغطية سوق الطاقة بالكامل. وقاتلت شركات أخرى بشراسة ضد قبول الدليل. وقاومت إكسون التي أصبحت فيما بعد إكسون موبيل نقل الدليل العلمي، فهذه الشركة التي قدرت مجموعة من الدراسات⁽²⁾ أنها مسؤولة عن 5% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية منذ عام 1882 وأنتجت في عام 2002 هيدروكربونات تعادل تقريباً ضعف إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إنكلترا لسنوات عديدة، وقامت بممارسة ضغط شديد ضد بروتوكول كيوتو (انظر أدناه).

كان تقرير IPCC الصادر في عام 2001 واضحاً في أن تراكم «غازات الدفيئة» من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النترات وأوزون الطبقة السفلى من الغلاف الجوي التي تتسبب في التسخين العالمي «قد وصلت في التسعينيات إلى أعلى مستوياتها المسجلة، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى احتراق الوقود الأحفوري والزراعة وتغيرات استخدام الأرض». ويعد ثاني أكسيد الكربون غاز الدفيئة الأساسي، وتلك التركيزات المتزايدة منه «من المؤكد، واقعياً، أن سببها الأساسي انبعاثات الوقود الأحفوري»⁽³⁾.

إن ثلاثة أرباع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي ينتجها الإنسان تأتي من احتراق الوقود الأحفوري، فيما يعود معظم الباقي إلى القضاء على الغابات. وفي عام 2000، كانت نسبة 76.8% من الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري مسؤولاً عنها

النفط والفحم، وتشكل مسؤولية الوقود الفلازي 19.3%. أما الباقي فيعود إلى إنتاج الأسمنت واحتراق الغاز الطبيعي⁽⁴⁾.

ومن بين النتائج التي تصفها IPCC بأنها «قوية» تلك التي تقول: إن درجات الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين سوف ترتفع بمعدل لم يحدث مثله في عشرة آلاف سنة، وأنه من المرجح أن تتعرض جميع مناطق اليابسة إلى التسخين؛ وسوف يستمر ارتفاع مستوى البحار عدة قرون قادمة؛ وستشهد العديد من المناطق زيادة في هطول الأمطار وعلى نحو أشد غزارة، ولكن زيادة الجفاف في الصيف في معظم المناطق القارية متوسطة الارتفاع سوف يزيد من خطر القحط؛ وستتعرض بعض الأنظمة البيئية والكائنات الحية لأضرار دائمة أو للانقراض، وسيترجع الناتج النباتي في معظم المناطق، وسوف يشتد أثر العواصف على المناطق الساحلية نتيجة لارتفاع مستوى البحر.

ومن شأن البنى السياسية المحلية وعلاقتها بالدول المستهلكة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحدد من الذي سيحصل على المنافع أو المآل المرتبة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الدول المنتجة لهما. ويمكن كذلك النظر إلى توزيع عواقب التسخين العالمي عبر منظار الاقتصاد السياسي، ففي عام 2001، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استخدام الولايات المتحدة للنفط تبلغ ما بين ستة إلى سبعة أضعاف تلك المنبثة من أفريقيا كلها، وعشرة أضعاف على الأقل بالنسبة للغاز الطبيعي (ونحو 5.5 مرات بالنسبة للفحم) الأمر الذي يعكس الاختلاف في أنماط التوزيع ما بين العالمين النامي والصناعي. وليست المقارنة ما بين أوروبا الغربية وأفريقيا بأقل حدة. وفي الوقت ذاته، كانت الاقتصاديات المتجهة بسرعة نحو التصنيع مثل الصين والهند مصدراً أساسياً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وكانت الصين في عام 2000 ثاني أكبر مصدر للانبعاثات في العالم. ويعود ذلك بجزء منه إلى نقل دول OECD لقدراتها التصنيعية إلى الدول النامية، حيث العمالة والمواد الأولية أرخص. وفي تلك الأثناء قللت الصين من نسبة إنتاج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عبر التحول بعيداً عن الفحم. وكانت نسبة ثاني أكسيد الكربون

يجري على الدوام وضع التقديرات والسيناريوهات المستقبلية لتلك الآثار العالمية ومراجعتها وتجديدها، وكانت إحدى التوقعات المبكرة نسبياً التنبؤ بحدوث نقص في الغذاء بحدود 90 مليون طن بحلول عام 2050. مما يعرض 30 مليون إنسان لخطر المجاعة ومواجهة 66 مليون «لنقص المياه» فيما يهدد خطر الفيضان 20 مليوناً⁽⁷⁾. ويشعر بالمعاناة الأكبر الناتجة عن التسخين العالمي بشكل مباشر وفوري من كانوا أقل المسهمين فيه، والعديد منهم من بين الذين يقدر عددهم 2.4 مليار يعتمدون على الحطب وروث الحيوانات والنفايات الزراعية وقوداً لهم، و1.6 مليار يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء، وقد توصلت IPCC إلى النتيجة الآتية:

ولكن إذا كان الأثر عالمياً، فإنه لا يعني أنه ينتشر على نحو متساوٍ أو أن الدول النامية قادرة على التأقلم مع تلك الآثار أو التخفيف منها. ومن بين الأمثلة المتطرفة أن بعض الجزر المنخفضة الارتفاع مثل المالديف، يمكن أن تختفي كلياً مع ارتفاع مستويات البحار. وتعاني بنغلاديش من فيضانات شديدة أدت إلى مقتل الآلاف. ولسوف يزداد ذلك سنة بعد سنة؛ لأن ارتفاع مستوى البحار ما إن يبدأ، حتى يستمر قروناً من الزمن، حتى ولو توقف احتراق الوقود الأحفوري اليوم.

181

الفصل الخامس: «بحائل» النقط: الضرورات البيئية «الألمية»

إلى مخرجات الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بشكل كبير جداً لتصل إلى 50% ما بين عامي 1990 و2001⁽⁵⁾.

للتغير المناخي آثار اجتماعية عالمية، فأراضي هولندا المنخفضة معرضة للفيضان الساحلي وأذى العواصف. ويتلخص اعتمادها على الدفاعات الساحلية في القصة الشعبية التي تتحدث عن صبي قام بإغلاق فجوة في السد بإصبعه. وكانت دراسة حديثة جرت في المملكة المتحدة قد أشارت إلى أنه يجب على شرقي إنكلترا اعتماد خطة لمواجهة الزيادة في حالات الأمراض والموت المتصلة بالاحتباس الحراري، وحالات التسمم الغذائي وسرطان الجلد، والضغط الهائل على المصادر المائية التي تعاني منذ الآن من أعباء ثقيلة، والآفات الزراعية، والتغيرات في مواصفات الخطوط

سوف تكون آثار التغيرات المناخية غير متوازنة، إذ ستقع على الدول النامية والأشخاص الأفقر ضمن كل البلدان، ومن ثم ستزيد من خطورة حالة عدم المساواة في الوضع الصحي وإمكانية الوصول إلى الغذاء المناسب، والمياه النظيفة، والمواد الأخرى... وعلى العموم، من المتوقع أن يزيد التغير المناخي من المخاطر على صحة الإنسان، وأن يسود ذلك بشكل خاص لدى المجموعات السكانية الأقل دخلاً، وضمن الدول المدارية/ شبه المدارية⁽⁸⁾.

كانت صناعة الخدمات المالية قد قامت بمراجعة أرقامها منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث تقوم شركات التأمين بمراجعة الأقساط التي يحصلون عليها والحوادث التي يوافقون على تغطيتها. ومن تقديرات (ميونخ ري MunichRe) إحدى كبريات شركات إعادة التأمين العالمية أن الأضرار العالمية الناتجة عن تغير المناخ سوف تبلغ 300 مليار دولار بحلول عام 2050⁽⁹⁾. ويمكن للأضرار الناجمة عن كارثة واحدة أن تتجاوز حد 100 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل الخسائر السنوية إلى 150 مليار دولار في غضون العقد القادم⁽¹⁰⁾.

كيوتو: الصعود إلى قمة التل

(والنزول ثانية)

في كانون الأول/ ديسمبر من عام 1997، استجاب المجتمع الدولي للتغير المناخي بتبنيه بروتوكول (مسودة اتفاقية) كيوتو ضمن إطار عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية. وقد ضمت الوثيقة أهدافاً ملزمة قانونياً لتخفيض الانبعاثات الصادرة عن الدول المتقدمة المسؤولة عن الغالبية العظمى من الانبعاثات تاريخياً وأيضاً. وعند التصديق على الاتفاقية، سوف تلزم الدول المتقدمة نفسها بتخفيض جماعي لانبعاثاتها الإجمالية لا يقل عن 5% وفقاً للأرقام الفعلية لعام 1990 أو 20% وفقاً للانبعاثات المتوقعة لعام 2010 إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. وكان من المتوقع تحقيق ذلك الهدف ما بين عامي 2008 - 2012. وكانت التخفيضات المطلوبة من كل دولة على حدة متفاوتة، وهكذا يتعين على الولايات المتحدة أن تخفض انبعاثاتها

بالانبعاثات الذي بموجبه يمكن للدول المتقدمة أن تتبادل رخص التلوث فيما بينها أو تموض عن أجزاء من تخفيضاتها عن طريق تمويل أنواع معينة من المشروعات في الدول النامية. كذلك كان هناك نزاع حول معالجة «غسل الكربون» ولما كانت الغابات تقوم بتدوير ثاني أكسيد الكربون الناتج، فإن القضاء على الغابات يزيد من التسخين العالمي؛ لذا تضغط بعض الشركات من أجل إقامة مشروعات للتحريج؛ ليتم احتسابها مقابل أهداف التخفيض. ومع ذلك، فبالرغم من الضغوط المنهجية التي مارستها مصالح الأعمال الكبرى ضد عملية كيوتو برمتها، فقد مثل البروتوكول نصراً رمزياً مهماً.

ولكن البروتوكول ظل رمزياً زمنياً طويلاً. وفي شهر آذار/مارس من عام 1998 تم فتحه؛ ليوقع عليه، وبذلك يصبح جاهزاً ليدخل حيز التطبيق بعد تسعين يوماً من قيام ما لا يقل عن خمس وخمسين دولة بالمصادقة عليه، بما في ذلك دول متقدمة تصدر ما لا يقل عن 55% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في عام 1990 ولا يزال بعد ست سنوات من ذلك بحاجة إلى الحصول على توافيق كافية من الدول المتقدمة. وكان الاتحاد الأوروبي قد صادق عليه بسرعة، ولكن إدارة جورج دبليو بوش رفضت بشدة وأصبحت القضية في روسيا مسألة تقاذف سياسي للكرة. وبحلول شهر كانون الثاني/يناير من عام 2004، كانت الدول التي صادقت عليه تمثل 44.2% من انبعاثات الدول المتقدمة⁽¹¹⁾. ولم توافق روسيا على التصديق على البروتوكول إلا في

بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6%، فيما ستكون حصة الاتحاد الأوروبي من التخفيضات الإجمالية 8% ما بين الدول الأعضاء فيه. في حين ليس مطلوباً من روسيا وأوكرانيا إلا أن تحافظا على المستوى نفسه من الانبعاثات؛ لأن المدة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي كانت تعني أن النشاط الاقتصادي في أواخر التسعينيات من القرن العشرين أقل بكثير من مستواه في عام 1990 وهذا ما أظهره قياس انبعاثات غازات الدفيئة. وسيسمح لبعض الدول المتقدمة التي ينخفض لديها استهلاك الطاقة نسبياً

أواخر عام 2004 بوصفه جزءاً من صفقة أكبر مع الاتحاد الأوروبي. إن أكثر البدايات تواضعاً على طريق الصعود الطويل نحو تخفيض الأضرار التي تحدث للبيئة العالمية قد تأخرت حتى فبراير / شباط من عام 2005.

وكان بروتوكول كيوتو قد تم التفاوض عليه على خلفية فشل الدول المتقدمة في تحقيق تعهدات سابقة غير ملزمة بأن تصل في عام 2000 إلى تخفيض مستويات الانبعاثات لتعود إلى مستوى عام 1990. وبحلول عام 2004، بدأت فرص تحقيق أهداف كيوتو ضئيلة على نحو متزايد حتى مع التصديق الضروري. وقد وجدت دراسة طويلة ومفصلة للغاية قامت بها وكالة الطاقة الدولية عن استخدام الطاقة في الدول الأعضاء طيلة السنوات الثلاثين الماضية:

لقد رسمت التطورات التي تمت خلال حقبة التسعينيات صورة كئيبة عن إمكانية تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستوى الذي تدعو إليه الأهداف التي وضعتها كيوتو بحلول 2010. ومع القليل من الاستثناءات، ينبغي أن يتم تخفيض الانبعاثات بمعدلات أعلى بكثير من تلك التي شهدناها في المدد السابقة⁽¹²⁾.

وفي الحقبة الممتدة ما بين عامي 1998 - 2001 - أي، بعد مباحثات بروتوكول كيوتو - لم يحدث أي تقدم بشكل عام في تخفيض الانبعاثات على الرغم من أن العديد من الدول كانت قد بدأت بوضع سياسات مصممة لتحقيق هذا الأمر. وبالفعل، كان نمو الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي أعلى من معدلاته في السنوات الثماني السابقة.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد قامت بمسح للانبعاثات والأداء الاقتصادي طيلة المدة الممتدة ما بين عامي 1973 - 1998 وخلصت إلى أن «النمو الاقتصادي هو الدافع الرئيس وراء الزيادات الحاصلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة»⁽¹³⁾. ويقول كلود مانديل رئيس وكالة الطاقة الدولية في المقدمة التي وضعها للتقرير: «إن هذا يظهر أن صدمات أسعار النفط في السبعينيات من القرن العشرين وسياسات الطاقة الناتجة عنها قد أدت إلى السيطرة على نمو الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر من تأثير سياسات المناخ، والكفاية في مجال

الطاقة التي طبقت في التسعينيات من القرن العشرين». ويعود أوديل بالصلة ما بين الاقتصاد والاستهلاك إلى الوراء أكثر من ذلك، قائلاً: إن فرض روزفلت ضرائب على حصص استيراد النفط إلى الولايات المتحدة في عام 1959 قد دفعت بالتكاليف لتصل إلى 3 دولارات للبرميل بعد أن كانت 1.50 دولار، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الاستهلاك بحدود 100 مليون طن إمبراطوري في السنة⁽¹⁴⁾.

تكلفة تنظيف الانبعاثات

كان المحرك لسياسات الطاقة في السبعينيات من القرن العشرين التي أشار إليها مانديل ارتفاع أسعار النفط بعيد فقدان شركات النفط للدول المستهلكة السيطرة على التسعير، وما أعقب ذلك من زيادات فجرتها حرب الشرق الأوسط في عام 1973 ومن ثم الثورة الإيرانية في عام 1978. ولم تكن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ممارسة نفوذ قوي جداً، وحتى السيطرة على الشرق الأوسط ومناطق أخرى منتجة للنفط من دون تكلفة. ويحاول بعض نقاد سياسة الطاقة التي تنتهجها الولايات المتحدة، بما في ذلك بعض الناشطين البيئيين، دعم قضية علمية قوية لمجابهة التسخين العالمي باستخدام الادعاءات الاقتصادية. وهذه تضم عنصرين على الأقل يشير أحدهما إلى أن التكاليف المتوقعة لتطبيق تخفيض في غازات الدفيئة ليست هائلة. ويحدد الآخر الآثار المصاحبة لضمان إمدادات النفط.

قامت IPCC بالمقارنة بين تسع دراسات وتوصلت إلى توقع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في عام 2010 يصل ما بين 0.2% و 2.0% إذا تم تطبيق كيوتو دون المتاجرة بالانبعاثات. ومع تطبيق آليات المتاجرة بالانبعاثات يمكن تخفيض الأرقام لتصل إلى النصف، وبافتراض حدوث انخفاض يبلغ 0.5%، فإن التكلفة الضمنية ستبلغ 125 مليار دولار بالنسبة للدول المتقدمة أو نحو 125 دولاراً للشخص بحلول عام 2010. وبالنسبة لمعظم الاقتصاديات الانتقالية، فإن الأثر الإيجابي سوف يكون تافهاً⁽¹⁵⁾.

كان إريك آش من الجمعية الملكية، وأحد واضعي التقرير المميز الذي يتحدث عن الوسائل الاقتصادية وتخفيض الانبعاثات، قد جمع أكبر مجموعة من التقارير التي

تقدر تخفيضات راديكالية في ثاني أكسيد الكربون تفوق تلك التي اقترحها بروتوكول كيوتو، وقد أشارت تلك التقارير إلى أن أثر انخفاض الانبعاثات بنسبة 25% على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سيتراوح ما بين انخفاض بنسبة 2% إلى ارتفاع بنسبة 2%. أما التخفيض الذي يصل إلى 90% فإن توقعات تأثيره في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 1 إلى 4%. وكما لاحظ آش فإنه مع وجود اتجاه لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 2%، فإن ثمن تخفيض بنسبة 90% في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لن يكون أكثر من مجرد: «خسارة ما يعادل عامين من البحبوحة المتزايدة»⁽¹⁶⁾. وسيتم تطبيق مثل هذه التخفيضات عبر تقنيات مثل «تنظيف» انبعاثات بعد الاحتراق الصادر عن محطات الكهرباء وحرق ثاني أكسيد الكربون داخل خزانات تحت الأرض.

وقد حاول آش أن يبرهن على أن من شأن إضافة تكاليف ضمان إمداد النفط على الصعيد القومي إلى سعر السوق للبرميل بهدف حساب التكلفة «الحقيقية» للنفط أن تفتح مسالك أخرى. يؤدي إحداها باتجاه القول: إن التكلفة «الحقيقية» الأعلى للنفط ينبغي أن تعوض عن التكاليف المتوقعة الناتجة عن تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وانطلاقاً من ذلك يمكننا القول: إن تكاليف تطوير وإنتاج مصادر الطاقة «الأكثر اخضراراً» يمكنها أن توازن التوفير. ولكن منهجية التسعير ذاتها يمكن استخدامها لتبرير استكشاف احتياطي النفط والغاز الطبيعي الأعلى تكلفة في دول OECD أو أنظمة إنتاج النفط البديل مثل رمال قطران الفحم أو تقنيات إسالة الغاز، التي لن تمثل أي انفراج في السيطرة على الانبعاثات. وتختلف تقديرات تكاليف المساعدة الخارجية والعسكرية التي يفترض أنها مرتبطة بضمان الاعتماد على الخليج العربي للاستمرار في تدفق النفط إلى كبار الدول المستهلكة. وتقول إحدى الدراسات التي تمت في عام 1990، عندما كان النفط السعودي يباع بسعر يقارب 15 دولاراً للبرميل: إنه ينبغي إضافة 60 دولاراً على كل برميل للوصول إلى التكلفة الحقيقية بالنسبة للولايات المتحدة⁽¹⁷⁾. ومنذ عهد قريب، قال مدير معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا:

تبلغ تكاليف العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تعزى إلى حماية

يوضح الاختلاف في تقديرات التكلفة مشكلة الشراء بسعر أعلى، ويجعل منها جدلاً اقتصادياً. ويعد سعر نفط الشرق الأوسط مسألة مهمة، ولكنها فرعية وطارئة بالنسبة لمجموعة أوسع من السياسات الأمريكية بما في ذلك السيطرة الجيوستراتيجية على الخليج ودعم إسرائيل وفرض أسواق «حرة» بما فيه الكفاية لتمكين التغلغل الكامل للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، ربما تكون الحجة مقبولة في الولايات المتحدة، حيث لا تخضع منتجات النفط إلا إلى ضرائب طفيفة، ولكن يمكننا القول: إنه في أوروبا - حيث تصل الضرائب على النفط إلى ثلثي سعر الضخ - يمكن أن تكون الحجة أن الحكومة تعمل على استعادة التكاليف الخفية للهيدروكربونات.

ألعاب حربية تجابه التسخين العالمي

لعله مما يثير السخرية، أن هناك ما يشير إلى أن الجهازين الأمني والعسكري الأمريكي قد يدفعان البيت الأبيض لإعادة تقييم سياسة الطاقة والبيئة، إذ تتلاقى خطابات الناشطين البيئيين والرؤية العالمية للمخططين العسكريين في سيناريوهات الخطط، وفيما يرى البيئيون ازدياداً في خطر القحط وانخفاضاً في عائدات المحاصيل وتشرّد السكان بفعل الفيضان، وتغيراً في مقاومة الأمراض، وانقراضاً للكائنات الحية، فإن المخططين الإستراتيجيين العسكريين يرون حالة من عدم الاستقرار السياسي والصراع حول الموارد المائية والهجرة على نطاق واسع والتنافس على الغذاء، وتعد كلها مصادر خطر تتهدد النظام العالمي. ومنذ هجمات عام 2001، ازداد اهتمام الجيش الأمريكي بقوس عدم الاستقرار (قوس الأزمات) المحتمل من القوقاز عبر آسيا الوسطى نزولاً إلى الشرق الأوسط مروراً بساحل أفريقيا الغربي، ويعد كل بلد في القوس إما مصدراً رئيساً للنفط والغاز الطبيعي أو مجاوراً لذلك البلد المصدر، أو بلد عبور، وينظر إلى كل بلد على أنه عرضة للتيارات الإسلامية المتطرفة. ولكن إذا أضفنا إلى الفقر والقمع انقائمين حالياً المزيد من البؤس الاقتصادي الناجم عن الاحتباس

مليار دولار أو أكثر. ويعادل هذا معونة مالية خفية لاستخدام النفط تبلغ 10 دولارات، أه أكثر للبرميل المصدر من المنطقة (18).

الحراري العالمي، عندئذ فإن الخطط الحالية لزراعة قواعد عسكرية أو توسيع تدريب القوات المحلية بواسطة برامج مثل مبادرة كتل الساحل الكبير ستبدو ضعيفة.

وفي شهر فبراير/ شباط من عام 2004، قالت صحيفة بريطانية⁽¹⁹⁾: إنها حصلت على تقرير سري صادر عن البنتاغون يعبر عن رأي مفاده إن التغير المناخي يمكن أن يؤدي في العقدين المقبلين إلى اندلاع حروب وكوارث طبيعية تكلفتها ملايين البشر، وقد تم الاستشهاد بالتقرير على أنه يقول إن التغير المناخي: «ينبغي أن يتم رفعه ليتجاوز الجدال العلمي ويصبح هماً قومياً للولايات المتحدة». ووفقاً للجريدة، فإن تقدير سرعة وشدة الاحتماس الحراري العالمي الوارد في التقرير يعد أمراً أخطر مما توقعه الناشطون البيئيون. إذ يمكن لبنغلادش أن تصبح غير قابلة للسكن تقريباً. وأن تمزق النزاعات الأهلية الهند وأندونيسيا، وأن تغرق الفيضانات أجزاء كبيرة في هولندا، وأن تحدث نزاعات هائلة حول الوصول إلى مياه النيل والدانوب والأمازون. وفي ظروف كهذه، ستصبح المناطق الأغنى حصوناً في مواجهة المهاجرين المحتملين، وسيستارع سباق التسلح النووي مع سعي الدول النامية الكبرى الحديثة التصنيع لضمان الوصول إلى الموارد «وستعمل الحروب مرة أخرى على تحديد حياة البشر».

وينظر إلى استعداد البنتاغون لأخذ مثل هذا السيناريو بعين في الحسابان على أنه أمر مشجع لدرجة أنه قد ينتج عن ربط تغير المناخ بقضايا الأمن العسكري والاقتصادي التي عملت تقليدياً على دفع عجلة سياسة الطاقة، إما تغييراً في السياسة التي ينتهجها جورج دبليو بوش أو سياسة جديدة ينتهجها من يأتي بعده في الحكم. ولكن الأمر الذي لا يدعو إلى حماس كبير، أنه في حال تم القبول بضموى التقرير، ونظراً للعقود والقرون اللازمة لإدخال الاستقرار في الغلاف الجوي وإبطاء سرعة التغيرات المناخية الجارية، فإنه من المتوقع من الدول القادرة على القيام بذلك أن تبذل جهوداً جبارة في زيادة قدراتها العسكرية والأمنية. وبعبارة أخرى، فإن سياسة طويلة الأمد نابعة من المصالح الذاتية سيصاحبها تركيز أكبر قصير الأمد، يتمحور حول التدخل العسكري، بالرغم من أنه من المتوقع أن يتماشى مع ملطفات إنسانية.

البدايل: الأمن المبهمة والطاقة المستدامة

يفترن مصطلحا «الوقود البديل» و«الحفاظ على الطاقة» في معظم أرجاء العالم بمطالب الناشطين البيئيين لاستبدال مصادر الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم (والطاقة النووية لأسباب أخرى) بمصادر أخرى لا تسهم في ظاهرة التسخين العالمي، ولا تشكل مخاطر ناجمة عن التلوث على المجتمعات والحياة البيئية. ومن الأهمية بمكان عدم الخلط بين المفاهيم الآتية: «الطاقة البديلة» و«الطاقة المستدامة» و«الطاقة المتجددة».

في السنوات الأخيرة، كانت هناك تحركات في العديد من الدول لزيادة إسهام قوة الرياح وقوة الهيدروجين في توليد الكهرباء. وفي أوروبا، دفعت التزامات كيوتو ألمانيا إلى القول: إنها ستزيد من حصة إسهام قوة الرياح في توليد الكهرباء لتصل إلى 15% بحلول عام 2030. وكانت الدنمارك قد حققت حتى الآن 12% وهي تطمح لتحقيق 50% بحلول عام 2030. وفي بريطانيا، أدت تعهدات الحكومة بتجاوز التزامات كيوتو إلى إعادة فتح الجدل حول الطاقة الذرية، حيث يقول بعضهم: إنه لا يمكن تحقيق هذه الوعود إلا بالتجذيف ضد التيار الأوروبي للإلغاء التدريجي استخدام الطاقة الذرية.

ولكن الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية هي التي تعمل بشكل أساسي على تحفيز الخطط لتطوير مصادر الطاقة البديلة. ويظهر هذا بشكل ضمني في ملاحظات وكالة الطاقة الدولية، المذكورة أعلاه التي مفادها أن الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط في السبعينيات كان أثره في إضعاف سرعة نمو الطلب والتقليل من كثافة استخدام الطاقة أكبر من تعهدات السياسة في التسعينيات.

وفي أوائل عام 1973 - قبل الارتفاع الهائل في الأسعار بشهور - كان الرئيس نيكسون قد بحث إلى الكونغرس بمجموعة من المقترحات للحفاظ على الطاقة وتعزيز الإنتاج المحلي من النفط في الوقت ذاته، وكانت المقترحات تهدف إلى التقليل من الواردات، حيث، أصبحت الإدارة قلقة من النفوذ المتنامي لأوبك. وبعد عام جاء مشروع

الاستقلال رداً على المقاطعة وارتفاع الأسعار، والهدف منه الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الطاقة بحلول عام 1980 الأمر الذي يعكس أصداء الدعم الهائل الذي قدمه أيزنهاور للمنتجين المحليين للطاقة. وقد طلب من وزارة الطاقة في هذا الإطار أن تبحث عن طرق لتطوير التطبيق التجاري للطاقة التي مصادرها ليست النفط والغاز الطبيعي. وفي العقد المقبل، وبعد الثورة الإيرانية، أشار الخطاب الواثق لحالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس كارتر إلى أن تمويل الطاقة الشمسية قد تضاعف أربع مرات، وأنه تم إنشاء شركة لإنتاج الوقود الصناعي، وتطبيق إجراءات جديدة للحفاظ على الطاقة. ولكن النجاحات التي يمكن عزوها لتلك الإجراءات تشمل انخفاضاً في واردات النفط يصل إلى 2 مليون برميل في اليوم، وارتفاعاً غير مشهود في عمليات الحفر للتنقيب عن النفط المحلي، ومستوى قياسي لإنتاج الفحم المحلي. وكان كارتر يرمي إلى تحقيق هدف طموح، بحيث يأتي 20% من الطاقة التي يرغب في توليدها بحلول عام 2000 من مصادر الطاقة المستدامة، ولكن إنتاج الطاقة واستهلاكها كانا أدوات، إذ قال: «لتحقيق هدفنا القومي النهائي المتمثل في الاعتماد بشكل أساسي على المصادر الآمنة للطاقة»⁽²⁰⁾.

وبعد عقدين من الزمن لم يتغير النقاش بشكل أساسي في الولايات المتحدة. وقد لخصت لجنة السياسة الجمهورية قانون سياسة الطاقة للرئيس جورج دبليو بوش بالقول: إنه «يرمي إلى توفير سياسة شاملة في مجال الطاقة على المستوى القومي تقوم بموازنة إنتاج الطاقة المحلي مع الجهود المتعلقة بكفاية الطاقة والحفاظ عليها لتميز أمن الولايات المتحدة وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للوقود». ومرة أخرى، فإن المبادرة «الخضراء» الكبرى لتوفير 1.8 مليار دولار للبحث والتطوير في تكنولوجيا الوقود الهيدروجيني لم تشكل بأي حال من الأحوال أي تحدٍ لاعتقاد المواطنين الأمريكيين بأن من حقهم استخدام الكمية التي يرغبون فيها من الطاقة ذات الأساس الكربوني بأرخص الأسعار. فلم توضع أهداف في مجال استخدام الطاقة المتجددة، ولم يتم إجراء تحسينات على معايير كفاية وقود السيارات. وكانت المعارضة السياسية قد أحبطت سابقاً محاولة لفتح براري ألاسكا أمام أعمال الحفر لاستخراج النفط.

تعني كلمة «البديل» في القاموس الأمريكي الرسمي بديلاً للواردات الآتية من مصادر لا يمكن الاعتماد عليها. وهكذا، فعندما نتحدث عن سياسة الطاقة، فإن استكشاف أنواع الوقود البديل يكون قريباً جداً من تنويع إمدادات الغاز والنفط الأجنبي. وتُعدّ بعض أنواع الطاقة البديلة لطيفة على البيئة، وبعضها أقل تغييراً للمناخ عن بعضها الآخر، فيما يحتمل أن ينطوي سواها على ضرر أعظم. ويكون بعضها مجرد وسيلة للحصول على أنواع الوقود المتوافرة حالياً بطرق مختلفة، مثل معالجة رمال قطران الفحم أو تحويل الفحم إلى غاز أو استغلال هيدرات الغاز الطبيعي. فيما تسعى أنواع أخرى، مثل تقنية الفحم النظيف، لإعادة صياغة شروط المنافسة ما بين أنواع الوقود الكربوني المتوافرة حالياً أو الإفادة من عناصر الأصول مثل تقنية تحويل الغاز إلى سائل.

تقويم «البدائل»

يصف أنصار خلية الوقود الهيدروجيني الطاقة البديلة بأنها تقنية كفأة ولطيفة، ويقر مصنعو السيارات بأنها الطريق المستقبلية التي من المرجح أن تسلكها القوة الدافعة للسيارات. ومن شأن نظرية سريعة لبعض أنواع الطاقة البديلة للإنتاج والاستهلاك التقليديين للنفط والغاز الطبيعي أن تظهر أن العديد منها لا يعمل سوى على إعادة إنتاج الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي وأن إحراز تقدم كبير نحو التقليل من ذلك الاعتماد يعدّ أمراً بعيد المنال، وذلك باستثناء التقليل من الطلب على الطاقة. تتصل جميع أنواع الوقود الأحفوري ببعضها بعضاً — النفط والغاز الطبيعي والفحم — إذ تُعدّ جميعها بقايا كربونية من مواد عضوية متفسخة. (ولقد قيل: إن هناك مجموعة من العلماء الروس الذين يشككون في هذا الاعتقاد الأساسي عن العالم الجيولوجي). وغالباً ما تظهر هذه المواد معاً ويكون التمييز بينها أمراً مشوشاً في بعض الأحيان، كما هو الحال مع القار اللزج أو الغاز الطبيعي السائلين. ويعني التشابه في تركيبها الكيميائي أنه غالباً ما يكون بالإمكان استبدال الواحد بالآخر أو حتى تحويل أحدهما إلى آخر. فبعض السيارات الأولى كان يتم تزويدها بالفحم، ومن الشائع في بعض أجزاء العالم أن يتم تزويد السيارات بغاز البروبان المسال (إل

بي جي LPG). ويتم في أماكن أخرى الترويج للغاز الطبيعي المضغوط على أنه بديل بيئي أفضل من النفط أو الديزل.

وتؤدي قابلية الاستبدال هذه إلى حدوث منافسة ما بين أنواع الوقود الأحفوري. وكان بعضهم قد وصف الفحم بأنه وقود القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والنفط ووقود القرن العشرين، والغاز الطبيعي ووقود القرن الحالي، مع أنه ربما كان يُعدّ جسراً للاقتصاد الهيدروجيني. وهذه نظرة مبسطة جداً: لأن التكلفة والتوافر سيؤديان على الدوام دوراً أساسياً في تحديد من الذي سيستخدم أي نوع من الوقود لأي استعمال. وعلاوة على ذلك، فإن التغييرات التي تطرأ على مزيج الوقود ليست أمراً يحدث ما بين ليلة وضحاها؛ وتتوقع وكالة الطاقة الدولية نمواً في الطلب على الفحم بمعدل يصل إلى 1.4% حتى عام 2030، مقابل 1.6% بالنسبة للنفط و2.4% للغاز الطبيعي، ولكن يظل هذا معناه أن حصة الفحم لن تنخفض إلا من 26% من الإجمالي إلى 24% في غضون ثلاثة عقود، مع انخفاض في استهلاك النفط من 38% إلى 37%. بينما يزداد استهلاك الغاز الطبيعي من 23% إلى 28%، ويكون ذلك إلى حد كبير على حساب الفحم والطاقة النووية⁽²¹⁾. وسيستخدم نحو 60% من الاستهلاك الجديد للغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء. وإن التقنيات الحالية والراسخة حيثما تكون متوافرة تجعل توليد الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي أرخص وأكثر فاعلية وأقل ضرراً بالبيئة من استخدام الفحم أو النفط. ولا ينتج الغاز الطبيعي ثاني أكسيد الكبريت تقريباً، فيما ينتج نسبة أقل من أكاسيد النتروجين مما ينتجه النفط أو الفحم وتقل انبعاثاته من ثاني أكسيد الكربون عما ينتجه الفحم بنسبة تتراوح ما بين 45 - 50% وما بين 25 - 30% عما ينتجه النفط⁽²²⁾.

ويمكن تنظيف الفحم، ولكن لقاء ثمن. وهناك مجموعة واسعة من التقنيات في الإنتاج والتطوير يمكنها تحسين كفاءة الفحم، وبذلك تقلل من الكمية المحروقة، ومن ثم تقلل الانبعاثات، بالإضافة إلى التقنية التي تخفض الانبعاثات الصادرة عن المواد المحروقة. ويقول المعهد العالمي للفحم: إنه يمكن للفحم أن يكون وقوداً «نظيفاً» وذلك باستخدام إجراءات إعادة الامتصاص أو تخزين أكسيد الكربون.

ويعتمد الأمر على مدى استعداد الاقتصاد لدفع الثمن لقاء أن يغدو أنظف وإلى أي حد. وفي الولايات المتحدة، حيث ستصبح المصادر المحلية أكثر تكلفة مع استنزاف الاحتياطيات الأرخص، فإن الغاز الطبيعي سيفقد ميزته السعرية، ليس مقابل الغاز الطبيعي المسال المستورد فحسب، ولكن كذلك مقابل تقنية الفحم النظيف، عندما تكون الأسعار تقارب 4 دولارات لكل مليون قدم مكعب⁽²³⁾. وفي الصين، يمكن مراجعة معدل التحول المتوقع من الفحم إلى الغاز الطبيعي الذي يتجه نحو الانخفاض مع تزايد كميات الغاز المنقول بالأنابيب، أو مع ازدياد تكلفة الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لجريدة «إستريم الناطقة باسم الصناعة، يمكن للغاز الطبيعي أن يشكل 12% من مزيج الطاقة للبلاد بحلول عام 2010 إذا كان بالإمكان الحفاظ على الأسعار ضمن نطاق يبلغ 3-4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مرتفعة عن النسبة التي كان يشكلها والبالغة 3%. ولكن تكلفة الإمدادات الجديدة تزيد عن 4 دولارات، الأمر الذي يعني أن إسهام الغاز الطبيعي المتوقع الآن سيصل إلى 6% بحلول نهاية العقد⁽²⁴⁾.

ومثلما جعلت التطورات التقنية من المجدي تجارياً الوصول إلى النفط والغاز الطبيعي من تحت السرير البحري أو من الخزانات العالية الضغط والمرتفعة الحرارة، إذاً يمكن استخلاصها من مصادر غير تقليدية إذا كانت تكلفة الإنتاج تنافسية مقارنة بالأسعار العالمية السائدة بالنسبة للكميات التي يتم الحصول عليها بالطرق التقليدية. وثمة اهتمام متزايد في هيدرات الغاز، وهو مزيج متجمد يتألف من الماء والغاز الطبيعي والطين والرمل، ويظهر حيثما لا يظهر النفط والغاز الطبيعي التقليديين كما في اليابان، التي تعتمد كلياً على الواردات. وهناك عدد من الطرق التي يمكن للغاز الطبيعي بواسطتها أن يتحرر من الهيدرات الصلب، وتتوقع اليابان أن يتم الإنتاج منها ما بين عامي 2012 — 2016. ويمكن لاحتياطيات الغاز الطبيعي التي على شكل هيدرات في كافة أرجاء العالم أن تتجاوز احتياطيات كافة أنواع الوقود الأحفوري الأخرى⁽²⁵⁾. ولكن النظرية ليست بذات أهمية ما لم تثبت الاحتياطيات بأنها في المكان المناسب ويمكن الوصول إليها بتكاليف يكون المستهلكون على استعداد لدفعها. ومن بين العوامل التي تدخل في تلك التكاليف أي قيمة يختارونها للسيطرة على الإمداد - والتقليل من الاعتماد على الواردات - والعوامل البيئية.

يعد إنتاج النفط من الرمال وغاز الميثان من طبقات الفحم المصادر البديلة للنفط والغاز الطبيعي الأكثر رسوخاً. وغالباً ما يظهر الغاز الطبيعي مع الفحم، تماماً كما يظهر مع النفط. وبالفعل، فإن تفجيره يشكل خطراً هائلاً على عمال المناجم. ويعد ميثان طبقات الفحم ذا جودة عالية، ومن السهل نسبياً استكشافه، ويوفر نحو 7% من إنتاج الولايات المتحدة من الغاز. ومع أن صناعة الفحم تكاد تموت، لكن إنتاج الميثان يزدهر. وفي أماكن أخرى من أمريكا الشمالية، لا تسعى مجموعة سونكور للطاقة لإنتاج ميثان طبقات الفحم وحسب، بل أيضاً لإجبار الغاز على الخروج باستخدام ثاني أكسيد الكربون، الذي سيعمل على الحلول محله في شقوق الفحم، وبذلك لا ينبعث إلى الغلاف الجوي⁽²⁶⁾ ومع انخفاض مستويات احتياطيات بحر الشمال وانتقال المملكة المتحدة لتصبح مستورداً صرفاً للغاز الطبيعي، تنامي الاهتمام في الحصول على الغاز من طبقات الفحم.

وترى وكالة الطاقة الدولية أن النفط من المصادر غير التقليدية سيشكل نحو 8% من الإمدادات العالمية بحلول عام 2030، أي نحو 9.3 ملايين برميل في اليوم، مما يسجل ارتفاعاً هائلاً عن 1.1 مليون برميل في اليوم في عام 2000⁽²⁷⁾. وسيأتي معظمها من رمال النفط في كندا والخام التيوميني (القار) الثقيل الذي يتم استكشافه الآن في فنزويلا. وكما هو الحال بالنسبة لهيدرات الغاز، فإن تقديرات الاحتياطيات العالمية لأنواع النفط الثقيل اللزج تلك تُعدُّ هائلة، إذ تبلغ ثلاثة أضعاف الاحتياطيات المعروفة للنفط التقليدي. وكما كان الأمر بالنسبة لهيدرات الغاز، فإن ذلك لا يأخذ في الحسبان الموقع أو التكلفة.

تعد مقاطعة ألبرتا الكندية المنطقة الأساسية لإنتاج النفط، وفي عام 2002 كان 40% من إنتاج النفط فيها قد جاء من رمال النفط، وهذا يعادل ثلث الناتج القومي، والتوقعات أن ترتفع النسب على نحو سريع لتصل إلى 50%. ولإنتاج برميل واحد من النفط يجب استخراج طنين من رمال النفط. ومن بين 829 ألف برميل أنتجت في عام 2002، تم تحسين نحو 435 ألف برميل في اليوم استخدمت وقوداً، أما الباقي فقد بيع بوصفه قار بتيومين⁽²²⁾. ولكن حجم توسع الإنتاج في ألبرتا ليس محدداً، إذ حتى بلوغ أسعار النفط

ويقول مؤيدو هذه التقنية: إنها تمكن من جعل احتياطات الغاز في الشرق الاوسط، وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وغربها وأستراليا تجاريةً، وبخلاف ذلك ستبقى من دون سوق. ويشيرون كذلك إلى النقاء النسبي لأنواع الوقود الناتج - فالكبريت فيها منخفض، وخالية من النتروجين، والسيتين فيها مرتفع - الأمر الذي يرضي أصحاب محطات التكرير. ولقد كانت محطة بينولتو التي تشغلها شل في ماليزيا تعمل بوصفها مشروعاً رائداً منذ عام 1993. ويتم التخطيط لإنشاء محطتين على نطاق تجاري في قطر.

ومن المصادر الأخرى للنفط الغاز الطبيعي، وكانت التقنية الأساسية لتحويله إلى نفط موجودة منذ العشرينيات من القرن العشرين، وتهتم بها الحكومات التي لا يمكنها الحصول على النفط بسهولة، مثل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وبالفعل، فلقد كانت شركة الطاقة الجنوب أفريقية ساسول، ولا تزال، من أكبر مؤيدي هذه التقنية. ومن نتاج صغير جداً الآن، ترى وكالة الطاقة الدولية أن تقنية تحويل الغاز إلى سائل سوف توفر 2.3 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030. وسيكون الموردون الأساسيون للغاز الطبيعي المعد للتحويل دولاً غنية بالغاز مثل قطر وإيران اللتين ترغبان في تنويع صادراتهما بعيداً عن الغاز الطبيعي الذي ينقل بالأنابيب والغاز الطبيعي المسال. وبالنسبة لكل من هذين البلدين فإن الطريق إلى تحويل الغاز إلى سوائل تتشابه مع الطموحات الأوسع لتطوير صناعات النفط والبتروكيماويات الفرعية لديهما. ولما كان للطرفين ادعاءات غير محسومة حول تشكيل غاز (خوف Khuff)، فإن ذلك يتيح لكل منهما أن يطور بسرعة احتياطات يدعي أحقيته بها قبل تمكن الآخر من القيام بذلك.

أوجها منذ عقود عديدة، فقد كانت التكاليف المرتفعة في عام 2004 تشكل مصدر قلق لبعض المشروعات⁽²⁹⁾. يأتي النفط غير التقليدي الفينزويلي بشكل أساسي من حزام أورينكو، حيث تم إنتاج ما يزيد عن 300 ألف برميل في اليوم في عام 2001، والتوقعات تشير إلى تضاعف هذه الكمية أكثر من ثلاث مرات في غضون عقد من الزمن، والنفط المنتج يجري تحسينه، أو استخلاصه لإنتاج وقود خاص مولد يدعى أوريميولشن.

ولكن، يقول آخرون: إن الاقتصاديات ليست مؤكدة. إذ ينبغي كذلك إثبات التقنية على نطاق واسع وسيتيح هذا للممولين التوقف للتفكير ملياً عندما يقومون بمقارنة مشروعات تحويل الغاز إلى سوائل مقابل مشروعات أخرى تتنافس للحصول على أموالهم. وإذا ما كان مكان ما مثل قطر قادراً على توفير الغاز للمحطة بتكلفة منخفضة جداً، وربما تكون المادة الناتجة من الطرف الآخر ذات جودة عالية، إلا أن الطلب المحلي محدود، الأمر الذي يعني أنه سترتب على نقله إلى الدول الأعضاء في OECD تكاليف مادية⁽³⁰⁾.

وتتظر الدول التي تسعى إلى التقليل من اعتمادها على الوقود الأحفوري إلى عدد من مصادر الطاقة المتجددة بوصفها تسهم في الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء. وهذه تشمل على قوة الرياح - التي توفر إسهاماً لا بأس به في كل من الدنمارك وألمانيا على سبيل المثال - والطاقة الشمسية وقوة الأمواج. ولقد كانت الطاقة المائية، أي الكهرباء المتولدة بفعل تدفق الماء، مهمة منذ زمن طويل في العديد من الدول، وتعد النرويج المثال الأساسي على ذلك. ولكن لكل من هذه المصادر سلبيات، إذ إن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على نطاق واسع يتطلب بالمقابل استخداماً واسع النطاق للأرض من أجل الألواح التي يتم تطويرها حالياً، مما يثير محادثات استعمارية جديدة مريبة لاستخدام أراضي شاسعة في الصحراء الأفريقية لتوفير الكهرباء لأوروبا. وبسبب الصعوبات التي تفرض تخزين الكهرباء: فإن الطاقة الشمسية وقوة الرياح تُعدان «آنييتين» جداً، بحيث لا يمكن الاعتماد عليهما سوى بقسم من الكهرباء، إذ لن يتم توليد الكهرباء إذا لم يكن هناك رياح أو شمس. وللإفادة من الطاقة المائية سوف تكون بحاجة إلى الماء والجبال، ومن شأن سنوات من انخفاض نسب الهطول أن تقلل من الناتج. ومن المتوقع أن يتراجع إسهام الطاقة المائية في مزيج الطاقة، ويعود ذلك بجزء كبير منه بسبب التنازع على السيطرة على المياه وبناء السدود في العديد من المناطق النامية. وتعد قوة الأمواج غير مختبرة نسبياً. (والطاقة النووية في تراجع مع الإنهاء التدريجي لها في أوروبا والولايات المتحدة. ولكن مؤيديها يقولون: إنها توفر طريقة لتحقيق الأهداف البيئية).

قد يتخيل المرء أن السعي لتحويل الاقتصاد العالمي من اقتصاد يعتمد على الهيدروكربونات إلى اقتصاد يزوده الهيدروجين بالوقود كان قد ظهر في أواخر القرن العشرين وليدًا للتقدم العلمي، ونتيجةً لمخاوف الدول الصناعية من الاعتماد على المستعمرات السابقة، وسبباً للإدراك المتنامي للكوارث البيئية التي سيتسبب بها التسخين العالمي. وفي الواقع، إن أول محرك احتراق داخلي قد تم تصميمه في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر كان يتم تزويده بالهيدروجين وقوداً له؛ وتم اختراع خلية الوقود قبل أواسط القرن التاسع عشر، وكان جول فيرن عميد الخيال العلمي قد كتب في عام 1875 قصة يتم فيها استبدال الفحم بالماء بوصفه وقوداً.

وقد تمت دراسة الوقت اللازم لكي تحظى الابتكارات والمكتشفات العلمية بالقبول والانتشار. وتقول إحدى النظريات: إن الأمر يستغرق خمسين عاماً حتى تنتشر التقنيات الجديدة. ووفقاً لذلك المعيار، ينبغي أن نكون الآن في اقتصاد الهيدروجين. وإذا تركنا جانباً الأعمال الأولى وتأملات القرن التاسع عشر، فقد كان سلاح الجو الأمريكي في الخمسينيات من القرن العشرين يختبر الهيدروجين بوصفه وقوداً وينظر إلى البدائل القريبة الأمد للنفط والديزل بوصفها وقوداً للنقل، على نحو مشابه في كونها أجزاء من مزيج. وتعمل السيارات بأي نوع من الزيوت تقريباً، بما في ذلك زيت المائدة. وفي أجزاء من أوروبا وأمريكا الجنوبية، يقدم الوقود الحيوي من النباتات إسهاماً للاستخدام الإجمالي للوقود. ولقد كان غاز البروبان المسال مستخدماً منذ أمد طويل، وبشكل خاص في أساطيل سيارات الشركات. وتم تجريب استخدام الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة، على سبيل المثال. وإن التفكير الحالي هو في صناعة السيارات بمعظمها وما وراءها. إن السيارات الهجينة تعد الطريق لتخفيض الانبعاثات في السنوات القليلة القادمة، وهي سيارات تستخدم قوة البطارية والوقود السائل بالتبادل وفقاً للظروف.

للطائرات وكانت بعض الشركات مثل فيول سيل إنرجي الأمريكية تقوم بإنتاج مولدات تعمل باستخدام الهيدروجين وقوداً لها منذ عدة عقود من الزمن. وتعمل شركات السيارات على الافتراض أن الهيدروجين لن تكون له أهمية بوصفه وقوداً للسيارات حتى نحو عام 2015 وتعتقد وكالة الطاقة الدولية أن الأمر سيتطلب أكثر من ثلاث عاماً يصبح الهيدروجين أكثر من مجرد جزء بسيط من مزيج الطاقة ما لم يطر تغير مهم في السياسة الحكومية والتقويم التقني.

إذاً لماذا لا توجد دلائل ذات شأن تشير إلى انتقالنا نحو الهيدروجين؟ فالأمر ليس مجرد مسألة مقاومة شركات النفط أو شركات أخرى من مصلحتها الحفاظ على الاقتصاد الهيدروكربوني. وفي الواقع، فإنها ستفيد من الانتقال نحو الهيدروجين إذ تكون شركات النفط مدفوعة بفعل سعي أصحاب الأسهم للربح، وليس بارتباط بالنفط والغاز. وقد قاموا في الماضي بحماية موقعهم بشرائهم لمناجم الفحم، ولديهم استثمارات مهمة في البحث والتطوير لاستغلال الطاقة المتجددة، ويتيح لهم التحول من الهيدروجين الآن سوقاً جديدة للوقود الأحفوري. ولم تطرح بعد الحجج الاقتصادية والبيئية للانتقال إلى الهيدروجين. وعندما يتم استخدام الهيدروجين بوصفه وقود فإنه لا تصدر عنه أي انبعاثات ما عدا الماء، وهو ما يبدو أنه الحل لمشكلتنا المتراكمة من انبعاثات غازات الدفيئة والاحتباس الحراري. ويتوافر الهيدروجين بكميات غير محدودة من الماء. ولكن هذا ينطوي على مشكلة أساسية وسبب آخر يبرر كون خلايا الوقود لا تشكل خطراً داهماً لصناعاتي النفط والغاز، ذلك أن الهيدروجين بعدد ذراته ليس مصدراً للطاقة، ولكنه شأنه شأن الكهرباء حامل للطاقة التي يتم إنتاجها. مكان آخر. والهيدروجين مثل الكهرباء لا يكون متوافراً من دون أن يتم إنتاجه. وثه طريقتان حالياً للقيام بذلك: الطريقة الأولى مسؤولة عن 98% من الإنتاج الحالي للهيدروجين (لاستخدامه على نحو كبير في صناعات الأسمدة والغازات الصناعية وتتم بنزعه كيميائياً عن الهيدروكربونات؛ فيما تتم الثانية بالتحليل الكهربائي).

وهكذا، فإن احتمال الطلب الهائل الجديد على الهيدروجين سوف يفتح كذلك احتمال ظهور سوق جديدة لمنتجات النفط والغاز، بوصفهم موردين للمواد الأولية

198

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

لمحطات توليد الهيدروجين، مثلما يعملون حالياً على إمداد محطات توليد الكهرباء التقليدية بالمادة الأولية لها. وتعمل صناعة الفحم على ترتيب نفسها؛ لتكون مورد الوقود لإنتاج الهيدروجين، والسخرية في ذلك، تلك الصورة المعطاة للفحم بوصفه وقوداً قديماً. وبالنسبة لحكومات الولايات المتحدة واليابان ودول أخرى ذات اقتصاديات متقدمة واستهلاك كبير للطاقة ولديها احتياجات من الفحم، يمكن لخلايا الوقود الهيدروجيني العاملة على الهيدروجين المنتج من الفحم المحلي أن تقلل من الاعتماد على الطاقة المستوردة. ووفقاً لتقرير أعده المدير الجديد للاستثمار في تقنية الطاقة التابع للمؤسسة المالية ميرل لينش، إذ قال: «إن الدعم الشفهي لحكومة الولايات المتحدة لسيارات خلية الوقود لا يهدف بشكل أساسي لخفض الانبعاثات، بل لخفض الاعتماد على النفط الأجنبي»⁽³¹⁾. وهناك إشارة إلى أن تمويل أبحاث خلية الهيدروجين التي أعلن عنها جورج دبليو بوش هو «سعي للابتعاد عن سياسة مؤلمة سياسياً، ولكنها تلقى الاستحسان الفوري للقيام بجهد أني للتحويل إلى تقنيات السيارات الهجينة التي يمكنها أن تقلل على الفور من الاستهلاك عبر زيادة الكفاءة»⁽³²⁾.

بحسب إنتاج الهيدروجين بواسطة التحليل الكهربائي إلى الكهرباء، وهذا يتطلب بالطبع استخدام الفحم أو الغاز أو النفط لإنتاجها، إلا إذا تم توليدها عبر مصادر لا تصدر عنها انبعاثات، مثل الطاقة الشمسية أو قوة الرياح (أو الطاقة النووية).

تعد خلايا الوقود الهيدروجيني أكثر كفاءة من معظم الأشكال الأخرى من مولدات الطاقة (على الرغم من أن المحطات المعتمدة على الدورة المشتركة لتحويل الغاز) تقترّب جداً من مستوى كفاءتها، وهكذا فإن اتجاه القطاع التجاري لتوليد الكهرباء في الموقع من شأنه أن يقلل من انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن بحثاً أجريته مؤخراً الأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية لم يكن يبعث على التفاؤل، إذ قال: إن التغيير في الاحتمالات للسنوات القادمة لن يؤثر كثيراً على مزيج الوقود؛ ذلك أن معظم خلايا الوقود سوف تعتمد على الغاز، وأن الكفاءة الأكبر للخلايا لن تعمل على الاستغناء عن الكربون في توليد الكهرباء، إلا على نحو قليل⁽³³⁾.

ويجدر بنا الاقتباس من هذه الوثيقة على نحو مطول فيما يتعلق بحجم المشكلات الاقتصادية والبيئية التي ستظهر ما لم يتم تطوير وتقبل تقنية جديدة وتجارية لإنتاج الهيدروجين أو يتم جعل التقنية الحالية أكثر كفاءة بكثير.

ليس ثمة حتى يومنا هذا من طريق بديل تم إظهاره بخلاف التفسير أو التقطير الهدام والتحليل الكهربائي، وهاتان المقاربتان لا تُعدّان تنافسيتين في سوق الطاقة. فالتحليل الكهربائي، يعد جزئياً من وظائف الكفاءة، التي تكون متدنية. ويظهر مثال بسيط الفكرة: إن استبدال كل الوقود المستخدم للنقل في فرنسا بالهيدروجين سوف يتطلب نحو أربعة أضعاف الاستهلاك الحالي من الكهرباء (أي نحو 700 تيرا واط ساعي من الاستهلاك الإضافي). وإنتاج هذه الكهرباء سوف يتطلب بناء 60 محطة نووية جديدة تنتج 1500 ميغا واط، أو تغطية 6% من المناطق الفرنسية بقراءة 350 ألف عَنَفَة* للرياح أو تغطية 1% من الأرض بواسطة الخلايا الكهروضوئية (وبتكلفة أعلى). كذلك تنطبق التكاليف الأعلى على التقنيات المتوافرة حالياً لأسر ثاني أكسيد الكربون وتخزينه. إذا تم توفير 700 تيرا واط ساعي بواسطة الغاز الطبيعي (وهو أقل أنواع الوقود تكلفة ليتم بواسطته استخلاص ثاني أكسيد الكربون)، فإن تكاليف الأسر وحدها ستؤدي تقريباً إلى مضاعفة التكاليف التشغيلية، ناهيك عن تكاليف النقل أو التخزين. وفيما تكون هذه التقنيات متوافرة حالياً - وحتى باستخدام تجاري - فإن حجم هذه العمليات يقل كثيراً عما هو مطلوب لتطبيق الطاقة التجارية في كافة أرجاء البلاد⁽³⁴⁾.

وما إن تتم معالجة مشكلات إنتاج الهيدروجين، حتى ينشأ المزيد من الهموم المتعلقة بالتخزين والتوزيع.

ويظهر مدى ضخامة التحدي البيئي بمجرد تذكير أنفسنا بالتوقعات المتعلقة بنمو الطلب على الطاقة. ففي عام 2000 كان الطلب التجاري الأساسي على الطاقة يبلغ نحو 9.2 مليارات طن من معادلات النفط، وذلك باستثناء 1.6 مليار إنسان في العالم النامي يعتمدون على الكتلة الحيوية، وسيرتفع إلى نحو 15.3 مليار بحلول عام 2030. ويشكل النفط والغاز والفحم نحو 85% من إجمالي عام 2000، وستكون مسؤولة عن

سبة نفسها، على الأقل، في عام 2030، وذلك وفقاً للحالة المرجعية لوكالة ال
ولية. ووفقاً لسيناريو السياسة البديلة، الذي يفترض أن التغيرات السياسية
دراستها قد طبقت بالفعل، سيكون الطلب أقل بقليل من سيناريو الحالة المر
عام 2010، لكنه أقل بـ 9% من سيناريو الحالة المرجعية في عام 2030. و
يناريو البديل الذي يدعو إلى التفاوض نوعاً ما، فإن انبعاثات دول OECD،
مل إلى الذروة بعد عام 2020 وسيكون تباطؤ نموها أعلى بقليل من نمو ال
الطاقة⁽³⁵⁾.

||
||

سبة نفسها، على الأقل، في عام 2030، وذلك وفقاً للحالة المرجعية لوكالة ال
ولية. ووفقاً لسيناريو السياسة البديلة، الذي يفترض أن التغيرات السياسية
دراستها قد طبقت بالفعل، سيكون الطلب أقل بقليل من سيناريو الحالة المر
عام 2010، لكنه أقل بـ 9% من سيناريو الحالة المرجعية في عام 2030. و
يناريو البديل الذي يدعو إلى التفاوض نوعاً ما، فإن انبعاثات دول OECD،
مل إلى الذروة بعد عام 2020 وسيكون تباطؤ نموها أعلى بقليل من نمو ال
الطاقة⁽³⁵⁾.

||
||

لا ريب في أن استهلاك النفط والغاز الطبيعي سيستمر في الارتفاع بقوة في السنوات القادمة. وقد يكون هناك تفاوت في معدلات النمو وأفاق الزمن التي تستخدمها الهيئات الدولية والحكومات والشركات المختلفة، ولكن الاتجاهات لا جدال فيها. وإذا نظرنا بعيداً، حتى عام 2025 أو 2030، فسيبقى النفط مصدر الطاقة المهيمن، على الرغم من أن دور الغاز الطبيعي سيستمر في النمو. وقد تم تخيل اقتصاد الهيدروجين منذ القرن التاسع عشر، ولكن الطريق المباشرة للوصول إليه تتم حتى الآن عبر أنواع الوقود الأحفوري. وقال كايل مكسارو نائب وزير الطاقة الأمريكي، بصراحة: «ما نحاول القيام به لاقتصاد الهيدروجين إنما هو أخذ الكثير من الموارد المحلية، المتمثلة في الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وما إلى ذلك، واستخدامها لإنتاج الهيدروجين»⁽¹⁾.

إن نسبة الطلب المسؤولة عنه الدول النامية آخذة في التزايد بقوة. وفي عام 2001، كانت نسبة استهلاك الدول النامية للنفط 64% مما استهلكته الدول الصناعية. وبحلول عام 2025، سوف تصل النسبة إلى 94%، وذلك وفقاً لتوقعات الحكومة الأمريكية⁽²⁾. وسيكون الطلب الإجمالي في اقتصاديات الدول الآسيوية النامية مضاعفاً في الإطار الزمني نفسه. وبحلول عام 2030، ستصل حصة الدول غير الأعضاء في OECD إلى 50% فيما تبلغ حصتها الآن 38%⁽³⁾. وسينمو الطلب على الغاز الطبيعي بأقصى سرعة في الدول النامية، ولكن افتقارها إلى البنية التحتية سوف يعني أن دول منظمة OECD ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق ستكون مسؤولة عن معظم الاستهلاك.

203

الخاتمة - طرح السؤال

الخاتمة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنتيجة الطبيعية لهذا الأمر أن
رح السؤال التي تمتد حتى عام 2025، وفي الارتفاع بما يزيد عن 50% في المد

الولايات المتحدة. وتظهر التوقعات أن الدول النامية ستكون مسؤولة عن 60% من هذه الزيادة. ووفقاً لحسابات وكالة الطاقة الدولية فإن توزيع نسب الانبعاثات لعام 2000 ما بين دول OECD والدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية كان 55% و34% و11% على التوالي. ويعتقد أن هذا سيتغير في عام 2030 ليكون كما يلي 43% و47% و10%.

وأسباب ذلك بسيطة، فالدول النامية الكبرى لا تقوم ببناء صناعاتها لتلبية الطلب المحلي فحسب، بل إنها تعمل بصورة متزايدة بوصفها مصانع للدول الصناعية، وحتى الدول التي تجاوزت مرحلة التصنيع. ومن دون بنية تحتية متطورة للغاز الطبيعي، وموارد مالية للتقليل من الانبعاثات، ومع الاعتماد الهائل على الفحم، فإن الانبعاثات الصادرة عن الصناعات التصديرية أعلى مما ستكون عليه، لولم تعمل الشركات الغربية على هجرة إنتاجها؛ سعياً وراء العمالة الأرخص (والضوابط البيئية الأضعف). ولإنتاج وحدة من المخرجات الاقتصادية تستخدم الدول النامية المستوردة للنفط ضعف كمية النفط الذي تستخدمه الدول المتقدمة⁽⁴⁾. وفي الوقت ذاته، فإن التمدن وتحسين البنية التحتية لوسائل النقل يتيحان للمجتمعات التي كانت إلى الآن تعتمد على موارد الكتل الحيوية الوصول إلى طاقة تعتمد على النفط.

فيما تُعد توقعات الطلب والانبعاثات بالنسبة للدول النامية عالية، إلا أن نسب الاستهلاك والانبعاثات للفرد الواحد هي أقل بكثير، وستبقى أقل من النسب التي تسجلها الدول الأعضاء في OECD الشرهة للطاقة. وهكذا، على سبيل المثال، فإن استهلاك الفرد الواحد للكهرباء في الدول النامية يصل إلى نحو سبع الاستهلاك في دول OECD، ومن المتوقع أن تتغير تلك النسبة بحلول عام 2030 لتصل إلى الخمس أو السدس. وسترتفع انبعاثات الفرد الواحد في الدول النامية لتصل إلى 4.5 أطنان في الصين، و6.1 طن في الهند و3.1 طن تحت الصحراء الأفريقية بحلول عام 2030 ولكنها تقارب 12 طناً في دول OECD وسترتفع لتصل إلى نحو 13 طناً⁽⁵⁾.

إن الهيمنة المستمرة للهيدروكربونات على مزيج الطاقة الدولية معناها استمرار الدور الاقتصادي، ومن ثم السياسي للدول المنتجة والمستهلكة للنفط والغاز الطبيعي

سواء بسواء. وسيبقى تقلب أسعار النفط (ذات التأثير الكبير على أسعار الغاز الطبيعي) محدداً أساسياً للإيرادات المتوافرة لحكومات الدول المنتجة. وستستمر هذه الهيمنة في التأثير - لدرجة مثيرة للجدل - على اقتصاديات الدول الصناعية، وإلى درجة أكبر على اقتصاديات الدول النامية. وتتم إحدى طرق دراسة هذا الأمر عبر وضع الاقتصاديين نموذجاً لأثر زيادة أسعار النفط. وفي عام 2000 كان صندوق النقد الدولي قد وضع نموذجاً لأثار حصول زيادة في أسعار برميل النفط تبلغ 5 دولارات، وبعد ثلاث سنوات أخذت وكالة الطاقة الدولية تدرس آثار حصول زيادة تبلغ 10 دولارات للبرميل. ومع أنه ينبغي عدم أخذ الأرقام الدقيقة المتوقعة حرفياً، ولكن الاستنتاجات الإجمالية على العكس من ذلك؛ نظراً لأن معدل السعر لسلة خام أوبك قد ارتفع بالفعل من 23.12 دولاراً للبرميل في عام 2001 إلى 28.16 دولاراً في عام 2003 و 30.75 دولاراً في الربع الأول من عام 2004، ليرتفع إلى ما يزيد عن 45 دولاراً في أكتوبر / تشرين الأول من عام 2004.

وتظهر ورقة البحث التي أعدها صندوق النقد الدولي⁽⁶⁾ أن زيادة تبلغ 5 دولارات في أسعار النفط لخمس سنوات ستزيد فائض الحساب الجاري للإمارات العربية المتحدة بما يزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وستكون روسيا رابحاً كبيراً آخر، ولكن بالنسبة لبعض منتجي النفط مثل المكسيك وماليزيا ستكون الآثار الإجمالية سلبية؛ نظراً للآثار التي ستحدثها على تجارتها وعلى الدول المستهلكة. وبالنسبة لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فإن صافي الميزان التجاري سوف يتحسن بنسبة تصل إلى 6.5% من إجمالي الناتج المحلي، حتى إنه سيتيح المجال أمام آثار ثانوية. وسيتم إنفاق نحو 7.5% من الإيرادات الإضافية على الواردات بعد ثلاث سنوات إذا أعقبتها حادثة مماثلة لما سبق، على الرغم من أن التقدير يشير إلى تصميم لتجنب دورات الازدهار والأزمات الاقتصادية للمكاسب غير المتوقعة السابقة، وهكذا كانت التقديرات المرتفعة للواردات قد أوحى بالاستمرار في إعادة تدوير إيرادات النفط لتعود إلى جيوب شركات وحكومات الدول الأعضاء في OECD.

ولقد ضعفت المخاوف السعودية من زيادة العجز في الميزانية بفعل بقاء أسعار النفط مرتفعة، وقامت المملكة بمراجعة توقعات الفائض لعام 2004 ليصل إلى 5.3 مليارات

دولار⁽⁷⁾. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن النمو في إيرادات النفط كان يعني لها توليد زيادة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5% في عام 2004 وسياسات مالية توسعية⁽⁸⁾. ولكن أثر الإيرادات الأفعوانية الذي يحدثه تقلب الأسعار على الدول المعتمدة على تصدير النفط ما يزال موجوداً. وقد ارتفعت إيرادات صادرات نفط أوبك بنسبة 24% في عام 2003 لتصل إلى 242 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتبعها انخفاض بنسبة 5%⁽⁹⁾. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية كان من المتوقع حصول انخفاض بنسبة 14% في عام 2004 ولكنه تأجل بفعل المزيد من ارتفاع الأسعار في تلك السنة. وتقول تقديرات البنك الدولي: إن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته روسيا في عام 2003 البالغ 7.2%، يمكن أن نعوذ 3% منه إلى ارتفاع أسعار النفط. وفي السنوات القليلة الماضية وصل نمو روسيا إلى 5% فقط عندما أخذت أسعار النفط في الارتفاع، وكان الدرس الذي خلص إليه البنك الدولي أنه لكي تحقق روسيا هدفها المتمثل في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لديها في غضون عشر سنوات يجب إما أن يستمر ارتفاع أسعار النفط أو أن يتم إجراء إصلاحات بنيوية⁽¹⁰⁾.

من الطبيعي، كما علّمت التجربة الدول المصدرة، أن أسعار النفط المرتفعة ليست بالنعمة الخالصة. وقد كانت المملكة العربية السعودية تجادل طيلة عدة عقود من الزمن، بأن دفع الأسعار لترتفع كثيراً، بحيث تقيد الطلب أشبه بتجويع الإوزة التي تبيض ذهباً.

أصبحت سرعة تأثير الدول الأعضاء في OECD للارتفاعات الحادة في أسعار النفط في الوقت الحالي، أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض كثافة استخدام الطاقة. في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كان الإنفاق على الطاقة يشكل 8% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، حصة النفط منها 5%، والفحم 2%، والغاز الطبيعي 1%. وبحلول عام 1981 ارتفعت النسب مسجلة 14% و8% و2% على التوالي. ثم انخفضت في عام 2001 لتصل إلى 7% و3.5% و1% على التوالي⁽¹¹⁾. ومع ذلك، فبعد ارتفاع الأسعار في نهاية التسعينيات، كانت البيانات النهائية لأعداد هائلة من الشركات تبدو غير

مكتمة من دون إيراد سطرين يشيران إلى الآثار السلبية لتكاليف الطاقة المرتفعة. وفي عام 2004، مع حصول ارتفاع إضافي في أسعار النفط والغاز الطبيعي، وبشكل خاص الأسعار الإشارية الآجلة، ازداد سعي مراقبي السوق للحصول على المشورة من أمثال آلان غرينسبان الرئيس المعنك لمجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وعندما كشفت الولايات المتحدة عن عجز مالي فاق المتوقع في شهر مايو/ أيار من عام 2004، لم تشكل أسعار النفط سوى نحو 13% من الزيادة، فيما تعزى لتكاليف الطائرات المدنية نسبة أعلى، كذلك كان تقرير السوق لوكالة الطاقة الدولية الصادر في الشهر ذاته قد أظهر ارتفاعاً غير متوقع في الطلب على النفط من الدول الأعضاء في OECD.

كانت الزيادة في أسعار النفط عامي 1973 - 1974 قد تسببت في خسارة مباشرة في التجارة بالنسبة للدول الأعضاء في OECD بلغت قرابة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك وفقاً لصندوق النقد الدولي. ويقول آخرون: إن إسهام أسعار النفط في الخسارة المقدرة بـ 350 مليار دولار من الناتج في أثناء الكساد الذي أتى لاحقاً كانت أعلى من ذلك. وكان أثر صدمة أسعار النفط في عامي 1979 - 1980 على معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء في OECD أكبر بكثير، إذ بلغت 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً للتقرير ذاته الذي أعده صندوق النقد الدولي، ولكن كان لدى الدول المستهلكة هذه المرة سياسات مناسبة، وحافظت على الأجور للسيطرة على الأثر التضخمي. وهذا ما جعل تلك الزيادة الطفيفة التي دامت مدة قصيرة وجرت قرابة أزمة حرب الخليج من عام 1990 ليس لها أي أثر يذكر.

وتقول الورقة التي أعدها صندوق النقد الدولي، والتي تفترض ارتفاعاً في أسعار برميل النفط يعادل 5 دولارات مدة خمس سنوات: إن إجمالي الناتج المحلي للدول الصناعية سيكون أقل بنسبة 0.3% مما سيكون عليه بخلاف ذلك، ولدة سنتين قبل عودته إلى مستواه الطبيعي. وسيعاني الميزان التجاري انخفاضاً يبلغ نحو 20 - 27 مليار دولار في السنة. وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى دراسات تقدر بأن زيادة 10 دولارات للبرميل ستخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6% في الدول

الصناعية. وحين عرضت الوكالة نموذجاً لارتفاع قصير الأمد يبلغ 10 دولارات للبرميل، وجدت أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سيقُل فقط بنسبة، 0.15% و 0.2% و 0.3% لكل من منطقة اليورو واليابان على التوالي. وتقول وكالة الطاقة الدولية: إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في أماكن أخرى ربما كانت أعلى بنصف نقطة مئوية سنوياً في عامي 2002 - 2004 إذا ظلت أسعار النفط حسب مستوياتها أو اسط عام 2001⁽¹²⁾.

ولكن، وعلى الرغم من بعض المخاوف حيال أسعار النفط التي وجدت تعبيراً عنها في الأسواق الآجلة، إلا أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة كان يتسارع في عام 2004، حتى وإن تلتأت أوروبا واليابان، الأمر الذي أدى إلى قول وكالة الطاقة الدولية: إن أسعار النفط تفاقم مشكلات البطالة والعجز في الموازنة.

وتتحمل الدول النامية المستوردة للنفط أعباء الأسعار المرتفعة، فقد أصبحت كثافة الطاقة لديهم أكبر بكثير والطلب لديهم أخذ في النمو، وغالباً ما يكون أسرع من قدرتهم على دفع الأموال. كذلك، يعمل العديد من هذه البلدان على دعم بعض أسعار النفط، وتعد الدول الفقيرة جداً وذات المديونية المرتفعة أكثر الدول تضرراً. كما أنه من شأن تقلب تكلفة هذه السلعة المستوردة المهمة جداً أن يشكل صعوبات في مجال التخطيط. فزيادة 5 دولارات على سعر البرميل تؤدي في مالي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري بنسبة 1.25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و 1.6% في بيلاروسيا. ومن بين أكبر اقتصاديات الدول النامية تعد الهند وكوريا الجنوبية والباكستان والفلبين وتايلاند وتركيا الأكثر تضرراً، فعلى سبيل المثال، يعاني الناتج المحلي الإجمالي في الهند انخفاضاً بنسبة 0.5% وكوريا الجنوبية 0.9%. ونتج عن الصدمة التي أثرت في الصين انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4%. ووفقاً لسيناريو وكالة الطاقة الدولية الذي يتحدث عن زيادة تبلغ 10 دولارات سوف يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 0.75%.

تؤدي زيادة الأسعار - في الظاهر - إلى تحويل الأموال من جيوب الدول المستوردة إلى الدول المصدرة. لكن الاقتصاديين يرون أن الأمر أكثر تعقيداً من ذلك، وأن

ومنذ ان أصبح النفط، ثم بعد ذلك الغاز الطبيعي، سلعا إستراتيجية، أخذت الدول الإمبريالية، وما بعد الإمبريالية تسعى بشكل مباشر أو غير مباشر للحفاظ على السيطرة على موارد الهيدروكربونات وأسعارها، وكان هذا واضحا جداً خلال مدة الامتيازات وتحديد الأسعار. ومنذ أن انتزعت منظمة أوبك قرارات الإنتاج من أيدي الشركات وحكوماتها أصبحت هذه المنظمة تعامل على أنها ببيع، كارتل غير مقبول، وذلك عندما كانت الأسعار تهدد مستويات ربح الشركات المستهلكة للطاقة الموجودة في البلدان المصنعة، وبشكل مماثل، فقد وجه إليها اللوم بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة لسائقي السيارات في البلدان المستهلكة بالرغم من أن الضريبة التي تؤخذ من أسعار الضخ خارج الولايات المتحدة تتجاوز تكلفة النفط الخام المكرر من أجل صنع الوقود، ومع ذلك، ففي أوقات الأزمات السياسية كان يعتمد على أوبك؛

هناك انخفاضاً في النمو الاقتصادي العالمي، وأن أحد الأسباب لذلك أن أولئك الذين يخسرون الدخل - المستوردون - يستجيبون بالنزوع إلى خفض مصروفاتهم أكثر من أولئك الذين يربحون الدخل - المصدرون - فيزيدون مصروفاتهم. وهذا يؤدي إلى نقص صافٍ في الطلب، كذلك فإن الزيادة في أسعار النفط تؤثر في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر زيادة تكلفة المواد المصنعة المستوردة. وفوق هذا، هناك التأثير الأوسع للتضخم وأثاره على الأسواق المالية.

بالرغم من ذلك، فإن هذا الجدل الاقتصادي ضد أسعار أكثر ارتفاعاً يستحق تحقّقاً سياسياً دقيقاً؛ لأنه يقترح وجود مصلحة عالمية في معدل النمو العالمي الأعلى. بيد أن هذا الاقتراح مريب جداً، إذ فيه اقتصاد دولي يقوم فيه لاعبو أمريكا الشمالية وأوروبا بالتبشير بالتجارة الحرة، بينما يحافظون بعناية على خطط المعونة الخاصة بهم ويستخدمون ثقلهم في منظمة التجارة العالمية لدعم هيمنتهم. وتظهر بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية أن حصة البلدان النامية من التصدير العالمي لكافة أنواع الوقود تبلغ 57.8%، وهكذا فهي أعلى بكثير من خامات المعادن أو المواد الزراعية الأولية أو المواد الغذائية، (تصدر أوروبا الشرقية نسبة أخرى من

لضمان إمدادات النفط والسيطرة على السعر، فضلاً عن أن دفاع أوبك عن الأسعار يدعم أرباح شركات النفط الكبرى، ويبقي رؤوس الشركات الصغيرة فوق الماء.

أليس هناك حجة تقول: إن العدل والإنصاف يتحققان بشكل أفضل عبر معدل نمو اقتصادي عالمي أقل يصبح فيه حقاً مشروعاً للبلدان النامية المصدرة للنفط المطالبة بالحصول على نصيب أكبر من الثروة؟ وبرغم كل شيء، ففي المدة ما بين عامي 1996 و2000 جمعت مجموعة السبعة - التي أعضاؤها أغنى وأقوى دول العالم - ضرائب على النفط بقيمة 1.300 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت عائدات النفط التي حصلت عليها دول أوبك 850 مليار دولار⁽¹³⁾. وهذا بسيط، لكن قول الحقيقة يترك جانباً بعض الحجج الأخرى مثل لماذا على البلدان الغنية المستوردة للنفط والغاز الطبيعي أن تدفع أكثر إلى البلدان النامية المنتجة، ومن بين هذه الحجج أن الاحتياطات لا تموض: لذا فالعلاوة مبررة، وأن الأسعار الحقيقية ستخفض على المدى البعيد، وأنه يجب تسعير الهيدروكربونات بالمقارنة مع مصادر الطاقة البديلة لإيجاد قيمتها الحقيقية.

هنا توجد مشكلة، طبعاً، ألا وهي كما تبين نماذج الاقتصاديين، أن الأسعار الأعلى من المرجح أن تؤدي الاقتصاديات النامية المستوردة للنفط أكثر مما تؤدي اقتصاديات البلدان المصنعة الغنية. وهناك جدل لحد دول مثل الهند والبرازيل والصين وتركيا لتتخذ اتجاهها نحو مزيد من الكفاية بالطاقة. والبلدان المنتجة لقصب السكر مثل الهند والبرازيل يمكنها تقريباً الحد من الحاجة إلى الوقود الأحفوري من أجل وسائل النقل عبر التحول إلى الوقود الحيوي المستخرج من القصب وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، قد تكون النتيجة الطبيعية استخدام أكثر للفحم من أجل توليد الطاقة.

يجادل بعضهم بأن الدول النامية لديها فرصة للتخلص من بعض التقنيات الأشد ضرراً للبيئة التي قدمت الطاقة لتطوير البلدان الصناعية، ويرى آخرون هذه الحجة تحركاً مبطلتاً لإجبار العالم النامي على قبول تطور اقتصادي أبطأ من أجل تخفيف الضرر البيئي الذي أحدثه العالم الصناعي. وفي غياب الإجراءات المخففة يكون من الصعوبة بمكان دعم الحجة بأن الأسعار الأعلى للنفط والغاز الطبيعي هي أداة للتغيير عند الأخذ في الحسبان مولدوها أو غويانا أو بنين.

أما المشكلة الأخرى في الجدل الداعي لأسعار أعلى للنفط، والغاز الطبيعي بوصفها وسيلة لإعادة توزيع الثروة، فقد عولجت بشكل مفصل جداً في هذا الكتاب: نفس الشروط الاجتماعية والسياسية التي ينطوي عليها الاعتماد على صادرات الهيدروكربون. فالعدالة والإنصاف ومبادئ إعادة التوزيع، ناهيك عن أي شيء سياسي أكثر راديكالية، لا تتحقق عبر إرسال عائدات الإيجار الضخمة إلى صناديق النخب التي تجعل من نفسها ثرية، سواء كانت هذه النخب عائلات مالكة من أصل مشكوك فيه أو ديكتاتوريات أو سياسيين مرتبطين بمصالح شركات داخلية أو أجنبية. فالاعتماد على صادرات الهيدروكربون في الاقتصاديات النامية والانتقالية يترافق بعدم التنمية وزيادة حدة الفقر واليأس والصراع المدني والحكم الاستبدادي. وميل إيجارات النفط والغاز لتقوية التحديات لوحدة الدول الموجودة إنما هو تهديد دائم للحكومات المركزية. فخلال سنة واحدة للاحتلال في العراق كانت هناك دعوات من جنوبيه للسيطرة على العائدات وإقامة دولة فيدرالية، وإذا لم تتم تلبية هذه الدعوات، فهل سيكون هناك مزيد من المطالبات الأكثر إلحاحاً وراديكالية بعد ذلك؟ ففي وسط العنف المتزايد سوءاً في منطقة الدلتا النيجيرية، يزداد تفسير عمليات شطف النفط من أنابيب النفط الذي تقوم به الميليشيات بمصطلحات شعبية شبه سياسية، لصوصية ممزوجة برفض للحكومة في العاصمة أبوجا. لم تنجح البلدان المصدرة، كل بمفردها في التنوع بعيداً عن النفط والغاز الطبيعي، أي «زراعة النفط». وهذا سببه جزئياً التنافس على الإيجار الذي امتص الطاقة السياسية والاقتصادية، وفي جزء آخر بسبب التوجه نحو العمليات الإنتاجية الفرعية كالتكرير والصناعات البتروكيميائية التي لم تفعل شيئاً سوى تضخيم حدود صناعة معزولة. وفي الماضي، أدت خطط التنوع إلى مشروعات غير مناسبة وانتشار الفيلة البيضاء.

في السنوات الأخيرة قامت منظمات غير حكومية وهيئات تابعة للأمم المتحدة بالتحرك من أجل فرض الشفافية في خطط تطوير المشروعات. وحث حملة: «قم

من أجل الحصول على تراخيص الاستكشاف والإنتاج. وفي عام 1999 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان فكرة قيام اتفاق عالمي بين الشركات الكبرى ووكالات الأمم المتحدة، لتلتزم الشركات بموجبه بتسعة مبادئ رئيسية في مجالات حقوق الإنسان والعمال والممارسة البيئية الجيدة. وقد وضع مشروع تشاد - كامبيرون لإنتاج النفط وخط الأنابيب نموذجاً جديداً لضبط الإجراءات والإشراف عليها بتوجيه من البنك الدولي.

ماذا تستطيع هذه المبادرات تحقيقه؟ إن حملة الشركات لتحقيق الشفافية في حصولها على التراخيص شيء إيجابي بقدر ما يساعد على منع أو كشف الفساد وسوء توجيه العائدات. لدرجة أنها قد تشجع المؤسسات المالية على تفحص العمليات في بلد ما بشكل أكثر دقة. وبالفعل، هناك دليل على الفحص الأكثر دقة للمشروعات، وعلى أي حال، فإن الفساد بمعنى الإثراء غير المشروع ليس إلا إعلاناً طفيفاً لتوزيع إيجارات النفط. وكما سبق أن بينا، فالمشكلة الأساسية هي مشكلة بنية اقتصادية وسلطة سياسية. فالحكومات التي تشرف على توزيع الثروة النفطية للموالين لها هي حكومات معترف بها وشرعية، والتشخيص المقيّد أو المحدّد لعائدات أنفولا من النفط الذي قام به البنك الدولي وجد أن هناك 4 مليارات دولار قد ضاعت بين عامي 1997 و2002، ومع ذلك، كانت الحكومة في عام 2004 لا تزال قادرة على الحصول على قرض ميسر من الصين قيمته 2 مليار دولار وذهبت شركة النفط الحكومية إلى مصرف ستاندرد تشارترد لتحصل على قرض آخر من تلك القروض المدعومة بالنفط التي كثر توجيه النقد لها قيمته 2.5 مليار دولار. وفي هذه الأثناء، وإلى الشمال، وبرغم جميع الانتقادات الموجهة للنظام، فإن منح التراخيص لمنطقة التنمية المشتركة في نيجيريا وساوتومي سوف يتم بشكل كبير (مع أنه ليس حصرياً) على أساس علاوات التوافق.

سواء كان ذلك جيداً أو سيئاً، فإن الرقابة على عائدات مشروع تشاد - كامبيرون محدودة في مدتها، والروح التي ستعامل بها تجلّت في عام 1989 عندما أسرع الرئيس إدريس ديبي إلى إنفاق 4 ملايين دولار، من الدفعة الأولى إلى الحكومة التي تبلغ 25 مليون دولار، على شراء الأسلحة.

لقد اجتذب الاتفاق العالمي شركات ذات أسماء كبيرة، لكن سمعة هذه الشركات سرعان ما لطّخت سمعة المبادرة. ومن بين أوائل المنضمين جماعات الضغط الأقوياء من أجل حقوق الإنسان والعمال والبيئة التي كان من المفترض في الاتفاق أن يعززها، وإلى جانب شركة شل وبي بي كانت هناك شركات مثل نايك وريوتنتو ونوفارتس ذات سمعات مخزية بالنسبة لعمال محلات الحلويات والبيئة والترويج العدواني للزراعة المعدلة وراثياً. وكما يقول النقاد، فإن الصفة التطوعية للاتفاق العالمي قد أدت ببساطة إلى صرف الاهتمام عن تجنب الالتزامات القانونية. وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من النقابييين سيقولون: إنه كان تقدماً جيداً عندما أُنقِص الاتحاد الدولي لنقابات عمال انطاقة ICEM شركة النفط الروسية الكبيرة ليوك أوّل بتوقيع اتفاقية على أساس ذلك الاتفاق. ولكن في منتصف عام 2004، أصدر الأمين العام لـ ICEM فرد هفز تقريراً شديد اللهجة يقول فيه: إذا لم يُعطَ الاتفاق صلاحيات لطرد الشركات التي وقعت، ولكن لم تنفذ فإن مشاركة النقابات في الهيئة ستكون معرضة للخطر⁽¹⁴⁾.

إذا ظهر أن القليل قد تغير أو يتغير في البنية الاجتماعية السياسية للبلدان المصدرة المستقرة، فربما يكون الأمر الأكثر إحباطاً تلك الإشارات الدالة على تكرار أحوال النزاع والفقر واللامساواة في بلدان مصدرة، أو قد تصبح مصدرة. كانت ساو تومي إي بربنيسيب الصغيرة الفقيرة مهياًة لتكسب قرابة 200 مليون دولار عام 2004 من حصتها من دفعات شركة النفط؛ لتقوم بالاستكشاف في منطقة التنمية المشتركة نيجيريا- ساوتومي. وهذا المبلغ يمثل خمسين ضعفاً لمعدل عائدات الصادرات السنوية. وكما ذكر أحد التقارير:

بالرغم من أنه سوف تمرّ سنون عديدة قبل إنتاج النفط فعلاً، فإن توقع الثروة الجديدة قد أدى منذ الآن إلى زيادة عدم الاستقرار في أوضاع الجزيرة، حيث حدثت هناك تغييرات متكررة في الحكومة، ومخاوف من الفساد.

برز هذا الموضوع في يوليو/تموز 2003 عندما أدى انقلاب عسكري إلى خلع السيد دو منزس [رئيس الجمهورية] مدة قصيرة، ثم أعيد إلى منصبه: نتيجة ضغط دولي، ووقع اتفاقاً مع الثوار الذين طالبوا بأن يكون لرأيهم وزن أكبر في كيفية إنفاق أرباح النفط الخام.

عدة مئات الآلاف من البراميل يومياً، وهي الموقع المأمول للمحطة الرئيسة للنفط الطبيعي المسال المعد للتصدير إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وتبين صحيفة Global Witness غلوبال ويتنس⁽¹⁷⁾ أن المعدل الضخم لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% عام 2001 قد حصل مع دخول أرباح النفط، ومن المقدر أن تتضاعف عائدات النفط ثلاث مرات ما بين عامي 2001 و2003، ومع ذلك فإن وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة لاحظت عدم وجو تحسن في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان الذين يعيش معظمهم في فق مدقع، وهذا دليل قوي على سوء إدارة النخبة لعائدات النفط، وانحدار المؤشرات الاجتماعية.

214

النفط - السياسة، والفقر، والكوكبي

كما كانت هناك مخاوف حول شفافية [الترخيص] عملية البيع بالمزاد العلني⁽¹⁵⁾. وقد ذكرت صحيفة الصناعة [إبستريم] أن ساوتومي سرعان ما ستلحق بجارتهم الكبيرة نيجيريا في التعامل مع الانشقاق الداخلي حول مزايا العمليات الأساسية للنفط، وتابعت: وبينما يعيش معظم سكان الولاية البالغ عددهم 135000 نسمة في ساوتومي فإن نحو 5000 نسمة فقط يعيشون في برينسيب، التي هي الأبعد شمالاً من الاثنين وتستطيع الادعاء بأنها الأقرب إلى المناطق النفطية الثماني المعروضة في دور الترخيص الجارية... حتى إن العضو الوحيد في المجلس الوطني الممثل للجزيرة سيماولافارز دعا إلى الاستقلال... ويعتقد بعضهم أن احتجاجات الجزيرة تمثل أكثر من رمايا تهديد في المعركة التي تلوح في الأفق من أجل الحصص المتعلقة بتمويل التنمية من عائدات النفط في المستقبل⁽¹⁶⁾. ، تطالب بجهة ساوتومي معارضة جديدة من النفط في سابقة من أقليات توابحقوق مجتمعا الثراء المتوقع قبالة الشاطئ.

إذا كان استثمار الهيدروكربونات يطرح أسئلة سياسية حول توزيع وتوظيف العائدات داخل البلدان المنتجة، فإنه يفعل ذلك أيضاً في الإطار الدولي. ومن غير الممكن فصل النفط والغاز عن الجغرافيا السياسية. ولقد سعت الدول الإمبريالية

إن رئيس الجمهورية تيودورو أوبيانغ الذي وصل إلى السلطة عبر انقلاب ضمه، يحكم البلاد من خلال عصبة محدودة تستخدم الوحشية والقمع ضد معارضة كأمر طبيعي، وربما تكون المفاوضات المتعلقة باتفاقيات المشاركة في الإنتاج مع الشركات قد جرت دون براعة أو مهارة، فما تأخذه الحكومة قليل جداً، ولكن 500 مليون دولار غير محسوبة، والقليل من عائدات النفط المحسوبة رسمياً، تجا النظام لا يقلق كثيراً. وفي مارس/ آذار 2004، حصلت محاولة انقلاب فاشلة، ولكن لم تكن غير متوقعة ضد الرئيس أوبيانغ.

وفي المغرب، فإن أول تطوير للنفط قبالة شاطئ موريتانيا سوف يعطي الحكومة ربحاً صافياً مقداره 100 مليون دولار سنوياً بعد استعادة الشركات لتكلفة رأس المال وهذا سيزيد عائدات الحكومة بنسبة 50% تقريباً، وسيعقبه تطوير ثانٍ، وهنا حديث مبكر مفاده أن البلد سيصبح مصدراً للغاز الطبيعي المسال، ولكن موريتانيا مناسبة جداً لتكون ضمن البلدان التي لن تشهد شعوبها ازدهاراً، بل ستزداد أوضاع الاقتصادية سوءاً مع انطلاق قطاع الهيدروكربون.

لقد كانت الانقلابات محرك التغيير في موريتانيا منذ أن استقلت، ولكن مجتمع يعاني من انشقاقات قبلية. وهناك صدامات بين مدة وأخرى بين المجتمعات الزراعية المستقرة والرعيّة في الجنوب، والعلاقات مع المغرب والسنغال غير مريحة، كما البلد طرف خارجي في نزاع الصحراء الغربية. فضلاً عن أن سياستها الداخلة كانت ميداناً لمصالح تتراوح ما بين حزب البعث العراقي وإسرائيل. وجرى محاولة انقلاب في منتصف عام 2003، في نفس الوقت الذي كانت فيه شركات النفط تخطط لها النهائية لتطوير حقل شنقيطي، كما ذكرت تقارير أخرى حدوث محاولة للاستيلاء على السلطة في العام المقبل عندما أكدت الشركات احتمال وجود آبار

منذ التزامها بالانتقال من الفحم إلى النفط إلى ضمان تزويدها به عبر علاقات القوة التي تراوحت ما بين النهب الصريح الذي يحميه نظام الامتيازات وفرض النفوذ على الدول الزبونة، والإساءة إلى الأنظمة السياسية غير المطوعة، واحتلال المناطق المنتجة، ومد النفوذ السياسي والاقتصادي إلى البلدان المنتجة الجديدة، وتم استخدام المؤسسات المالية الدولية التي يهيمن عليها الغرب لتشجيع الليبرالية، ولكن في العراق قامت قوات الاحتلال بكل بساطة بفرض الشركات الخاصة بها في أجزاء كبيرة من قطاع الطاقة؛ بهدف الحصول على السيطرة الفنية والمالية، فإرضاء سياسة الأمر الواقع التي سوف تجد الحكومة الوطنية أنه من الصعب عكسها، وفي أثناء ذلك جرت عشرة تحقيقات منفصلة؛ لمعرفة مكان وجود عشرات المليارات من الدولارات من أرباح النفط العراقي، وذلك بعد سنة من الاجتياح، ولم تقتصر التحقيقات على تناول الفساد المزعوم لبرنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي كان موجوداً خلال معظم المدة التي كان فيها العراق خاضعاً لعقوبات الأمم المتحدة، وإنما كذلك عدم وجود محاسبة لإنفاق نظام الاحتلال لـ 20 مليار دولار من أرباح النفط. لقد رفع الاحتلال راية الشفافية المالية، ثم أخذ يدوسها بقدميه في الوحل، مبيئاً مرة أخرى التأثير الخبيث للإيجار في بلد ذي حكومة، لا تخضع للمحاسبة.

كانت العلاقات -ولا تزال- مع الدول المنتجة تتحدد بمدى فائدة الأنظمة الموجودة

في دعم السيطرة بعد الاستعمارية على احتياطات الهيدروكربون. فالنظام الاستبدادي في إيران أيام الشاه كان حليفاً رئيساً عندما كانت القومية العربية تُعدّ تهديداً لمصالح الدول الأعضاء في OECD. وجرى تسليح صدام حسين طيلة مدة حربه ضد إيران ما بعد الثورة، ولم يُعدّ شيطاناً إلا بعد اجتياحه للكويت عام 1990. وكان يُضفى بريق من اللعنان على الحكم الملكي المحافظ للأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية عقوداً من الزمن، طالما كانت تضمن عدم ممارسة منظمة الأوبك لإستراتيجيات صقور الأسعار لديها. بعد ذلك، ومع تزايد الشك في واشنطن بأن تلك الأسرة تقعد سيطرتها على المجتمع السعودي، ازداد ارتفاع صوت الموسيقى الخلفية للمحافظين

في أفريقيا لم يكن -ولن يكون- هناك شكوك في التعامل مع الانظمة، مهما كانت كريمة. فشركة النفط الفرنسية ولسان حال الدولة Elf وضعت المعيار، ليس إغناء الديكتاتوريين الراسخين فحسب، بل والتعامل بسرور مع طرفي النزاع، ومع كل الشكاوى التي صدرت عن حكومة بلير في المملكة المتحدة حول الشفافية في العمليات التجارية، لم يكن -وما كان- هناك أبداً أي شك في رفض شركات النفط العمل في نيجيريا أو أنغولا. وبقدر ما نشأت فرص جديدة في بلدان مثل غينيا الاستوائية أو ساوتومي، كان الحديث لا يدور حول تغيير النظام، بل حول تقوية الروابط العسكرية من أجل مزيد من الحفاظ على الروابط التجارية.

وفي آسيا الوسطى يجري التفاوضي عن الظلم الاجتماعي والسياسي في كازاخستان وتركمانستان، طالما أن الأنظمة تضمن جريان النفط والغاز الطبيعي في الاتجاه الصحيح. وعلى العكس من ذلك، في أمريكا اللاتينية، فإن غرابة أطوار هوغو شافيز اجتذبت من الولايات المتحدة اهتماماً أقل تأييداً؛ لأن خطاباته الوطنية الشعبية هددت برامج الخصخصة في صناعة النفط، وكانت على النقيض من سياسة سلفه، إذ شجعت سياسات أوبك الأكثر صرامة.

تعدّ تيمور الشرقية الحديثة الاستقلال التي أقيمت بعد عشرات السنين من الاحتلال الذي وصلت وحشيته حد الإبادة، واحدة من أفقر الدول في العالم، وقد كانت أستراليا مسرورة للتعامل مع المحتل الأندونيسي لتيمور الشرقية لضمان الحصول على حصة من النفط والغاز الطبيعي قبالة شاطئ تيمور غاب. ومنذ الاستقلال تقوم الحكومة الأسترالية باعتماد سياسة القوة تجاه الحكومة في ديلي. وفي عام 2002

وفي شمال أفريقيا يجري التودد إلى ليبيا؛ لأنها وافقت ليس على تشجيع شركات النفط على العودة فحسب، بل ولأنها كذلك تخلت عن دورها بوصفها محرضاً على الشغب في الشرق الأوسط وأفريقيا. وأصبحت الجزائر الآن مفضلة لدى البيت الأبيض بعد قمعها للثورة الإسلامية وترحيبها بشركات النفط.

انسحبت من عملية محكمة العدل الدولية حول الحدود البحرية في محاولة منها للحفاظ على الحدود المتفق عليها عام 1972 مع جاكارتا التي تضع احتياطات كبيرة داخل المياه الإقليمية الأسترالية، ثم رفضت الالتزام بإطار زمني لتحديد الحدود مع تيمور الشرقية، بينما تقوم بالضغط عليها من أجل قبول اتفاق حول حقول الغاز الطبيعي في سنرايز تعطي ديلي 18% فقط من العائدات. وقد قالت حكومة تيمور الشرقية عام 2004: إن العناد الجشع لكانبيرا يكلف بلداً ميزانية حكومته عشرات الملايين من الدولارات قرابة 350 مليون دولار سنوياً⁽¹⁸⁾.

ومع ازدياد متطلبات استيراد الوقود للصين والهند تحرك البلدان للحصول على الإنتاج من مكان آخر. وقد تضمن هذا البحث عن مداخل لبلدان ومشروعات لم يقترب منها اللاعبون الحاليون - أي شركات نفط دول OECD والشركات الحكومية. مما قادهما إلى استغلال الظروف السياسية، وهكذا، فإن نجاح الصين، مثلاً في الحصول على دور في تطوير احتياطات الغاز الطبيعي في السعودية قد يكون نتيجة للعلاقات المتوترة بين الرياض وواشنطن، وقد أظهر اللاعبون الجدد أنفسهم على أنهم ليسوا أقل استعداداً من بلدان OECD عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع أنظمة غير سارة - الصين والهند وماليزيا، وكلها بلدان حريصة على المشاركة في السودان.

لقد ثبت التأثير البيئي لاستخدام الوقود الأحفوري على المناخ. وسوف يؤثر التغير المناخي على البيئة العالمية، والحق أنه قد فعل ذلك ليس حسب رأي الذين يقومون بالحملات من أجل حماية البيئة فحسب، بل وحسب رأي صناعة التأمين أيضاً. فالتأثيرات سوف تشمل نزوح المحاصيل وارتفاع مستوى البحر وتغيرات في توزيع الأمراض. ولهذه الظواهر مضامين سياسية وإنسانية يقع أثرها مباشرة على الدول والطبقات الأشد فقراً، وإن هولندا وبنغلادش هما الأكثر تعرضاً للتهديد من ارتفاع مستوى البحر، ولكن ليست هناك أوجه شبه بين المصادر المالية التي تستطيعان تأمينها لتخفيف ذلك التهديد.

على الرغم من تأخر الرئيس الروسي بوتين في المصادقة على بروتوكول كيوتو، مقابل تنازلات تجارية من الاتحاد الأوروبي، فإن استجابة الحكومات للاحتباس

انحراري كانت غير مناسبة كلياً على مستوى السياسة، ناهيك عن التطبيق. وقبل كيوتو بوقت طويل كان الأوان قد فات لتجنب التسخين العالمي، ولكن النهج المتكئ للحكومات القوية قد أكد سنة بعد سنة وشهراً بعد شهر أن التأثيرات ستكون أكبر مما لو تم اتخاذ إجراء مبكر حازم، وحتى إنها ستستغرق وقتاً أطول لعكس المد.

يمكن لتغيير مزيج الطاقة أن يغير حجم ومعدل تولد غازات الدفيئة، فالغاز الطبيعي أقل سوءاً من النفط، والنفط أقل سوءاً من الفحم القذر، والفحم النظيف أفضل كثيراً من الفحم القذر. وإن إصالح استخدام الكتلة الحيوية إلى الحد الأقصى في وقود الآليات وتشغيل السيارات على غاز البروبان السائل وتسريع إدخال المحركات الهجينة، وتوسيع استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المد، هذا كله يستحق القيام به، ولكنه لا يفعل سوى إبطاء الآلة الساحقة التي أطلقتها الثورة الصناعية ولا يستطيع إيقافها. والاقتصاد الهيدروجيني ليس قريباً منا، وكما رأينا، ليس من المحتمل في الوقت الحالي أن يحل محل الوقود الأحفوري، ولكن بالأحرى إعادة انتشاره. ومن المحتمل أن تقوي إعادة الانتشار البلدان المستهلكة عبر تنويع مصادرها المحتملة من الوقود الأساسي عن طريق استخدام أكبر للفحم.

هناك طريقتان لإجراء تخفيض كبير وسريع للزيادات الإضافية من انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن ازدياد الطلب العالمي على الطاقة: الطريقة الأولى تكون بالإدخال الإجمالي الواسع لتكنولوجيا التخفيض. والفاتورة سواء كانت بالدولار أو اليورو أو الجنيه فلكية، ولكنها بمصطلحات النمو الاقتصادي لاقتصاديات دول OECD ستكون مهمة، وتقرح التصورات أنها ستكون بحجم الركود الخطير في النشاط الاقتصادي. فالخيار موجود، والمسألة تتصل بالإرادة السياسية.

أما الطريقة الثانية لخفض انبعاثات غاز الدفيئة، فتتم عبر خفض الطلب على الوقود الأحفوري عن طريق زيادة كبيرة وثابتة في السعر، فصدمة الأسعار الكبرى المدفوعة من الخارج وحسب، قد نجحت في زيادة كفاية الطاقة وتقليل كثافة الاستخدام وخفض الطلب لدى بلدان OECD، فالحكومات التي لا تنظر إلى أبعد من الدورة الانتخابية تجد أن الاعتراض على تنفيذ الالتزامات بالزيادة التصاعدي

في العالم على الأقل الخيارات النظرية للتبني الكبير لتكنولوجيا التخفيض وتغيير السياسة استجابة للاتجاه إلى سعر حقيقي مرتفع، فإن هذه الخيارات ليست موجودة بالنسبة لكثير من الدول النامية. فمن دون قيام الدول النامية الكبرى بالتبني السريع لإجراءات تقليل الانبعاثات، فإن النشاط في العالم الصناعي هو مجرد إقفال للباب بعد هروب الحصان. ومرة ثانية، فالمسألة هي كيف ستدفع الدول النامية ثمن التخفيض أو الزيادات الكبيرة في كفاية الطاقة. هل ستدفع التكلفة تلك البلدان التي

قد حققت ثروتها من خلال التلوث ونهب الثروات الطبيعية للبلدان الأخرى؟ وحتى الفحص السريع لقطاع النفط والغاز الطبيعي يعيدنا مرة أخرى إلى قضايا سياسية عميقة. فواقع الحياة في الكثير من البلدان المنتجة غير مستقر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وبعيداً عن أسطورة السبعينيات حول المشيخات الغنية بالنفط، حيث السكان الأغنياء الأكثر جشعاً يعيشون حياة رفاة وكسل، وإن توزيع إيجارات الهيدروكربون يطرح أسئلة غير مريحة حول توزيع السلطة السياسية ويكاد يضمن قيام الاستياء والقلاقل بين الذين هم خارج أوساط الرعاية الساحرة. والاستياء من توزيع الإيجار - إذا أخذنا التلازم بين الدولة والهيدروكربونات - سرعان ما يطرح أسئلة حول شرعية الدولة والعلاقات الاجتماعية التي تدعمها. ففي البلدان التي يكون فيها بناء الدولة مشروعاً جديداً نسبياً، يزيد ذلك التساؤل المخاوف التي لا توجد في النرويج أو كندا. والطبيعة المغلقة للقطاع تعني أن هناك حتى الآن دليلاً صغيراً نسبياً يفترض أن صادرات النفط والغاز الطبيعي تشجع المواجهة الطبقة.

النفط - السياسة، والفقر، والكوكب

٤٤٧

لضريبة وقود الآليات أو ضرائب تغير المناخ تشكل تحدياً كافياً. ويمكن القول: إنه لا أمل فيهم في دعم زيادات تبلغ عدة عشرات من الدولارات على البرميل (حتى ولو قاموا بأخذ الكثير من الزيادة بشكل ضرائب). والأمر الأكثر ترجيحاً، كما بينت النزعة المغامرانية في الشرق الأوسط عام 2003 أن عدم الكفاية السياسية والعسكرية في المضي بالسيطرة الإستراتيجية على الثروات أو المصادر سيعرض انسياب الإمدادات للخطر فيما تزداد الأسعار ارتفاعاً بسبب المخاوف والسيناريوهات والإشاعات

إن النفط والغاز الطبيعي لا ينفصلان على المستوى العالمي عن الجيوستراتيجية. وسعي الدول القوية المستهلكة للوصول إلى الطاقة حسب شروطها يجري بالتوازي مع الصدامات من أجل الإعانات الزراعية أو إعانات الفولاذ التي تقصد محادثات التجارة العالمية، فالإعانات لمزارعي الاتحاد الأوروبي أو مزارعي القطن في أمريكا مفروضة على بقية العالم، حتى إن الدول الأشد فقراً، مجبرة على أن تكون أكثر انفتاحاً باسم التجارة الحرة. وتصدير الفولاذ الرخيص إلى أمريكا يُدان في واشنطن بأنه إغراق مع المقويات التجارية المفروضة. وسلالات الأرز التي طورها المزارعون الهنود تتال الترخيص من الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات. وفي قطاع الطاقة، يُعدّ مواطنو البلدان المنتجة أخياراً طالما يضمنون تقديم النفط والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة بما فيه الكفاية؛ لتكون مقبولة لشركات وحكومات الدول المستهلكة الفنية ومرتفعة بما يكفي لإبقاء المنتجين الأغبياء الذين يهزون رؤوسهم في بنسلفانيا وحملة أسهم كبريات شركات النفط سعداء.

ومع ذلك، عند الشعور بأن السيطرة على الإمدادات معرضة للخطر، سواء من حكومات البلدان المنتجة أو القوى السياسية في المناطق المنتجة، أو التنافس مع منافسين إستراتيجيين، فإن الأسلحة التي يتم اللجوء إليها لممارسة السلطة مخيفة، إذ تتراوح بين انتقادات توجيهها وكالة الطاقة الدولية، تتهم أوبك بأنها تريد استبدال الإمبريالية الروسية بالزبائن الأمريكيين في آسيا الوسطى، إلى إستراتيجيات كبيرة للتعبير البنيوي والسياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى دعم محاولات الانقلاب في أمريكا اللاتينية. ومع تغير المنظار الذي ينظر به إلى أمن الطاقة في البلدان المستهلكة القوية خلال عقود من الزمن، بقي شيء ما ثابت، وهو الاستقرار وانعدام الأمن اللذان صنعتهما إستراتيجيتهما. وتزداد المخاوف الروسية من هيمنة الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. ويزداد احتمال صدامات خطيرة في المصالح بين الصين وأمريكا بخصوص إمدادات الطاقة من دول أخرى. ومن القوقاز عبر الخليج العربي والساحل، حتى غرب أفريقيا، فإن قوس الأزمات أو الاستقرار الذي يقابل قوس احتياطات النفط والغاز الطبيعي وطرق نقلهما أصبحا مبرراً للتدخل الذي يكفل زيادة التوتر سوءاً، وتعزيز النزاع.

2. Derived from Annual Statistical Bulletin of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Vienna, and 2002.
3. World Energy Outlook 2002, International Energy Agency, Brussels, p. 90.
4. Annual Energy Outlook 2003, Energy Information Administration, Washington DC, p. 3.
5. Derived from World Energy Outlook 2002, p. 410.
6. Fiona Venn, Oil Diplomacy in the Twentieth Century, Macmillan, London, 1986, p. 13.
7. Extrapolated from Annual Energy Outlook 2003, p. 83.
8. World Energy Outlook 2002, p. 108.
9. Ibid., p. 117.
10. 'Top World Oil Tables'.
11. Financial Times, 11 September 2003.
12. 'Top World Oil Tables'.
13. BP Statistical Review, www.bp.com.
14. BG presentation to analysts, London, 13
15. 'Oil Field Mega Projects 2004', Petrole

223
 الهوامش
 2003.
 ول:
 w, Energy

16 - أما، وقد خالصنا إلى هذا، فإن تنبؤات الاستثمار على المدى المتوسط في المشروعات الخاصة بالتنقيب في المياه العميقة ظلت قوية، ففي أواخر العام 2003 أخذت الشركات العاملة في خدمة حقول النفط تشكو من أن الأداء المالي كان باهتاً، مما مرده جزئياً إلى التلكؤ في إجازة شركات النفط هذه المشروعات.

17. Petroleum Review, Energy Institute, January 2004, p. 6.
18. Ail percentages derived from OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1997 and 2002.
19. World Energy Outlook 2002, pp. 94—100.
20. Bright E. Okogu, The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market, IMF, Washington DC, 2003, p. 7.
21. Eugene Khartukov and Ellen Starostina, 'Post-Soviet Oil Exports: Are the Russians Really Coining?', OPEC Bulletin, September—October 2003.
22. World Energy Investment Outlook 2003, International Energy Agency, Brussels, 2003.
23. BP trading statement to London Stock Exchange, 29 March 2004.
24. Company regulatory filings.
25. World Energy investment Outlook 2003, p. 159.
26. Ibid., p. 205.
27. Monthly Oil Market Report, July 2004, IEA, Paris, July 2004.

1. Dow Jones Newswires, 1 March 2004
2. Energy Information Administration (EIA), Major Non-Opec Countries Oil Revenues, Washington DC, June 2003.
3. Goohoon Kwon, Budgetary Impact of Oil Prices in Russia, IMF, Washington DC, 2003.
4. Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2002, Vienna, 2002.
5. EIA, Major Non-Opec Countries Oil Revenues.
6. Energy Information Administration, Opec Revenues Fact Sheet, June 2003.
7. International Crisis Group Africa, Algeria's Economy: The Vicious Circle of Oil and Violence, report no. 36, October 2001.
8. Tony Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, African Issues series, International African Institute, 2004, p. 203.
9. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2002.
10. EIA, Opec Revenues Fact Sheet.
11. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, IMF, Washington DC, 2003.
12. Upstream, 20 June 2003.
13. 'Oil Funds: Answer to the Paradox of Plenty', Friends of the Earth, November 2002.
14. 'Chad: The Tip of the Spear', African Business, October 2003.
15. Upstream, 20 June 2003.

16. Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, *Natural Resource Abundance and Economic Growth*, Harvard University Press, Cambridge MA, 1997.
17. Terry Lynn Karl, 'Reflections on the Paradox of Plenty', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999.
18. Alan Geib and Associates, *Oil Windfalls — Blessing or Curse?*, World Bank, Washington DC, 1988, p. 89.
19. Cited in Stephen Everhart and Robert Duval —Hernandez, *Management of Oil Windfalls in Mexico*, International Finance Corporation, Washington DC, n.d.
20. Luis Giusti, 'La Apertura: The Opening of Venezuela's Oil Industry', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999.
1. Upstream, 2 January 2004.
2. Daily Star, Beirut, 29 March 2004.
3. Xavier Sala-i-Martin and Arvind Subramanian, *Addressing the Natural Resource Curse: An illustration from Nigeria*, IMF, Washington DC, 2003.
4. Cited in Everhart and Duval—Hernandez, *Management of Oil Windfalls in Mexico*.
5. Geib, *Oil Windfalls — Blessing or Curse?*, p. 198. Ch. 12
- يعالج بالتفصيل التجربة الأندونيسية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.
6. Ibid., p. 158.
7. ICG Africa, Alg

28. Ben Eifert, Alan Gelb and Nils Bone Tallroth, *The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries*, World Bank, Washington DC, 2002.
29. United Nations, *Human Development Report 2001*, UN, Geneva, 2001, pp. 178—91.
- يستخدم التقرير أرقام تكافؤ القوة الشرائية التي تحول المعطيات كافة إلى نقد مشترك، وتحاول إزالة التشوهات الناجمة عن اختلاف الأسعار الوطنية. وي طرح الإجراء أرقام دخل للبلدان النامية أعلى بكثير مما يفعل مجرد التحويل. مثلاً، إلى دولارات.
30. Eifert et al., *The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries*.
31. Sala-i-Martin and Subramanian, *Addressing the Natural Resource Curse*.
32. Ibid.
33. Atif A. Kubursi, *Oil, Industrialisation and Development in the Arab Gulf States*, Crooni Hehn, Beckenham, 1984, p. 14.
34. Arabicnews.com, 2 January 2001.
35. Daily Star, Beirut, 13 January 2004
36. UNCTAD press releases.
37. Michael Ross, 'How Does Mineral Wealth Affect the Poor?', UCLA, 2003, www.polsci.ucla.edu/faculty/Ross/minpoor.pdf.
- 38- ذلكم تبسيط للواقع، إذ إن حكومة الولايات المتحدة تملك مقادير كبيرة من ثروات باطن الأرض، وإن كانت حقوق ملكية السطح تعود لأشخاص عاديين.

40. Eifert et al., The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries.
41. Petter Nore, 'Oil and the State: A Study of Nationalisation', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, Oil and Class Struggle, Zed Books, London, 1980, p. 73.
42. Marshall I. Goldman, 'Russian Energy: A Blessing and a Curse', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 77.
43. 'Russian Oil and Gas: Moscow Munch', Deutsche Bank Equity Research industry update, 7 February 2003.
44. Said K. Aburish, The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud, Bloomsbury London, 1995, pp. 273--302.
45. Eifert et al., 'The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries.
46. Ehtisham Ahmad and Eric Mottu, Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues, IMF, Washington DC, 2002.
47. Cracks in the Marble: Turkmenistan's Failing Dictatorship, International Crisis Group Asia report no. 44, January 2003.
48. Ike Okonta and Oronto Douglas, Where Vulture Feast: Shell, Human Rights and Oil, Verso, London, 2003, p. 37.
49. Terisa Turner, 'Nigeria: Imperialism, Oil Technology and the Comprador State', in Nore and Turner, eds, Oil and Class Struggle.
50. Philip van Niekirk and Laura Peterson, 'Greasing the Skids of Corruption', International Consortium of Investigative Journalists, Center for Public Integrity, www.publicintegrity.com.
51. Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, p. 142.

52. Patrick Chabal and Jean—Pascal Daloz, *Africa Works: Disorder as Political instrument*, International African Institute, Oxford, 1999, ch. 7.
53. 'Time for Transparency', Global Witness, Washington DC, March 2004.
54. Alain Lallemand, 'The Field Marshal', international Consortium of investigative Journalists, Center thr Public Integrity, 2002, WWW. Publicintegrity.com.
- 55- صار البيت الأبيض فيما بعد محرراً؛ نتيجة التحقيق في ادعاءات بأن أحد فروع هاليبورتن تقاضى مبالغ تزيد عن أسعار النفط الراجعة؛ لقاء كميات مستوردة إلى العراق، ولكن الشركة رفضت هذه الادعاءات بشدة.
56. 'Windfalls of War: US Contractors in Iraq and Afghanistan', International Consortium of Investigative Journalists, Center for Public Integrity, 30 October 2003, www.publicintegrity.com.
- 57- في يناير / كانون الثاني 2004 فازت بيكتل بمقد آخر بقيمة 1.8 مليار دولار لإصلاح شبكة الكهرباء العراقية ومنشآت بنى تحتية أخرى.
58. Jim Vallete with Steve Kretzmann and Daphne Wyshani, *Crude Vision: How Oil Interests Obscured US Government Focus on Chemical Weapons Use by Saddam Hussein*, Sustainable Energy and Economy Network/Institute for Policy Studies, Washington DC, 13 August 2002.
59. Michael Ross, 'Does Oil Hinder Democracy?', *World Politics*, April 2001.
- 60- يشمل معيار الديمقراطية استخدام قياس حجم التقويم في الانتخابات، ودرجة المسؤولية الذي قامت بتطويره منظمة Freedom House لقياس الحريات المدنية.

61. Paul Collier, *Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy*, World Bank, Washington DC, June 2000.
62. Paul Collier and Anke Hoeffler, *Greed and Grievance in Civil War*, World Bank, Washington DC, October 2001.
63. The following paragraphs derive largely from. Michael Ross, Yale— World Bank project on the economics of political violence, *Resources and Rebellion in Aceh, Indonesia*, June 2003.
64. *Second Report on Tangguh LNG Project*, Tangguh Independent Advisory Panel, BP, London, November 2003.
65. Hodges, *Angola: Anatomy of an Oil State*, p. 159.
66. *Fuelling Poverty — Oil, War and Corruption*, Christian Aid, London, 2003, p. 29.
67. Julie Flint, writing in *Middle East International*, 7 February 2003.
68. *Middle East International*, 4 April 2003.
69. *Middle East International*, 8 Mardi 2002.
70. 'Sudan, Oil and Human Rights', press release, Human Right Watch, 25 November 2003.
71. Ibid.
72. Press Trust of India, 14 December 2003.
73. Sudan News Agency, 15 December 2003.
74. Rainforest Action Network: background information oil the U'wa people, January 200!, www.ran.org.
75. Okonta and Douglas, *Where Vulture Feast*, ch. 6.
76. *Nigeria Focus*, Upstream, 17 October 2003.
77. Upstream, 7 February 2003.

78. Upstream, 17 October 2003.
79. 'The Wam Crisis: Fuelling Violence', Human Rights Watch, December 2003.
80. Ehtisham Ahinad and Eric Mottu, Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues, IMF, Washington DC, November 2002.
81. Ibid.
82. Sala-i-Martin and Subramanian, Addressing the Natural Resource Curse.
83. Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Methuen, London, 1982, p. 205.
84. Terisa Turner, 'Iranian Oil Workers and 1978—79 Revolution', in Nore and Turner, eds, Oil and Class Struggle, p. 274.
85. Giusti, 'La Apertura'.
86. Upstream, 17 October 2003.
87. www.algeria-interface.com, 28 February 2003.
88. Upstream, 17 January 2003.
89. Assef Bayat, Workers and Revolution in Iran, Zed Books, London, 1987, p. 79.
90. Turner, 'Iranian Oil Workers and 1978—79 Revolution', p. 282.
91. New African, December 2002.
92. And Cohen, Iran's Claim over Caspian Sea Resources Threatens Energy Security, Heritage Foundation, 5 September 2002, www.heritage.org/research/MiddleEast/bg1.cfm.
93. New York Times, 3 September 1990.

1. Youssef M. Ibrahim, 'The 21st Century: A Time for New Oil Wars', Daily Star, Beirut, 23 January 2004.
2. Congressman Henry Hyde, chairman of the US House of Representatives Committee in International Relations, opening the hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
3. Congressman Ron Paul (Texas), to congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
4. UK International Priorities: A Strategy for the FCO, Foreign and Commonwealth Office, London, December 2003, p. 40.
5. In testimony to US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
6. Much of the content of these paragraphs on the Cold War era is drawn from Fiona Venn, Oil Diplomacy in the Twentieth Century, Macmillan, London, 1986.
7. Said Aburish, A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite, Gollancz, London, 1997, p. 77.
8. Ibid., P. 122.
9. PREM15/ 1768, National Archives, London.
10. CAB/129/173, National Archives, London.
11. Fadhil Al—Chalabi, Opec and the International Oil Industry: A Changing Structure, Oxford University Press, Oxford, 1980, p. 87.

13. Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, Zed Books, London, 1985, ch. 9.
14. Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, Simon & Schuster, Hemel Hempstead, 1991, p. 643.
15. Oil and Security Executive Session. 14 May 2003, rapporteur's report, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.
16. Richard Scott, IEA: *The First 20 Years*, International Energy Agency, Paris, 1994, vol. I, p. 28.
17. Yergin, *The Prize*, p. 635.
18. Scott, IEA: *The First 20 Years*, p. 32.
19. Toby Shelley, 'Burying the Oil Demon', in Haim Bresheeth and Nira Yuval—Davis, eds, *The Gulf War and the New World Order*, Zed Books, London, 1991, p. 170.
20. *Ibid.*, p. 171.
21. Scott, IEA: *The First 20 Years*, p. 135.
22. FT.com, 20 March 2003.
23. '1984—88 Defense Guidance', cited in Christopher Paimie, 'On the Beach: The Rapid Deployment Force and the Nuclear Arms Race', Merip Report, January 1983, p. 11.
24. Paine, 'On the Beach', p. 11.
25. Joe Stork and Ann Lesch, 'Why War?', Merip Report, November—December 1990, p. 11.
26. All figures from 'US Forces Order of Battle — 13 July 2004', www.globalsecurity.org/military.
27. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.

28. Ibid.
29. National Energy Policy, 2000, p. 8-3, www.whitehouse.gov/energy/.
30. NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, Rand Corporation/US Air Force, 2003, p. 70.
31. Dow Jones Newswires, 16 March 2004.
32. Carolyn Miles, 'The Caspian Pipeline Debate Continues: Why Not Iran?', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999, pp. 335—9.
33. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
34. Conversations with the author.
35. Fereidun Fesharaki, 'Energy and the Asian Security Nexus', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999.
36. Richard Sokoisky and Tanya Charlick --Paley, NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, RAND Corporation, Santa Monica, p. 78.
37. *Guardian*, 17 October 1998.
38. 'Energy Security and Liquefied Natural Gas', *Global Energy Security Analysis*, 26 September 2003, www.gasandoil.com/gesa.
39. www.shell-usgp.com/lngsasacr.asp.
40. World Energy Outlook 2002, International Energy Agency; Paris, 2002, p. 106.
41. Ibid., pp. 116 —19.
42. International Maritime Bureau, press release, 28 January 2004.

43. Wall Street Journal, 11 March 2003.
44. Tim Aikens, 'Moving Security Up tile Oil amid Gas Agenda', Petroleum Review, January 2004.
45. Oil and Security Executive Session, 14 May 2003, rapporteur's report.
46. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
47. Stephen O'Sullivan, 'More Pipeline Capacity Needed to Enable Crude Exports to Expand', Petroleum Review, February 2004.
48. National Energy Policy, 2000, p. 8---3.
49. Poten & Partners, weekly market commentary, 2 January 2004.
50. Youssef ibrahim, 'US- - Mideast Oil 'Ties Undergo Rapid Change', Daily Star, Beirut, 20 January 2004.
51. 'S.14 — The Energy Policy Act of 2003', US Senate Republican Policy Committee, 7 May 2003.
52. US Department of Energy; Energy Information Administration, www.doc.eia.gov.
53. NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, pp. 76, 80.
54. Eugene Khartukov and Ellen Starostina, Post-Soviet Oil Exports: Are the Russians Really Coining?', Opec Bulletin, September/October 2003.
- 55 Oil Market Report, IEA, Paris, 11 March. 2004, p. 54.
56. Dow Jones Newswires, 24 September 2003.
57. Speech, 3 October 2003, www.ExxonMobil.com.
58. Khartukov and Stamstimia, 'Post-Soviet Oil Exports'.

59. Reuters, 3 November 2003.
60. Analysts cited in International Herald Tribune, 4 November 2003.
61. For example, Bright Okogu, *The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market*, IMF, Washington DC, 2003.
62. Joseph Romm, 'Needed — A No-regrets Energy Policy', *Bulletin of the Atomic Scientists*, July/August 1991.
63. Raad Alkadiri and Fareed Mohammedi, 'World Oil Markets and the Invasion of Iraq', *Middle East Report* 227, 2003.
64. National Energy Policy, 2000, p. 8-4.
65. Ashraf Faheem, 'Musical Chairs: US Policy in the Gulf', *Middle East International*, 20 August 2003.
66. Fareed Mohamedi and Raad Alkadiri, 'Washington Makes its Case for War', *Middle East Report* 224, 2002.
67. Ashraf Fahini, 'Liberating Saudi Shi'ites (and their Oil)', *Middle East International*, 2 April 2004, p. 29.

الفصل الرابع:

1. Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, Zed Books, London, 1985.
2. Fadhil Al-Chalabi, *Opec and the International Oil Industry: A Changing Structure*, Oxford University Press, Oxford, 1980, pp. 58—9.
3. Terzian, *OPEC: Time Inside Story*, p. 264.
4. *Petroleum Intelligence Weekly*, 15 December 2003.
5. Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, Simon & Schuster, Hemel Hempstead, 1991, p. 635.
6. Terzian, *OPEC: The Inside Story*, p. 207.

7. Terisa Turner, 'Nigeria: Imperialism, Oil Technology and the Comprador State', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, *Oil and Class Struggle*, Zed Books, London, 1980.
8. John Duke Anthony, 'The Gulf Cooperation Council: Strengths (part 2)', *Gulfwire Perspectives*, 20 February 2004.
9. 'Edward Morse, A New Political Economy of Oil?', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999, p. 14.
10. Peter Odd, *Oil and World Power*, Pelican, London, 1970, p. 25.
11. *Middle East Economic Digest*, 30 January— 5 February 2004.
12. Reuters, 24 February 2004; *Upstream*, 13 February 2004.
13. Kenneth Jones, 'International Oil and Gas Agreements Not the Same as Alberta's', *Diplomats International Ltd & Diplomats Overseas Ltd's Newsletter*, April 2003.
14. *International Oil Daily*, 6 November 2003.
15. *Petroleum Review*, January 2004.
16. 'The Vital Role of Gas in a Sustainable Energy Future', speech by Malcolm Brindred, CERA conference, 11 February 2004.
17. *Upstream*, 20 February 2004.
18. Derived from BP's *Statistical Review of World Energy* 2003, p. 20.
19. This list of issues is taken from Jonathan Story, 'The Global Implications of China's Thirst for Energy', *Middle East Economic Survey*, 16 February 2004.
20. *Upstream*, 16 January 2004

21. Financial Tunes, 3 February 2004.
22. BBC News Online, 2 February 2004.
23. China Daily, 19 May 2003; Upstream, 20 February 2004.
24. Company website.
25. Company website.
26. Company website.

الفصل الخامس:

1. Ike Okonta and Oronto Douglas, *Where Vultures Feast*, Verso, London, 2003, ch. 4.
2. Studies commissioned by Friends of the Earth International and summarised in Exxon's Climate Footprint, FOE, London, January 2004.
3. Climate change 2001: Synthesis Report, Summary for Policymakers, IPCC Third Assessment Report, 2001, www.grida.no/cimate/ipcc_tar/wg1/.
4. G. Marland, T.A. Boden and R.G. Andres, 'Global, Regional and National Fossil Fuel CO₂ Emissions', in *Trends: A Compendium of Data on Global Change*, Carbon Dioxide Information Analysis Center, Oak Ridge National Laboratory, US Department of Energy, 2003, www.grida.no/climate/ipcc_tar/wg1/.
5. International Energy Agency, *Oil, Crises and Climate Challenges: 30 Years of Energy Use in IEA countries*, IEA, Paris, 2004, p. 167.
6. Available from catherine.mnartin@hertsc.gov.uk.

7. Climate Change and Its Impacts, Hadley Centre for Climate Prediction and Research, 1998, cited in Christopher Flavin and Seth Dunn, 'A New Energy Paradigm for the 21st Century', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999, p. 172.
8. IPCC, Climate Change 2001, p. 9.
9. FOE, Exxon's Climate Footprint, p. 14.
10. Gerhard Berz and Thomas Loster, 'Climate Change — Threat and Opportunities for the Financial Sector', Munich Re website, September 2001, www.mnunchre.com/pdf/berz_loster_e.pdf.
11. IEA, Oil, Crises and Climate Changes, p. 169.
12. *ibid.*, p. 170.
13. *Ibid.*, p. 171.
14. Peter Odell, *Oil and World Power*, Pelican, London, 1970 pp. 36, 39.
15. IPCC, Climate Change 2001, p. 25.
16. Presentation to the Energy Institute, London, February 2004.
17. New York Times, 4 September 1990, cited in Jerry Taylor and Peter VanDoren, 'The Soft Case for Soft Energy', *Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 1, 1999, p. 225.
18. FT.com, 23 December 2003.
19. The Observer, 22 February 2004.
20. US President Jimmy Carter, 1981 State of the Union Message, London.
21. International Energy Agency, World Energy Outlook 2002, IEA, Paris, 2002, pp. 58—60.

22. UN Commission on Trade and Development website, www.unctad.org/infocomm.
23. Leonidas Barrow; 'Domestic Natural Gas: The Coming Methane Economy', *Geotimes*, November 2002.
24. *Upstream*, 19 March 2004.
25. Gordon Cope, 'Small Production Heralds Big Future', *Petroleum Review*, March 2004.
26. Company website www.suncor.com.
27. IEA, *Oil, Crises and Climate Challenges*, p. 101.
28. Government of Alberta website, www.energy.gov.ab.ca/com.
29. *Upstream*, 12 March 2004.
- 30- لمزيد من المعلومات حول تقنيات تحويل الغاز إلى سوائل وآفاقها انظر
بالاشتراك مع Sasol-cherron وقد تناول Paul McDonald آفاق استخ
التكنولوجيا في الشرق الأوسط في مقاله:
Middle East Looks Downstream for New Gas Prospects',
Petroleum Review, December 2003.
31. Merrill Lynch New Energy Technology plc, Annual Report,
31 October 2003, p. 6.
32. Joe Barnes, Amy Jaffe and Edward Morse, 'Time New
Geopolitics of Oil', *The National Interest*, Energy Supplement,
Winter 2003/04.
33. 'Moving to a Hydrogen Economy: Dreams and Realities',
research note by the secretariat of the Standing Group on
Long-term Cooperation, IEA, Paris, 30 January 2003, p. 5.
34. *Ibid.*, p. 6.

1. Speech of 27 April 2004, reproduced by Saudi—US Relations Information Service, 11 May 2004, www.Saudi-US-Relations.org.
2. Energy Information Administration, International Energy Outlook, 2004, Highlights, p. 3.
3. International Energy Agency, World Energy Outlook 2002, IEA, Paris 2002, p. 91.
4. The Impact of Higher Oil Price on the World Economy, IEA Standing Group on Long—Term Cooperation, report summary, Paris, 2003.
5. IEA, World Energy Outlook 2002, pp. 73- 8.
6. 'The Impact of Higher Oil Price on the Global Economy', IMF Research Department, December 2000, www.imf.org/external/pubs/ft/oil/2000/.
7. Reuters, 19 April 2004.
8. Henry Azzam, 'Export-driven Growth in Middle East Likely to Continue in 2004', Daily Star, Beirut, 27 April 2004.
9. 'OPEC Revenues Fact Sheet', Energy Information Administration, January 2004, www.eia.doe.gov.
10. 'Will Russia Double GDP without High Oil Prices?', August 2003, www.worldbank.org.ru/ECA/Russia.nsf.
11. 'Energy Price Impacts on the US Economy, Energy Information Administration, April 2001, available on www.eia.doe.gov
12. 'Press release, IEA, 1 April 2004.

13. 'Who Gets What from Imported Oil', OPEC, available on www.opec.org
14. ICEM press release, 30 June 2004.
15. Financial Times, 29 October 2003.
16. Upstream, 19 September 2003.
17. 'Times for Transparency: Coming Clean on Oil, Mining and Gas Revenues', Global Witness, Washington DC, March 2004, pp. 53-64.
18. Financial Times, 20 April 2004; Upstream, 13 April 2004.

